

دولة رفاه المستوطنين

[الاقتصاد السياسي للمستوطنات]

امطانس شحادة و حسام جريس

تكشف هذه الدراسة عبر تحليل السياسات المالية الإسرائيلية تجاه المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67، أن ما يحدث قريب جداً إلى إستراتيجية السيطرة التي انتهجها المشروع الصهيوني للسيطرة على الأراضي الفلسطينية منذ نشأته.

وتظهر النتائج بوضوح، وبأرقام موثوقة، وجود سياسة اقتصادية إسرائيلية خاصة بالاستيطان، مختلفة عن السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

ففي حين تدعي حكومات إسرائيل تراجع دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكل إلى قوى السوق إدارة الاقتصاد والنمو، وتوكل إلى السلطات المحلية تجنيد مصادر دخل ذاتي، وتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدمات العامة، فإننا نلاحظ أنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل وتتكفل بغالبية الخدمات العامة، ولا تقيس المصاريف وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية أو حسابات الربح والخسارة المالية، كل هذا بغية تحقيق أهداف قومية توسعية دون اعتبار للتكلفة المالية.

هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

فلسطين كرام الله، المصيون، عمارة ابن خلدون، ص.ب. 1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box. 1959
تلفون: 2 2966201 Tel: +970 2 2966205 فاكس:
الصفحة الإلكترونية: <http://www.madarcenter.org>
بريد إلكتروني: Email: madar@madarcenter.org



دولة رفاه المستوطنين

الاقتصاد السياسي للمستوطنات

إمطانس شحادة وحسام جريس

Settlers Welfare State...
Settlements Political Economy

Mtanes Shihadeh , Husam Jeries .

جميع الحقوق محفوظة

أذار ٢٠١٣

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠.
يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية
قراءة موضوعية وشاملة لمختلف جوانب المشهد السياسي وتفصيله].
رام الله - المصيون - عمارة ابن خلدون - تلفون: ٢ ٢٩٦٦٢٠١ (٩٧٢)
فاكس: ٢ ٢٩٦٦٢٠٥ (٩٧٢) - ص.ب ١٩٥٩

e-mail: madar@madarcenter.org

www.madarcenter.org

<http://tiny.cc//ywgg4>



<http://tiny.cc//nkdop>



أنجز هذا البحث بدعم من دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأييام

رام الله . فلسطين

ص . ب : ١٩٨٧

هاتف : ٢ ٢٩٨٧٣٤١/٤ (٩٧٢) - فاكس : ٢ ٢٩٨٧٣٤٢/٦ (٩٧٢)

www.al-ayyam.com

e-mail: info@al-ayyam.com

الرقم المعياري: 978-9950-330-83-2

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتويات

٧.....	قائمة الجداول
٩.....	مدخل
١٣.....	الفصل الأول:
١٣.....	خلفية تاريخية سياسية
١٣.....	الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧
١٥.....	الحقبة الأولى: إستراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ (١٩٦٧ - ١٩٧٧)
١٥.....	المرحلة الأولى: خطة ألون (١٩٦٧ - ١٩٧٠)
١٦.....	المرحلة الثانية: وثيقة غاليلي ومشروعه ١٩٧١ - ١٩٧٤
١٧.....	الحقبة الثانية: فترة حكم الليكود ١٩٧٦ - ١٩٩٣
١٧.....	الإستراتيجية الاستيطانية لدى تكتل الليكود
١٩.....	المشاريع الاستيطانية في عهد الليكود
٢٠.....	مشروع شارون (العمود الفقري المزدوج)
٢٠.....	مشروع غوش أمونيم
٢١.....	خطة دروبلس
٢٣.....	الحقبة الثالثة: الاستيطان في ظل عملية التفاوض
٢٦.....	الحقبة الرابعة: توسيع الاستيطان برعاية جدار الفصل
٢٩.....	الفصل الثاني: اقتصاد الاستيطان
٢٩.....	الاقتصاد السياسي في إسرائيل
٣٢.....	المميزات الاقتصادية للمستوطنات
٣٣.....	الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للمستوطنات
٣٣.....	عدد سكان المستوطنات وتركيباتهم العمرية
٤٤.....	الامتيازات الاقتصادية المقدمة للمستوطنات

٤٦ الثمن الذي يدفعه الاقتصاد الإسرائيلي
٥٢ الاستثمار في الاستيطان
٥٣ ميزانية وزارة الإسكان
٥٦ المواصلات والإنفاق الحكومي لمشاريع شق الطرق
٥٨ شعبة الاستيطان
٥٨ وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل
٥٩ تطوير الإنشاءات السياحية
٦١ وزارة التربية والتعليم
٦٥ الفصل الثالث
٦٥ السلطات المحلية، أداة في مشروع استعماري
٦٦ ميزانيات السلطات المحلية
٦٨ مبنى الميزانيات في السلطات المحلية
٧٠ تحليل ميزانيات السلطات المحلية للفرد الواحد وفق اللواء
٧٣ مصادر الميزانية الاعتيادية للسلطات المحلية في المستوطنات
٧٨ المجالس الإقليمية
٨٥ الفصل الرابع
٨٥ الدعم غير المباشر: المستوطنات كمناطق أفضلية قومية
٨٧ قوانين الضرائب في خدمة الاستيطان
٨٨ الدعم المباشر للمستثمر
٨٨ مناطق تطوير (أ)
٨٩ مناطق تطوير (ب)
٨٩ امتيازات ضريبية
٩١ الخلاصة
٩٥ المراجع
١٠١ ملحق (١) المناطق الصناعية في المستوطنات
١٠٣ ملحق (٢) جدول بأسماء المستوطنات ومعطيات إحصائية متنوعة حولها

قائمة الجداول

- جدول ١: عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب سنة التأسيس وعدد المستوطنين (دون الأحياء الاستيطانية في القدس) ٢٥.....
- جدول ٢: المجالس المحلية والإقليمية في لواء المستوطنات، عدد السكان والتدريج الاجتماعي الاقتصادي ٢٠٠٩..... ٣٤.....
- جدول ٣: السكان وفقاً للفئة العمرية ٣٥.....
- جدول ٤: المشاركة في أسواق العمل في الألوية المختلفة ٢٠٠٩-٢٠٠٠ ٣٨.....
- جدول ٥: معدلات البطالة في الألوية ٢٠٠٩-٢٠٠٠ (%) ٣٩.....
- جدول ٦: معدلات الدخل للأجبرين وفقاً للواء ٢٠٠٩-٢٠٠٠ (شيكل) ٤٠.....
- جدول ٧: معدلات الدخل للعائلات وفقاً للواء ٢٠٠٩-٢٠٠٠ (شيكل) ٤١.....
- جدول ٨: التدريج الائتماني للدول، ٢٠١٢ ٤٩.....
- جدول ٩: تسهيلات قروض سكنية وفقاً للبلدة/المستوطنة ٥٤.....
- جدول ١٠: المبالغ المعلن عنها ضمن ميزانية العام ٢٠١٢ بشكل مباشر ٦٢.....
- جدول ١١: أمثلة لبنود مستترة في الميزانية تتضمن دعماً للمستوطنين ٦٢.....
- جدول ١٢: معدل دخل السلطة المحلية للفرد الواحد وفقاً للألوية ٢٠٠٩ ٧١.....
- جدول ١٣: دخل السلطة المحلية في لواء المستوطنات ٧٢.....
- جدول ١٤: معدل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد في السلطات المحلية ومصادرهما وفقاً للواء ٢٠٠٩ ٧٤.....
- جدول ١٥: معدل الميزانية غير الاعتيادية للفرد الواحد في السلطات المحلية ومصادرهما وفقاً للواء ٢٠٠٩ ٧٥.....
- جدول ١٦: معدل دخل السلطات المحلية للفرد الواحد في بنود التعليم ٧٦.....
- جدول ١٧: معدل دخل السلطات المحلية للفرد الواحد في بنود الرفاه ٧٧.....

- جدول ١٨ : حجم ومبنى مصاريف السلطات المحلية للفرد الواحد وفقاً للألوية ٢٠٠٩ ٧٧
- جدول ١٩ : معدل مبلغ جباية الضرائب المحلية للفرد الواحد وفقاً للألوية ٢٠٠٩ ٧٨
- جدول ٢٠ : المجالس الإقليمية وعدد السكان والتدرج الاجتماعي الاقتصادي ٧٩
- جدول ٢١ : معدل دخل السلطة المحلية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية وفقاً للألوية ٢٠٠٩ ٨٠
- جدول ٢٢ : معدل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية ومصادرها وفقاً للواء ٢٠٠٩ ٨١
- جدول ٢٣ : ميزانية غير اعتيادية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية وفقاً للألوية ٢٠٠٩ ٨٢
- جدول ٢٤ : حجم ومبنى مصاريف المجالس الإقليمية للفرد الواحد وفقاً للواء ٢٠٠٩ ٨٢

مدخل

ليس استيطان الأرض وتهجير السكان فعلاً دخليلاً ولا فكراً جديداً في الحركة الصهيونية. فقد بدأت محاولات استيطان أرض فلسطين وزرع مستوطنين يهود فيها منذ القرن التاسع عشر، وتطوّرت في بداية القرن العشرين. ونشطت المؤسسات الصهيونية في عملية الاستيطان بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد تمكّن المنظمة الصهيونية العالمية من استصدار وعد بلفور الشهير، عام ١٩١٧، الذي يقضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، حيث لعبت حكومة الانتداب دوراً كبيراً في تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية.

تُعتبر السيطرة على الأرض الفلسطينية وتطهيرها من السكان الأصليين جوهر الفلسفة التي انتهجتها الصهيونية العالمية منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود في فلسطين، وتابعتها إسرائيل بعد قيامها ولغاية الآن.

رافق عمليات الاستيلاء على الأراضي عملية تغيير ديمغرافي، ففي جميع حالات الاستيلاء كانت تُجلب أعداد من اليهود من مختلف أنحاء العالم، لتحل محل السكان العرب الفلسطينيين، وبهذا ضمان لتفوق ديمغرافي يهودي.

لا يختلف الحال من حيث المبدأ كثيراً عن حالة الاستيطان الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية، بمعنى أن عملية الاستيطان في أراضي الضفة الغربية قد تكون مرحلة تمهيدية للسيطرة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو الجزء الأكبر منها، بأقل عدد مُمكن من الفلسطينيين،

وذلك إما بتهجيرهم إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإما عن طريق تجميعهم في مناطق محددة فيها كثافة سكانية فلسطينية عالية، وخنقهم في بانتوستانات محاصرة تحت سيطرة إسرائيل ورحمتها. وإعادة السيناريو نفسه الذي نفذه المشروع الصهيوني للسيطرة على مناطق الـ ٤٨، مع اختلاف الوتيرة والأدوات في حالة الضفة الغربية.

يأتي هذا القول إثر مراجعة تاريخ الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة ومراجعة مواقف القيادات الإسرائيلية على تنوعها، ووضوح أهمية استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية، وأهمية الاستيطان في رؤية كافة القيادات الإسرائيلية، مع اختلاف التكتيك؛ إذ تُجمع كافة القيادات والأبحاث والتصريحات على أنّ الأهمية القومية والعسكرية والديمقراطية، والدينية والاقتصادية والسياسية للمستوطنات مشتركة لدى غالبية التيارات السياسية والحزبية الصهيونية؛ وهو ما يعني عبثية الحديث عن تفكيك طوعي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما يتضح عند الكشف عن حجم الدعم المالي والميزانيات الحكومية المخصصة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي حولت هذه المستوطنات إلى "دولة" رفاه جاذبة ليس فقط لفئات أيديولوجية يمينية بعينها، بل لفئات شعبية واسعة تنتمي إلى شتى ألوان القوس. ترصد هذه الدراسة وتحلل صيرورة تحوّل المستوطنات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية إلى مناطق رفاه للمستوطنين،^١ وذلك بمتابعة ثلاثة محاور أساسية تدعم هذا الادعاء:

- حجم الميزانيات الخاصة في بنود الوزارات الحكومية المخصصة للمستوطنات في مناطق الضفة الغربية في العام ٢٠١١ (منها وزارة التربية والتعليم، وزارة الرفاه الاجتماعي، وزارة البنية التحتية، وزارة المواصلات، وزارة الصحة، وغيرها).
- تحليل ميزانية السلطات المحلية التابعة للواء المستوطنات مقارنةً بالسلطات المحلية في بقية الأولوية للعام ٢٠٠٩ (وهي آخر معطيات وميزانيات كانت متوافرة لدى إعداد الدراسة).
- رصد قوانين الضرائب التي توفر إعفاءات وامتيازات ضريبية للمستوطنات والمستوطنين.

^١ لا تشمل هذه الدراسة الميزانيات المخصصة للاستيطان الإسرائيلي في القدس، كونها تقع ضمن المسؤولية الإدارية لبلدية القدس ولا تخصص لها ميزانيات خاصة، وبالتالي لا تتوفر معطيات كافية وخاصة لتحديد الميزانيات المخصصة للأحياء الاستيطانية في القدس، ولا يمكن مقارنتها مع السلطات المحلية في المستوطنات.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود سياسة اقتصادية خاصة بالاستيطان تختلف عن السياسة الاقتصادية العامة لدولة إسرائيل. ففي حين تدّعي حكومات إسرائيل تراجع دورها ووظائفها الاقتصادية، وتوكل إلى قوى السوق إدارة الاقتصاد والنمو، وتوكل إلى السلطات المحلية في إسرائيل تجنيد مصادر دخل ذاتي، وتراجع عن تقديم قسم من الوظائف الاجتماعية والخدمات العامة، فإننا نلاحظ أنها تقوم بهذه الوظائف في المستوطنات، بل وتتكفل بغالبية الخدمات العامة، ولا تقيس المصاريف وفق مبادئ الجدوى الاقتصادية أو العقلانية الاقتصادية أو حسابات الربح والخسارة المالية. أي أنها مستعدة لدفع ثمن اقتصادي ومالي؛ بغية تحقيق أهداف قومية سياسية إستراتيجية دون اعتبار للتكلفة المالية.

لا تقوم هذه الدراسة بحساب الربح والخسارة الناجمين عن الاحتلال الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية، والاحتلال غير المباشر لمنطقة غزة وحصارها، فهذا أوسع بكثير من أهداف هذه الدراسة، ويتطلب نوعاً آخر من البحث؛ لأن حسابات الربح والخسارة الاقتصادية - حتى ولو لم تكن الاعتبار الأساسي للاحتلال - تتطلب حساباً ما تجنيه إسرائيل من السيطرة على الأسواق الفلسطينية وحصّة ذلك في الناتج المحلي الإسرائيلي، واحتساب ما نهبتة إسرائيل من موارد طبيعية ومن استعباد القوى العاملة الفلسطينية وتأثير الاحتلال على سوق العمل في إسرائيل، وسرقة الأراضي الفلسطينية. ومن جهة أخرى التكلفة الأمنية للاحتلال أو خسارة الناتج المحلي والنمو في فترات التوتر الأمني والكثير والكثير، وهي عمليات معقدة جداً يصعب تقديرها، وهي أوسع بكثير من أهداف الدراسة الحالية التي تتعامل بشكل معمق مع ميزانيات المستوطنات وتكلفة الاستيطان، وليس تكلفة الاحتلال.

الفصل الأول

خلفية تاريخية سياسية

الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب ١٩٦٧

أُنشأت الحرب الإسرائيلية على ثلاث دول عربية، في العام ١٩٦٧، واقعاً سياسياً وديمغرافياً وأمنياً/عسكرياً جديداً في الشرق الأوسط؛ إذ أفضت الحرب إلى احتلال إسرائيل أراضي عربية واسعة موزعة على ثلاث مناطق جغرافية: الجولان السوري، سيناء المصرية، الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية، في العام ١٩٦٧، بدأت سلطات الاحتلال عمليات استيطان في الأراضي العربية المحتلة تركزت بشكل رئيس في منطقة القدس ومنطقة الأغوار في الضفة الغربية، ونقلت إليها أعداداً من السكان اليهود، وصارت عشرات الآلاف من الدونمات بموجب قانون (أملاك الغائبين) الذي سُنَّ للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الذين لم يتواجدوا أو طردوا من الأراضي المحتلة حتى العام ١٩٦٧.

هناك تفسيرات عديدة للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، منها ما يتعلق بالحاجات السياسية/الإستراتيجية: السيطرة على المناطق تمهيداً لضمّها جزئياً أو كلياً لدولة إسرائيل؛ بناء كتل استيطانية على قاعدة الوصل والفصل، أي وصل المستوطنات وفصل المناطق والتجمعات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض. الحاجات الأمنية؛ حيث تم توجيه الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية مثل مرتفعات وسط الضفة الغربية، وإلى جانب

ما سبق، برزت الحاجات الاقتصادية، ومطالب القوى المختلفة في إسرائيل بالاستيطان إما لاعتبارات دينية أو اقتصادية.

تفاوتت أهمية هذه الاعتبارات تبعاً للفترات الزمنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والمسؤولين الإسرائيليين المشرفين على المناطق المحتلة، إلا أن الهدف السياسي/الإستراتيجي ظل على رأس قائمة الاعتبارات الرئيسية لدى الحكومات الإسرائيلية، والمتمثل في تأمين مناطق واسعة من الأراضي المحتلة وإحكام السيطرة عليها وضمها إلى إسرائيل. بدأ إنشاء المستوطنات الإسرائيلية بعد انتهاء حرب ١٩٦٧، ويُعتبر منذ تلك الفترة هدفاً قومياً تلتقي حوله الاتجاهات والقوى السياسية كافة في إسرائيل،^١ وفي حال وجود خلافات أو تباين في السياسات - والتي تظهر، أحياناً، بين الأحزاب الحاكمة (خاصة بين حزب العمل الإسرائيلي وتحالف الليكود)، فإنها ليست خلافات على المبدأ، وإنما على الكيفية والكمية التي سوف تُضم من تلك الأراضي والسيطرة عليها.

كان الاستيطان الإسرائيلي في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة في بدايته محدوداً وعلى نطاق ضيق، وتركز في مواقع معينة مثل المعسكرات السابقة للجيش الأردني والمواقع التي سبق لليهود أن أقاموا فيها مثل كيبوتس كفار عتصيون في الخليل.^٢ كما تركّز، أيضاً، في مدينة القدس، ثم ما لبث أن امتد إلى سائر الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بقيادة حكومات حزب العمل.

اتخذت العمليات الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة بعد صعود كتل الليكود إلى الحكم، في ١٧/٥/١٩٧٧، طابعاً هجوماً، وبدأت تجري ضمن إستراتيجية مختلفة تماماً عن الإستراتيجية التي تبناها حزب العمل سابقاً. فبعد أن كانت المستوطنات تقام تحت ستار الاعتبارات الأمنية، تغيرت الدوافع واختلطت بأسباب تاريخية وعقائدية، حيث رفع كتل الليكود اليميني شعار «أرض إسرائيل المحررة وحق جميع أفراد الشعب الإسرائيلي في الاستيطان في كل جزء منها»؛ وذلك من أجل خلق كثافة سكانية يهودية للحيلولة دون إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقبلاً في تلك الأراضي.^٢

قفزت وتيرة الاستيطان خطواتٍ نوعيةً بعد معاهدة "السلام" المصرية الإسرائيلية وبعد اتفاقيات أوسلو ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية. ومن ثم انتقل الاستيطان إلى الطور الحربي "الجدار والبرج" بعد الانتفاضة الثانية.^٤ ويمكن تقسيم السياسة وإستراتيجيات الاستيطان في الأراضي

الفلسطينية إلى أربع حقب أساسية، وهي: منذ الاحتلال لغاية صعود الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٦، منذ صعود الليكود ولغاية اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣، منذ أوسلو ولغاية الانتفاضة الثانية، منذ الانتفاضة الثانية ولغاية الآن.

الحقبة الأولى:

إستراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ (١٩٦٧ - ١٩٧٧)

أسس تجمع المعراخ سياسته الاستيطانية على ركائز عدة منها الأمني، والسياسي، والديمقراطي، والأيدولوجي. ويمكن التعرف إلى إستراتيجية الاستيطان في عهد المعراخ من خلال المشاريع الاستيطانية في ذلك العهد، والتي تمثل آراء قيادات الحزب، مثل مشروع آلون الذي يدعو إلى استيطان المناطق الآمنة، ومشروع دايان الخاص بالدمج الاقتصادي لسكان المناطق المحتلة مع إسرائيل، ووثيقة غاليلي التي فتحت المجال واسعاً أمام مزيد من الاستيطان في الأراضي المحتلة؛^٥ لأنها صيغت بطريقة غامضة وتحتمل أكثر من تفسير؛ ما دفع كل طرف من أطراف المعراخ إلى أن يفسرها على هواه.

مرّ الاستيطان الإسرائيلي في عهد المعراخ، بمرحلتين أساسيتين، هما:

المرحلة الأولى: خطة آلون (١٩٦٧ - ١٩٧٠)

ظهر هذا المشروع في صيغتين: الأولى بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٦ وكانت بمثابة اقتراح تقدّم به وزير العدل الإسرائيلي (في ذلك الوقت) بيغال آلون إلى مجلس الوزراء، وقد وافقت عليه حكومة ليفي أشكول بعد عدة أسابيع فقط من انتهاء حرب العام ١٩٦٧،^٦ أما الثانية فقد ظهرت في عدد لمجلة الشؤون الخارجية الأميركية (تشرين الأول من العام ١٩٦٧) والتي يصدرها مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك.^٧

دعا آلون في مشروعه إلى ضم مناطق معينة من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل كجزء لا يتجزأ من سيادتها، وهي شريط يتراوح عرضه بين ١٠ و١٥ كيلومتراً تقريباً على امتداد غور الأردن، وشريط عرضه بضعة كيلومترات من شمال طريق المواصلات بين القدس والبحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما بالمنطقة الواقعة شمال طريق عطروت بيت حورون اللطرون، بما في

ذلك منطقة اللطرون وأيضاً جبل الخليل بسكانه أو صحراء يهودا على الأقل، من مشارف الخليل الشرقية حتى البحر الميت والنقب.^٨

رأى آلون أن حدود إسرائيل الدائمة يجب أن تكون قابلة للدفاع عنها من وجهة النظر الإستراتيجية، وبالتالي يتعين أن تعتمد على عوائق طبوغرافية دائمة تستطيع مقاومة أي هجوم للجيش البرية العربية، وتساعد على شن الهجمات المضادة. كما يجب أن تكون الحدود سياسية، من خلال بناء المستوطنات على طولها. ووفقاً لتلك الخطة، فإنه سوف يتم ضم نصف الضفة الغربية وثلاثة أرباع قطاع غزة إلى إسرائيل، وذلك أن آلون قد اقترح ضم معظم القطاع إلى إسرائيل بعد أن يتم تهجير سكانه من اللاجئين (وهم يشكلون أغلبية السكان) إلى الضفة الغربية. كما أنه سوف يتم ضم مدينة القدس كلياً إلى إسرائيل مع محاولة تطويقها بالمستوطنات (وهذا تم بالفعل) مما يجعل من عودتها إلى السيادة العربية أمراً مستحيلاً.^٩

وعلى الرغم من عدم تبني حزب العمل أو حكومة العمل مشروع آلون رسمياً، فإن هذا المشروع كان الأساس الذي أقيمت بموجبه المستوطنات في الأراضي المحتلة، من خلال مبدأ تجنب المراكز السكانية العربية الكثيفة قدر الإمكان. في المقابل ترك مشروع آلون - ولو رسمياً ولفظياً - الباب مفتوحاً أمام التفاوض بشأن الأراضي المحتلة.^{١٠}

ظلت خطة آلون الإطار الأساسي لسياسة المعراج الاستيطانية، واستندت إلى حجج أمنية مثل توفير حدود آمنة عن طريق إقامة أحزمة من المستوطنات على امتداد تلك الحدود.^{١١} إلا أنه وبالتوازي مع تطبيق خطة آلون، أقيمت العديد من المستوطنات خارج إطار هذه الخطة، حيث ظهر في ظل حكومة المعراج بعض الحركات الإسرائيلية التي تعمل بعكس تلك الخطة مثل حركة غوش أمونيم التي ظهرت في أعقاب حرب العام ١٩٧٣؛ بهدف الإسراع في عملية الاستيطان «في جميع أرض إسرائيل».^{١٢} وقد أصبحت هذه الحركة هي القوة الأساسية المحركة للنشاط الاستيطاني بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٧، حيث قادت ما أطلق عليه اصطلاح «الاستيطان غير الرسمي» وتمكنت بدعم من وزير الدفاع والسلطات العسكرية من إقامة خمس مستوطنات في قلب سلسلة جبال الضفة الغربية.^{١٣}

المرحلة الثانية: وثيقة غاليلي ومشروعه ١٩٧١-١٩٧٤

تنسب هذه الوثيقة إلى الوزير العمالي إسرائيل غاليلي، وتضمنت نصوصاً عدة تتعلق بالاستيطان أهمها: وجوب توسيع دائرة شراء الأراضي والأماكن في المناطق المحتلة من قبل مديرية

أراضي إسرائيل، والعمل على تطوير سياسة الاستيطان من خلال إقامة مستوطنات جديدة وتعزيز المستوطنات القائمة، وخصوصاً في شمال البحر الميت، وفي غور الأردن وغوش عتصيون.^{١٤} عدلت هذه الوثيقة من خلال وثيقة أخرى أقرها حزب العمل الإسرائيلي، في العام ١٩٧٤، كبرنامج انتخابي لكي يتلاءم مع مستجدات حرب العام ١٩٧٣، وقد أطلق عليها وثيقة الأربعة عشر بنداً، وهي لا تختلف كثيراً عن وثيقة غاليلي، غير أنها لم تحدّد أماكن الاستيطان، تاركةً ذلك للحكومة؛ لتقرر كل حالة على حدة. ثم تحولت هذه الوثيقة إلى مشروع بلورته اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان برئاسة الوزير إسرائيل غاليلي نفسه.^{١٥}

يقول الباحث خالد عايد، على ضوء المشروعين الاستيطانيين السابقين (ألون وغاليلي): إن إستراتيجية تجمع المعراخ الاستيطانية قامت على العناصر الآتية:^{١٦}

- التأكيد على أهمية استيطان الأراضي المحتلة، وخصوصاً مناطق تعرف بمناطق أمن، وهي خطوط المواجهة مع الدول العربية، مع التأكيد على أن السيطرة على الأرض الفلسطينية تعني السيطرة السياسية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة.
- تجنّب الاستيطان في المناطق العربية ذات الكثافة السكانية، من أجل المحافظة على نقاء الدولة اليهودية.
- تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة للحيلولة دون العودة إلى حدود العام ١٩٦٧ مع فتح الباب في الوقت نفسه لإمكانية تحقيق تسوية سياسية.
- التركيز على استيطان مدينة القدس وما حولها من أجل عزلها عن باقي مناطق الضفة الغربية بتجمعات يهودية ضخمة، ومن أجل تأكيد توحيد شطريها للحيلولة دون التراجع عنها أو تقسيمها مرةً أخرى في المستقبل.

الحقبة الثانية : فترة حكم الليكود ١٩٧٦-١٩٩٣

الإستراتيجية الاستيطانية لدى تكتل الليكود

تنطلق سياسة الاستيطان لدى حزب الليكود من مبدأ أن حق الشعب اليهودي في «أرض إسرائيل» غير قابل للطعن، لذا فإنّ الحزب يعارض أي اقتراح يترتب عليه تقسيم أرض إسرائيل «المحررة»، لذلك طالب الحزب بفرض السيادة الإسرائيلية على «المناطق المحررة»، مع التزامه

تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية، لأن استيطان تلك الأراضي هو تأكيد لهذا الحق الذي يقوم على أسس دينية، وليس على أسس أمنية أو اقتصادية فقط،^{١٧} لذلك لدولة إسرائيل الحق في المطالبة بالسيادة على الضفة الغربية المحتلة، وأن الدولة الفلسطينية لن تقوم بأي شروط كانت؛ لأن تسليم الضفة الغربية إلى أي «سلطة أجنبية» مرفوض من قبل الليكود.^{١٨}

شكل وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل، في العام ٧٦، دفعةً جديدةً وقويةً للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، حيث إن أول عمل قامت به حكومة الليكود الجديدة هو إضافتها صفة الشرعية على المستوطنات المؤقتة التي أقامتها حركة غوش أمونيم في عهد المعراخ من دون أن تعترف بها الحكومة رسمياً.^{١٩}

برز داخل كتلة الليكود تياران: الأول ينادي بوجوب تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية والتمهيد لإعلان ضمها إلى إسرائيل مع وجوب التخلّص من المواطنين العرب الذين يعتبرون في نظر أصحاب هذا التيار عنصراً زائداً.^{٢٠} أما التيار الثاني فيمثله كل من موشي ديان وعيزر وايزمان اللذين يعتقدان أن الحق التاريخي لليهود في الاستيطان في الأراضي المحتلة لا يقتضي في الوقت نفسه فرض السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها. وبالتالي فإن خلق جو من التعايش السلمي بين العرب واليهود في تلك الأراضي سوف يهيئ الأجواء لتقبل المستوطنين اليهود فيها وتقليل العداء لهم.^{٢١} ويمكن تحديد ملامح السياسة الاستيطانية لتكتل الليكود في الأراضي العربية المحتلة في النقاط الآتية:^{٢٢}

- استكمال ما أنشأته حكومات المعراخ من أحزمة استيطانية، مع إقامة حزام آخر جديد في الجزء الغربي من الضفة الغربية، يمتد من شمالها إلى جنوبها.
- الإعلان رسمياً عن المشاريع والمخططات الاستيطانية لليكود مع محاولة تضخيمها وذلك بغية حصول إسرائيل على المزيد من الدعم المالي للاستيطان من المنظمات الصهيونية.
- الاتجاه نحو إقامة المدن الاستيطانية الكبيرة بدلاً من المستوطنات الصغيرة المؤقتة، حيث تقدم عيزر وايزمان (وزير الدفاع الإسرائيلي في حكومة الليكود) بمشروع استيطاني، في العام ١٩٧، يهدف إلى إقامة ست مدن كبيرة، فتبنته الحكومة وقامت بتنفيذه. الهدف من إقامة هذه المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية هو تقوية قبضتها على الأراضي المحتلة؛ للحيلولة دون التخلي عن هذه المستوطنات في ظل أي ترتيبات أو

اتفاقيات سياسية. يضاف إلى ذلك رغبة إسرائيل في أن تثبت من خلال تكثيف استيطانها في الضفة الغربية أن بقاءها فيها دائم، وأنها غير خاضعة للتفاوض. ولذلك عجلت حكومة الليكود في بناء المستوطنات وخصوصاً في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد وذلك من أجل خلق حقائق على الأرض تحول دون إمكانية أو احتمال حرية تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما تمت، أيضاً، إقامة شبكة من الطرق الرئيسية الطولية والعرضية في الضفة الغربية من أجل تقطيعها إلى مناطق منعزلة يسهل السيطرة عليها.^{٢٣} وقد بدأ الليكود نشر المستوطنات الإسرائيلية داخل المدن الفلسطينية الكبرى أو في جوارها وذلك لأن تكتل الليكود يرفع شعار «حق اليهود في الاستيطان في كل جزء من أرض إسرائيل»، وذلك بعكس الإستراتيجية الاستيطانية لحكومات المراح التي قامت على تجنب الاستيطان في المناطق الفلسطينية ذات الكثافة السكانية خوفاً من الخطر الديمغرافي العربي الذي يهدد نقاء الدولة اليهودية.

شرع الليكود في التخطيط وإقامة مراكز صناعية جديدة في الضفة الغربية، أو العمل على ربط مستوطنات الضفة الغربية بالمراكز الصناعية الإسرائيلية؛ من أجل توفير فرص العمل لمستوطني الضفة الغربية وتشجيع غيرهم من المستوطنين على الانتقال إلى تلك المستوطنات. ومن بين هذه المراكز الصناعية مركزا عطروت ومعاليه أوديم على مشارف القدس الشرقية، والمركز الصناعي في كريات أربع في مدينة الخليل.^{٢٤}

قامت حكومة الليكود بتشكيل المجالس المحلية واللوائية لمستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها؛ تمهيداً لفرض هذا القانون على سائر الأراضي المحتلة.^{٢٥}

المشاريع الاستيطانية في عهد الليكود

ازدادت وتيرة إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة، وتوسعتها؛ نتيجة تولى الليكود الحكم في إسرائيل، في العام ١٩٧٧-١٩٨٤، ونفذت عدة مشاريع استيطانية كبيرة شاركت فيها الجهات كافة التي تعمل في مجال الاستيطان،^{٢٦} حيث اتفقت جميعها على وجوب توسيع الاستيطان ليشمل الأراضي العربية المحتلة كافة؛ من أجل ربط هذه المستوطنات ومن ثم الأراضي المحتلة بإسرائيل. من أبرزها:

مشروع شارون (العمود الفقري المزدوج)

عُرف هذا المشروع، في بداية الأمر، بمشروع "فوخمان"، نسبةً إلى أبراهام فوخمان، الأستاذ في معهد الهندسة التطبيقية في حيفا، وقد أطلق عليه "مشروع العمود الفقري المزدوج"؛ لأنه وفقاً لهذا المشروع ستكون إسرائيل بمثابة جسر يتكوّن من عمودين فقريين: الأول هو القائم الآن على امتداد السهل الساحلي، والثاني هو الذي سوف يقام على امتداد نهر الأردن، وبذلك ستكون الضفة الغربية وسط هذين العمودين كجيب عربي محاط بالمستوطنات الإسرائيلية.^{٢٧}

وبعد أن صعد الليكود إلى الحكم تولى أرئيل شارون - وزير الزراعة في حكومة الليكود - رئاسة اللجنة الوزارية العليا للشؤون الاستيطانية، وبذلك أصبح هو المسؤول التنفيذي عن مشاريع الاستيطان، فشرع في تبني مشروع فوخمان وتنفيذه والذي اشتهر فيما بعد بمشروع شارون. يهدف المشروع السابق إلى إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في الضفة الغربية المحتلة: الأولى على مداخل القدس، والثاني قرب الخليل من أجل دعم مستوطنة كريات أربع، والثالث في المثلث الشمالي للضفة الغربية من أجل الفصل بين سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وسكان الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨،^{٢٨} كما يهدف، أيضاً، إلى ربط الضفة الغربية مع إسرائيل بشبكة من الطرق تمتد من البحر غرباً وحتى غور الأردن شرقاً، ومن ضمنها طريق تُعرف باسم «حوتسيه شومرون» (أي عابر السامرة) وهي التي تتيح حركة مرور كثيفة من المنخفض الساحلي في مناطق ١٩٤٨ إلى غور الأردن وشمال الضفة الغربية؛ ما يساهم بصورة كبيرة في تكثيف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة.^{٢٩} ويهدف المشروع، أيضاً، إلى منع العرب من البناء على جانبي الطرق المؤدية إلى المستوطنات اليهودية، ومنعهم، أيضاً، من البناء على جانبي طرق العرض التي تقطع الضفة الغربية من شرقها إلى غربها وهي التي تسمى «طرق الأمن»، بالإضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية والتجمعات السكانية الفلسطينية، وذلك من خلال مجموعة من المستوطنات التي ستقام حول تلك التجمعات وفقاً لذلك المشروع.

مشروع غوش أمونيم

غوش أمونيم هي حركة يمينية متطرفة نشأت، في أعقاب حرب العام ١٩٧٣، في اجتماع تأسيسي عقد في ١/٣/١٩٧٤، حيث اتفق في ذلك الاجتماع على تنظيم هذه الحركة داخل

الحزب الوطني الديني (المفدال) ثم بعد فترة قصيرة من وجودهم داخل المفدال أعلن أفرادها أن حركتهم ستعمل منذ ذلك الوقت فصاعداً كحركة مستقلة. وقد اعترفت رسمياً في ما بعد بهذه الحركة من قبل الاتحاد الصهيوني العالمي كحركة استيطانية تتلقى حصة ضخمة من التمويل عبر المنظمة الصهيونية العالمية ومن جهات أخرى عن طريق الوزارات الإسرائيلية.^{٢٠}

تؤمن هذه الحركة بحق اليهود في الإقامة والاستيطان في جميع أرض إسرائيل، حيث إنها ترى أن المستوطنات (في يهودا والسامرة) سوف تحقق وعود التوراة، وستنتج أمراً واقعاً في المجال السياسي والمعنوي يسمح بمد السيادة الإسرائيلية على هذه الأراضي.

كان وصول الليكود إلى الحكم، في العام ١٩٧٧، وتوليئه السلطة، فرصة ذهبية لهذه الحركة لتحقيق أطماعها الاستيطانية في الأراضي المحتلة، حيث كانت أولى بوادر الدعم لها من الحكومة الجديدة هي إضفاء صفة الشرعية على ثلاث من المستوطنات غير الرسمية التي أقامتتها الحركة في ظل حكومات المعراخ.^{٢١}

لعل أهم ما يميز مشروع غوش أمونيم الاستيطاني اتجاهه إلى زرع المستوطنات بين المدن والقرى العربية، وفي أماكن تجمع السكان العرب، أي الاستيطان في المناطق التي تجنبتها المشاريع الاستيطانية الأخرى، ولعل هذا ما يشير إلى سياسة تبادل الأدوار التي تمارسها الحركات والأحزاب، والجهات القائمة على الاستيطان، والتي تهدف جميعها إلى زرع الأراضي المحتلة بالمستوطنات؛ بغية تفتيت التجمعات السكانية العربية؛ ما يحول دون إنشاء أي كيان فلسطيني موحد أو دولة فلسطينية مستقلة.^{٢٢}

خطة دروبلس

تنسب هذه الخطة إلى متيتهاو دروبلس الذي شغل منصب رئيس قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية المختصة باستيطان المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ممثلاً لجناح الليكود في ذلك القسم. وقد قدمت خطة دروبلس الاستيطانية في الأعوام ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨١؛ لكي توحد بين الإستراتيجية الاستيطانية لكل من تكتل الليكود وحركة غوش أمونيم، حيث جاء فيها أنه يجب الاستيلاء على الأراضي العامة؛ من أجل الاستيطان بين التجمعات السكانية العربية وحولها؛ للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها؛ إذ سيكون من الصعب على الأقلية العربية أن تشكل تواصلاً جغرافياً ووحدة سياسية في حالة تجزئتها بالمستوطنات الإسرائيلية.^{٢٣}

ارتفع عدد المستوطنات والمستوطنين بصورة كبيرة جداً وبطريقة لم تشهدها الأراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧؛ من خلال تنفيذ المشاريع الاستيطانية في ظل حكومات الليكود، إذ ارتفع عدد المستوطنات القائمة من ٣٤ إلى ١٠٠ مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين من ٣٠٠٠ في عهد حزب العمل إلى ٣٨ ألف مستوطن في آخر عهد حكومة بيغن في بداية ثمانينيات القرن المنصرم (دون الاستيطان في القدس، لأن الاستيطان في القدس لا يعتبر وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية استيطاناً كبقية مستوطنات الضفة الغربية إنما جزء من دولة إسرائيل).^{٢٤}

يخلص خالد عايد - على ضوء ما تقدم - إلى أنه لا يوجد خلاف جوهري بين إستراتيجية العمل أو الليكود حول الاستيطان في الضفة الغربية، فهما متفقان على أهمية استيطان الأراضي المحتلة، والدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الاستيطان في الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة فيها، والخلاف بينهما ينحصر فقط في التفاصيل والأساليب المتبعة لتحقيق الهدف النهائي المشترك. يذهب المسيري إلى أبعد من ذلك فيقول: إن الأهداف والسماة الأساسية للاستيطان الصهيوني حُددت قبل قيام دولة إسرائيل، خاصةً عبر منظمة الهاغاناه، التي أوضحت، في العام ١٩٤٣، أن الاستيطان ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما هو وسيلة للاستيلاء السياسي على البلد، أي فلسطين، واستمرت هذه السياسة قبل العام ١٩٤٨ وبعده. وقد عرّف بن غوريون الصهيونية بأنها الاستيطان، ولذا يمكن القول إن الاستيطان هو نفسه التوسع الصهيوني، لا يوجد أي فاصل بينهما.^{٢٥}

ويمكن تحديد أهداف الاستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة، بعد العام ١٩٦٧، وفقاً للمسيري بالآتي:

- تهيئة الفرصة لوجود عسكري إسرائيلي سواء من خلال قوات الجيش الرئيسة أو عن طريق الاستعانة بمستوطنين مسلحين يتبعون هذه القوات، أو باستخدام وحدات من جيش الاحتلال يتم نشرها.
- أن تكون المستوطنات رأس جسر لكسب مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سبل أخرى أكثر دهاءً، مثل: إزالة المزروعات، واقتلاع الأشجار، وخلق الحقائق الاستيطانية الجديدة على الأراضي المحتلة؛ بحيث تصبح العودة إلى حدود العام ١٩٦٧ مستحيلةً.
- قطع التواصل بين مناطق الفلسطينيين، بحيث ينقطع الاستمرار بين المراكز السكانية

الفلسطينية الأساسية، أي أن وظيفة المستوطنات أصبحت تحويل الضفة الغربية إلى بانتوستانات ممزقة مفصولة بعضها عن بعض، لا تربطها سوى ممرات محدودة تحيط بها من كل جانب المستوطنات والثكنات العسكرية للجيش الإسرائيلي، بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التحرك بحرية داخل الأراضي المحتلة.

يتفق هذا التحليل إلى حد بعيد مع تفسير الباحث إيلان بابيه الذي يرى أن سياسة الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، في العام ٦٧، تهدف إلى "تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق فلسطينية" وأخرى "غير فلسطينية"، وبينما كان الدافع إلى توطين اليهود في المناطق الأولى مقتصرًا على الجماعات الصهيونية المتعصبة، فإن الحكومة كانت المستوطن والمستعمر الأساسي في المناطق الثانية".^{٣٦} وبالمجمل يهدف مشروع الاستيطان إلى تنفيذ مشروع تطهير عرقي بوسائل أخرى.^{٣٧}

يمكن تلخيص حقبة الاستيطان الأولى والثانية على أنهما شهدتا تقلبات في الوتيرة وتغيرات في التركيز الجغرافي تعود أساساً إلى اختلاف الحزب/الائتلاف الحزبي الحاكم، وبالتالي اختلاف تكتيكه الاستيطاني، باختلاف نظرتة السياسية الأمنية إلى الأراضي المحتلة ومستقبلها، ومع ذلك، فإن الخريطة الاستيطانية الراهنة جاءت نتاجاً للتفاعل والتجاذب بين هذا التباين التكتيكي والإجماع القومي الإستراتيجي الذي يلف مختلف الأحزاب الصهيونية (عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، وخصوصاً تهويد القدس وضمها إلى إسرائيل). ووفقاً للباحث عبد الوهاب المسيري، هناك ثمة سمة بنوية إضافية يتسم بها الاستيطان الصهيوني، هي أنه ليس مشروعاً اقتصادياً، وإنما مشروع عسكري إستراتيجي، ولذا فهو لا يخضع لمعايير الجدوى الاقتصادية، ولا بد أن يمول من الخارج، خاصة الدياسبورا اليهودية الثرية (أي الجماعات اليهودية في العالم أو الراعي الإمبريالي). هذه الاستنتاجات تتعزز من متابعة الحقبة الثالثة في عملية الاستيطان، والتي بدأت بعد بدء عملية التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمعروفة باتفاقيات أوسلو.

الحقبة الثالثة: الاستيطان في ظل عملية التفاوض

يتضح الإجماع حول الاستيطان وبناء المستوطنات، وأهميته للمشروع الصهيوني وكونه يشكل حالة بنوية في المشروع الصهيوني، أكثر فأكثر في فترة ما بعد بدء عملية التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقيات أوسلو، ومن ثم التوقيع على اتفاقية سلام مع

الأردن. إذ شكلت هذه الاتفاقيات نقطةً مفصليةً في عملية الاستيطان، وزادت وتيرة الاستيطان عدة أضعاف، على الرغم من أن أحد أسس التفاوض كان حل الدولتين، على الأقل نظرياً، ما يعني ولو نظرياً من منظور فلسطيني، تفكيك المستوطنات في نهاية العملية التفاوضية. إلا أنه وعلى أرض الواقع قامت إسرائيل منذ بداية عملية التفاوض بتوسيع الاستيطان وتعميقه وتقوية المشروع الاستيطاني سياسياً أيضاً. وكانت السمة الأساسية لتوسيع مشروع الاستيطان منذ العام ١٩٩٢، وهي الحقبة الثالثة، تكثيف أعداد المستوطنين وزيادتهم دون إقامة مستوطنات جديدة بل توسيع القائمة، ومن ثم البدء في إقامة بوئر استيطانية غير "قانونية" وفقاً للقانون الإسرائيلي، إلى جانب تكثيف الاستيطان في القدس الشرقية.

التزم حزب العمل - خلال الحملة الانتخابية لانتخابات العام ١٩٩٢ - تغيير سلم أولويات الحكومة والتقليص الحاد في الميزانيات والموارد المخصصة للاستيطان. لكن على أرض الواقع، وبعد إقامة حكومة رابين وبعد توقيع اتفاقيات أوسلو، خاصة أوسلو ٢، والتزام حكومة رابين عدم تغيير تضاريس الواقع الجغرافي والديمغرافي في الضفة وغزة قبل الوصول إلى اتفاق نهائي، قامت حكومة رابين (العمل وميرتس) بانتهاج سياسة استيطان جديدة لا تغضب الولايات المتحدة ولا تفشل المفاوضات، عن طريق تبني نموذج استيطاني جديد تحت شعار التجاوب مع التكاثر الطبيعي للمستوطنين وتكثيف الاستيطان في منطقة القدس الكبرى والأغوار (أي استمرار برنامج ألون)^{٣٨}. وبحجة التكاثر الطبيعي، قامت حكومة رابين ببناء أحياء جديدة في المستوطنات القائمة، وأنهت بناء قرابة ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية كانت قيد الإنشاء قبل تغيير الحكومة. ويدّعي عقيبا إدار وعديت زرتال أن تسمية "الزيادة الطبيعية" كانت بمثابة ورقة توت لاستمرار مشروع توسيع الاستيطان في المناطق المحتلة، حيث استغلت كل حكومات إسرائيل هذا المصطلح ليس فقط للزيادة الطبيعية للسكان اليهود في المناطق بل تضمنت زيادة السكان من خلال تشجيع الهجرة من إسرائيل إلى خارج الخط الأخضر (ص ١٧٧). ويخلص تقرير مؤسسة بتسيلم إلى أن عدد الوحدات السكنية ارتفع في الفترة بين ١٩٩٣ و ٢٠٠٠ (لا يشمل القدس) من ٢٠,٤٠٠ إلى ٣١,٤٠٠ وحدة سكنية، أي زيادة نسبتها ٥٤٪ في عشر سنوات.^{٣٩} وحصلت أكبر عملية توسّع في عهد حكومة باراك في العام ٢٠٠٠، إذ بوشر ببناء قرابة ٥,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات.

جدول ١: عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب سنة التأسيس وعدد المستوطنين (دون الأحياء الاستيطانية في القدس)^٢

سنة التأسيس	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين بالآلاف
١٩٦٧	١	
١٩٦٨	٥	
١٩٦٩	٥	
١٩٧٠	٤	
١٩٧١	٤	
١٩٧٢	٤	
١٩٧٣	٣	
١٩٧٤	١	
١٩٧٥	٦	
١٩٧٦	١	٢٠
١٩٧٧	١٦	
١٩٧٨	٩	
١٩٧٩	٥	
١٩٨٠	١٠	
١٩٨١	١٣	
١٩٨٢	١١	
١٩٨٣	١٣	
١٩٨٤	١٢	
١٩٨٥	٣	
١٩٨٦	٣	٦١
١٩٨٧	١	٦٧,٥
١٩٨٨		٧٣,٤
١٩٨٩	٤	٧٩,٨
١٩٩٠	٤	٨٨,٩
١٩٩١	١	١٠٠,٧

^٢ وفقاً لمعطيات حركة السلام الآن، فإن عدد المستوطنين في القدس الشرقية بلغ في العام ٢٠١٢ قرابة ٢٠٠ ألف مستوطن.

١٥٤	٢	١٩٩٦
١٦٧, ١	١	١٩٩٧
١٧٩	١	١٩٩٨
١٩٠, ٧		١٩٩٩
٢٠٥, ١		٢٠٠٠
٢١٥		٢٠٠١
٢٢٦, ٧		٢٠٠٢
٢٣٨		٢٠٠٣
٢٤٩, ٤		٢٠٠٤
٢٦١		٢٠٠٥
٣١٩		٢٠٠٩
٣٢٧, ٧		٢٠١٠
٣٣٧, ٣	-	٢٠١١
	١٤٤	المجموع

المصدر: موقع حركة "السلام الآن"، تقارير عن المستوطنات: <http://peacenow.org.il/settlements>: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، معطيات عن السكان وفقاً للولاية: http://cbs.gov.il/shnaton63/st02_06x.pdf

الحقبة الرابعة: توسيع الاستيطان برعاية جدار الفصل

تبنت الحكومة الإسرائيلية بعد انتفاضة الأقصى وسقوط حكومة باراك وانتخاب أريئيل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية، خطة إقامة جدار الفصل العنصري، التي سوّقت على أنها الرد الأمني على العمليات الفدائية الفلسطينية، ولتدعيم أمن إسرائيل. إلا أنه وعلى أرض الواقع، وبعد أن عارضها "مجلس المستوطنات" والمستوطنون في البداية، تحوّل الجدار إلى عملية نهب وانتزاع أراض جديدة من الفلسطينيين وأداة لتكثيف الاستيطان وخلق واقع جديد على الأرض، بتوافق بين الحكومة ومجلس المستوطنات.

سيطرت إسرائيل بعد إنهاء إقامة جدار الفصل على ٩, ٥٪ إضافية من الأراضي الفلسطينية التي جاءت داخل الجدار. كما أن تخطيط مسار الجدار تأثر بدرجة كبيرة بخطة توسيع المستوطنات وتكثيفها، وضمت إسرائيل، عملياً، ٨٠٪ من المستوطنات داخل الجدار. بالإضافة

إلى بدء المستوطنين إقامة ما يعرف إسرائيلياً بالبؤر "الاستيطانية غير الشرعية". وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق حلم أرئيل شارون بتفتيت الأراضي الفلسطينية ومنع التواصل الجغرافي لمنع إقامة دولة فلسطينية بل تحويل الأراضي الفلسطينية إلى كاتنونات. ووفقاً للصحافي زئيف شيف، فإن عملية البدء بإقامة بؤر استيطانية غير قانونية هو استمرار لهذه السياسة، ويقول: "لم تكن البؤر الاستيطانية نزوةً للمستوطنين أو تفرغ كبتٍ أو مجرد طموح "لشبيبة التلال"، بل كانت جزءاً من استكمال خطة شارون الكبيرة، وهي منع إقامة دولة فلسطينية، وإفشال كل عملية السلام". ويكشف شيف في تقاريره عن تعاون وزارة الأمن مع المستوطنين في إقامة تلك البؤر بل وتمويلها من ميزانية الدولة.^{٤٠}

استمرت سياسة توسيع المستوطنات تحت مسميات عدة، أيضاً، في فترة حكومة نتنياهو الحالية (٢٠٠٩-٢٠١٢) على الرغم من تعهداته أو إعلان الحكومة عدة مرات تجميد الاستيطان كتلبية للضغوط الأميركية. وهكذا ودون إقامة مستوطنات جديدة بل بالاعتماد على إقامة أحياء جديدة وتوسيع القائم، ازداد عدد المستوطنين من قرابة ١٠٠ ألف في بداية التسعينيات إلى قرابة ٣٥٠ ألفاً في العام ٢٠١٠، باستثناء الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية.^{٤١}

كان لا بد أن تقوم الحكومة بتطبيق سياسات اقتصادية خاصة في المستوطنات تختلف عن السياسات الاقتصادية العامة، بالإضافة إلى وضع سياسات سيطرة على الأراضي وسياسات تخطيط وبناء متناسب واحتياجات مشروع الاستيطان؛ بغية ضمان عدم تحول الحالة الاقتصادية في المستوطنات رهينةً لقوى السوق، وضمان ظروف اقتصادية مريحة للمستوطنين تضمن بقاءهم في المستوطنات، هذه السياسات انتهجت بالتوازي مع تغيير كبير في السياسات الاقتصادية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين وتراجع دور الدولة في الاقتصاد.

سوف نستعرض، باقتضاب، في الفقرات الآتية التحولات في السياسة الاقتصادية الإسرائيلية وأدوار الدولة في النظام الاقتصادي الجديد، ومن ثم نستعرض وظائفها الاقتصادية في المستوطنات، لنوضح الفروق.

الفصل الثاني

اقتصاد الاستيطان

الاقتصاد السياسي في إسرائيل

ازدادت وتيرة تحوّل الاقتصاد الإسرائيلي، منذ منتصف الثمانينيات، من كونه أشبه ما يكون بالاشتراكيّ الجماعيّ الاستيطانيّ، إلى نمط الاقتصاد الرأسماليّ، اقتصاد السوق. وبرزت جهود خصخصة الشركات الحكوميّة، وتنازل الدولة عن الدور المركزي في إدارة الاقتصاد، وكشف الاقتصاد على الأسواق الدوليّة، وتسليم قسم كبير من إدارة الاقتصاد والنمو لقوى السوق والقطاع الخاص. في المقابل، بدأت الحكومات الإسرائيلية، منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، خفض ميزانيّات الرفاه ومخصّصات التأمين الوطنيّ وتقليص الوظائف الاجتماعية للدولة؛ وتقليص العجز المالي في ميزانيات الحكومة. خاصةً منذ مطلع الألفية الحالية حين شغل بنيامين نتنياهو منصب وزير المالية في حكومة شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، قامت الحكومة بتقليص ميزانيّتها، وبشكل خاص، تقليص وعمليّة لبرلة مطّردة في العملة وفي الأسواق.^{٤٢}

ظهرت بدايات التحوّل في القناعة الأيديولوجيّة لدى متخذي القرار وقيادات الدولة، منذ منتصف الثمانينيات - في خطّة الاستقرار الاقتصاديّ - ووصلت إلى ذروتها مع بداية التسعينيات، إضافةً إلى التّغييرات الحاصلة في البيئة الخارجيّة، وانتصار الفكر الاقتصاديّ الليبرالي وتعاظم عمليّة العولة.

ساهمت هذه التحوّلات بشكل كبير في تصميم جديد للاقتصاد ومبناه، ولمراكز القوى في الدولة. وقامت حكومات إسرائيل بالتنازل عن أجزاء مركزية من الوظائف الاقتصادية التي امتلكتها سابقاً، وأوكلت تنفيذها إلى الشريك الجديد - القطاع الخاص والرأسمال الدولي. وألقي على عاتق الدولة مسؤولية ضمان الظروف المطلوبة لإنجاح المهمة، ابتداءً من بيئة عمل مريحة وسياسة مالية ملائمة.

بدأ هذا التحول بشكل متواضع مع حكومة إسحاق رابين، في العام ١٩٩٢، كما توضح أقوال الوزير السابق أمنون روبنشتاين الذي سرد مجريات إحدى الجلسات الأولى لحكومة رابين والتي كانت مكونة برمتها من أحزاب اليسار، ومن اشتراكيين ذوي حساسية اجتماعية خاصة. يقول روبنشتاين: "في الجلسة الأولى للحكومة، استهلّ رئيس الحكومة إسحاق رابين أقواله: بأن إحدى وظائف هذه الحكومة هي التخلّص من تدخلها في الاقتصاد، والقضاء على الشركات الحكومية - لا دور لنا بهذا، علينا أن نخصص، أن نبيع، وأن نبحث عن مؤسسات استثمارية في البلاد وخارجها، لتقوم بشراء الشركات الحكومية العادية، وأيضاً الخدمات العامة".

عمّق بنيامين نتنياهو بعد صعوده إلى الحكم، في العام ١٩٩٦، هذا التوجه، وحوله إلى سياسة مركزية. ووفقاً للصحافي بلوتسكر (بلوتسكر ١٩٩٦) فإنّ الفكرة المركزية في طرح نتنياهو هي مبدأ السوق الحرّ. ففوق نتنياهو يمكن تبرير وتفهم العهد الاشتراكي في اقتصاد إسرائيل في العقود الأولى لقيام الدولة، بمنطق ضرورة تدخل الدولة بهدف استيعاب الهجرة لتثبيت أقدام الدولة. ومنذ الستينيات لم تعد هناك حاجة كهذه، ولذلك على الدولة أن تتخلّص من هذه الأسلوب ومن الإشراف الحكومي القوي على الجهاز الاقتصادي. يجب اتّخاذ كلّ الإجراءات للتخلص من اشتراكية حزب العمل وشعبوية الليكود، والعمل على دخول إسرائيل نادي الاقتصاد الحرّ.

جاءت تلك التحوّلات السياسية والاقتصادية بعد سنوات من سيطرة الدولة شبه المطلقة على الاقتصاد والصناعة والمبادرات والتطوير، وهو دور تم تصميمه قبل قيام الدولة؛ بغية تجنيد الاقتصاد لخدمة أهداف المشروع الصهيوني. في تلك الفترة، تمّ تحديد قواعد سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، وعلى تقسيم الموارد، وتجنيداً للمشروع الصهيوني. مع تأسيس دولة إسرائيل، أصبح من الممكن استخدام ترتيبات قانونية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، مع الاعتماد المتزايد على قوى السوق.

بيد أنّ هذا النمط الأيديولوجي يجري فقط في علاقات التجارة والاقتصاد الخارجية للدولة، وفي العلاقة بين الدولة والمواطنين اليهود داخل حدود الـ ٤٨. بينما، كما سوف نوضح في هذه الدراسة، ما زالت دولة إسرائيل تستعمل أدوات اقتصاد قومي استعماري في المستوطنات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية (حدود ٦٧) شبيهة بالأدوات الاقتصادية التي استعملها الاستيطان العبري (اليشوف) قبل إقامة دولة إسرائيل. من حيث استعمال الدولة للاقتصاد وتوجيهه؛ بغية تحقيق مصالح المشروع الصهيوني وأهدافه، التي تشمل المصالح العسكرية الأمنية، والديمقراطية، والسيطرة على الأرض.

يمكن القول: إن هناك اختلافاً كبيراً في دور الدولة الاقتصادي ووظائفها داخل الخط الأخضر وبين دورها في المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، من حيث حجم الاستثمار الحكومي في الخدمات العامة والسلطات المحلية، بغية تحفيز انتقال السكان للمستوطنات وضمان بقاء المستوطنين الذين انتقلوا لأسباب ليست عقائدية بالضرورة، إنما بغية توفير مستوى حياة أفضل، كون المسكن والخدمات العامة أرخص في المستوطنات من داخل حدود الـ ٤٨، وبسبب تقليص الخدمات العامة ودولة الرفاه داخل إسرائيل؛ لذلك لا بد أن ترصد الحكومات الإسرائيلية الميزانيات الضرورية دون علاقة بسؤال النجاعة الاقتصادية لصرف الميزانيات أو مسألة العدل الاجتماعي أو المساواة في تقاسم الموارد. ففي هذه الحالة يدور الحديث عن قضايا إستراتيجية ومصالح قومية تفوق أهميتها الجوانب الاقتصادية.

سوف نستعرض في الفصل الآتي ما تخصصه الحكومة بشكل علني من ميزانيات الوزارات المختلفة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. إذ تعتبر ميزانية الدولة برنامج العمل الأوسع والأهم للحكومة. وتُعبّر الميزانية عن سلم أولويات الحكومة، وأهدافها، وتوزيع الأدوار في المجتمع ومدى تأثير المجموعات السكانية المختلفة على اتخاذ القرارات. تُحدّد الميزانية، عبر تخصيص الموارد، كم تحصل كل مجموعة وكل قطاع في المجتمع، وتحدد عبر توزيع عبء الضرائب، أي كم تدفع كل مجموعة.

سنقوم في الفصل الثالث بمقارنة ما تحصل عليه السلطات المحلية والمجالس الإقليمية

في المناطق المحتلة من ميزانيات، مع بقية السلطات المحلية والمجالس الإقليمية داخل حدود الخط الأخضر؛ إذ تعتبر ميزانيّة السلطات المحلية الأداة المركزيّة لتوفير الخدمات اليوميّة والحيويّة لمواطنيها.

تُشكل هذه الميزانية، في الوقت نفسه، مصدراً لتطوير الحيّز المكاني، وإقامة البنى التحتية وتحسينها. وتؤدي السلطة المحلية مهمّة المفاوض الثاني للدولة. لذلك توضع ميزانيات السلطات المحلية لدى متخذي القرار في سلم أولويات الحكومة. بعد ذلك تتناول أبرز القوانين الضريبية التي توفّر هبات وتسهيلات ضريبية للمستوطنين في الضفة الغربية. ولا تتناول هذه الدراسة ميزانيات وزارة الأمن أو التكاليف الأمنية والعسكرية؛ لعدم توافر معطيات رسمية عن هذه الجوانب.

المميزات الاقتصادية للمستوطنات

سيتم من خلال الأبواب الآتية الاطلاع على حجم التمويل الحكومي للاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، في عدة مجالات، من أبرزها: ميزانيات السلطات المحلية، ميزانيات وزارة الإسكان، البناء الإسكاني وشق الشوارع، التسهيلات الضريبية للمستوطنين، المواصلات، تطوير المناطق الصناعية، تطوير البنية السياحية، فعاليات غير حكومية وغيرها من المواضيع ذات الصلة. وتمكّننا المعطيات المعروضة من المقارنة بين مستوى التمويل الحكومي للمستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة، في العام ١٩٦٧، وبين مستوى التمويل داخل إسرائيل؛ إذ تخصص الحكومة الإسرائيلية سنوياً مليارات الدولارات لميزانية الاستيطان في الضفة الغربية والقدس المحتلة، على حساب الوزارات الأخرى؛ بهدف تشجيع المستوطنين على السيطرة والتمسك بما نهبته من أراض فلسطينية.

تُعرّف المستوطنات كافة على أنها مناطق أفضلية قومية تُمنح تسهيلات مالية وضريبية عديدة في مجالات جمّة. لكن هناك أمرين يجدر الانتباه إليهما فيما يتعلق بالمستوطنات: الأول أن المستوطنات تحصل على هذه الامتيازات دون الأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه المستوطنات؛ والثاني - وهو الأهم - أن المستوطنات تحصل على ميزانيات وتسهيلات إضافية تفوق تلك الحاصلة عليها لكونها مناطق أفضلية قومية. لكن، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن

المعطيات الرسمية حول الميزانيات لا تشمل مجمل التمويل الحكومي للنشاطات في المستوطنات الإسرائيلية، إذ لا تشمل ما تخصصه وزارة الأمن الإسرائيلية للمستوطنات بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل تكاليف حماية المستوطنات. فعلى سبيل المثال تخصص وزارة الأمن مبالغ طائلة لتمويل الأمن وشق الطرق الالتفافية وتسيير المواصلات في المستوطنات. لكن قبل الخوض في معطيات ميزانيات الوزارات المختلفة، وبما أن قسماً كبيراً من الميزانيات مرتبط بالأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لسكان السلطة المحلية، فلا بد أن نستعرض بداية الأوضاع الاقتصادية في المستوطنات ومن ثم الميزانيات المخصصة لها.

الوضع الاقتصادي - الاجتماعي للمستوطنات

نستعرض في هذا الجزء معطيات ديمغرافية واقتصادية عامة للمستوطنين والسلطات المحلية والمجالس الإقليمية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية مقابل بقية الأقاليم في إسرائيل. منها معدلات المشاركة في أسواق العمل، البطالة، دخل الأجيرين، ودخل العائلات. كون الحالة الاقتصادية لسكان السلطة المحلية يشكل عاملاً أساسياً في تحديد الميزانيات الحكومية للسلطة المحلية.

عدد سكان المستوطنات وتركيبهم العمرية

وصل عدد المستوطنين اليهود، مع نهاية ٢٠١١، حوالي ٣٤٠ ألف مستوطن (دون القدس الشرقية).^{٤٣} وتُعتبر مستوطنة موديعين عيليت ذات الأغلبية السكانية الحريدية المتدينة أكبر مستوطنة من حيث عدد السكان حيث يعيش فيها وفق آخر تحديثات جهاز الإحصاء الإسرائيلي (معطيات العام ٢٠١١) أكثر من ٥٢,٠٦٠ مستوطناً، وتسجل أكبر نسبة تكاثر طبيعي في إسرائيل بمعدل ٠,٦٤٪، تليها مستوطنة معلية أدوميم بما يقارب ٣٥ ألف مستوطن وثمان مستوطنة أرئيل بما يقارب ١٨ ألف مستوطن. نستعرض في الجدول الآتي عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية للعام ٢٠٠٩ (التطرق لمعطيات العام ٢٠٠٩ جاء لأن المعطيات المفصلة عن ميزانيات السلطات المحلية المستعملة بهذه الدراسة متوافرة فقط لغاية العام ٢٠٠٩، من هنا نحن بحاجة للمعطيات الديمغرافية للعام ذاته لإجراء الدراسة. لكننا رأينا أن هناك أهمية لعرض أحدث المعطيات عن العدد الكلي للمستوطنين في المستوطنات - دون القدس).

جدول ٢: المجالس المحلية والإقليمية في لواء المستوطنات
عدد السكان والتدرج الاجتماعي الاقتصادي ٢٠٠٩

اسم السلطة المحلية	عدد السكان (آلاف)	التدرج الاجتماعي الاقتصادي	اسم المجلس اللوائي	عدد السكان (آلاف)	التدرج الاجتماعي الاقتصادي
أرنئيل	١٧,٦	٦	غوش عتسيون	١٥,٠	٤
بيتار عليت	٣٥	١	هار حفرون	٥,٨	٢
موديعين عيليت	٤٦,٢٣	١	مغيلات يام هميلح	١,٠	٧
معلية أدوميم	٣٤,٣	٦	ماطي بنيامين	٤٦,١	٣
أورنيت	٥,٩	٧	عرفوت هريدين	٣,٤	٦
ألفي منشي	٦,٧	٨	شومرون	٢٤,٦	٥
ألكناه	٣,٥	٨			
أوفراتا	٧,٢	٦			
بيت إيل	٥,٥	٤			
بيت أريه	٣,٥	٧			
غفعات زئيف	١٠,٨	٦			
هيد اندر	٣,٢	٩			
معلية أفرام	١,٣	٥			
عمونئيل	٢,٩	٢			
كنوميم	٣,٨	٥			
كريات أربع	٧,١	٣			
مجموع عدد السكان	٢٠٠,٩			٩٦	
المجموع الكلي	٢٩٧				

تشكل الفئة العمرية التي تصل أعمارها حتى ١٩ عاماً أكثر من ٥٠٪ من سكان المستوطنات، وتبلغ في المقابل لدى السكان اليهود في إسرائيل قرابة ٣٣٪ فقط. ويؤثر هذا

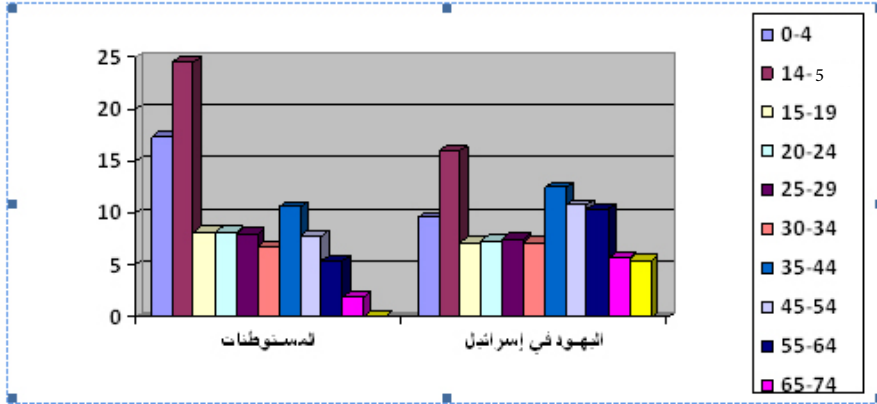
المعطى على نسبة المشاركة في أسواق العمل وعلى الأوضاع الاقتصادية وعلى الميزانيات الحكومية المخصصة للمستوطنات.

تظهر المعطيات، أيضاً، أن متوسط العمر لدى سكان المستوطنات (منخفض مقارنة ببقية السكان اليهود في إسرائيل، حيث بلغ ٢٠ عاماً مقابل ٣١,٦ عام بين باقي السكان. ونجد أن الفئة الغالبة في سكان المستوطنات هي الفئة الشابة مقارنةً ببقية سكان إسرائيل. ونجد، أيضاً، أن نسبة زيادة السكان في المستوطنات وصلت في نهاية العام ٢٠١٠ ما يعادل ٥٪ بواقع ١٥ ألف مستوطن جديد، منها ١٠,٦ ألف نتيجة التكاثر الطبيعي و٢,٤ ألف من المهاجرين.

جدول ٣: السكان وفقاً للفئة العمرية

فئة الجيل	سكان المستوطنات %	السكان اليهود في إسرائيل %
٤-	١٧,٤	٩,٦
١٤-٥	٢٤,٥	١٦
١٩-١٥	٨,٢	٧,٢
٢٤-٢٠	٨,٣	٧,٤
٢٩-٢٥	٨	٧,٦
٣٤-٣٠	٦,٨	٧,٢
٤٤-٣٥	١٠,٦	١٢,٥
٥٤-٤٥	٧,٨	١٠,٨
٦٤-٥٥	٥,٤	١٠,٤
٧٤-٦٥	٢,٠	٥,٨
+٧٥	٠,١	٥,٦

رسم بياني ١: توزيع الفئة العمرية لسكان المستوطنات واليهود في إسرائيل



المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، معطيات عن السكان وفقاً للجيل للألوية:

cbs.gov.il/shnaton63/st02_10x.pdf

تبرز الأهمية البالغة لأوضاع السكان الاقتصادية في السلطة المحلية في تحديد الميزانيات الحكومية التي ترصد لكل سلطة محلية وتؤثر كذلك على قدرة السلطة المحلية في جباية ضرائب محلية من السكان، وتوفير، أيضاً، متابعة الأوضاع الاقتصادية للسكان إكمانية فهم جزء من أسباب انتقال السكان اليهود إلى مستوطنات الضفة الغربية إلى جانب الأسباب العقائدية. من المؤشرات الأساسية لتحديد الأوضاع الاقتصادية للسكان، معدلات المشاركة في أسواق العمل، ومعدلات البطالة والدخل. مقارنة معطيات المستوطنين في الضفة الغربية مع بقية سكان إسرائيل لا تدل على دونية اقتصادية لسكان المستوطنات، بل على العكس تدل على أوضاع اقتصادية جيدة، أفضل بقليل من المعدلات العامة في إسرائيل، وشبيهة إلى حد بعيد بالوضع الاقتصادي في المركز الاقتصادي لدولة إسرائيل. على الرغم من ذلك فإن هناك بعض الخصوصيات الاقتصادية لسكان المستوطنات، سنستعرضها في هذا القسم.

قبل الخوض في تفاصيل المعطيات ومقارنتها لا بد من الإشارة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية العامة لسكان المستوطنات كما وردت في تقرير خاص لمنظمة التنمية والتعاون الدولية نشر في تموز ٢٠١١،^{٤٤} يتناول التقرير التأثير الاقتصادي للمناطق التي احتلت في العام ٦٧ على

مؤشرات الاقتصاد الإسرائيلي، منها الناتج القومي المحلي، مستويات المشاركة في أسواق العمل، البطالة والدخل والمصروف، ويستنتج التقرير ما يلي:

• ازداد عدد السكان اليهود، بين الأعوام ١٩٩٧ - ٢٠٠٩، في المناطق المحتلة (في حدود العام ٦٧) بنسبة ٩٤٪ بينما ارتفع في (حدود الـ ٤٨) بنسبة ٢٦٪.

• احتساب الناتج المحلي للمستوطنات في الناتج المحلي الكلي للاقتصاد الإسرائيلي يؤدي إلى انخفاضه بـ ٦,٥٪. استنتج المنظمة أن المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي للاقتصاد إسرائيل. كما نجد أن الحصة الأكبر من الناتج المحلي في المستوطنات مصدرها "القطاع العام"، أي الوظائف الحكومية.

• يشكل المستوطنون ٢,٩٪ من القوة العاملة في إسرائيل، بينما تصل نسبتهم من كافة السكان إلى قرابة ٦٪ (الضفة الغربية والجولان).

• لغاية العام ٢٠٠٩، شكل سكان المستوطنات في الضفة الغربية نحو ٤,٣٪ من مجمل سكان إسرائيل.

• ٥٠,٥٪ من سكان المستوطنات يعملون في إسرائيل. بينما يعمل فقط ٠,٤٪ من سكان إسرائيل في المستوطنات.

• يصل معدل الفقر لدى الأسر الإسرائيلية إلى ٢١٪، ولدى الأسر اليهودية في المستوطنات إلى ٢٣,٤٪.

• بلغت حصة المستوطنات من الميزانية العامة، في العام ٢٠٠٧، قرابة ١١٪ من مجمل ميزانية دولة إسرائيل.

• معدل مصاريف العائلة في المستوطنات أعلى بـ ٧,٥٪ من معدل مصاريف العائلة في إسرائيل، خاصة في مجال الأكل والتبغ والمشروبات.

• يستنتج التقرير أن المستوطنات الإسرائيلية تؤثر سلباً على اقتصاد إسرائيل.

تعزز متابعة عدد من المؤشرات الاقتصادية، في السنوات الأخيرة، نتائج تقرير منظمة التنمية والتعاون الدولية، ومنها المشاركة في أسواق العمل والبطالة ودخل الأسر والعاملين.

يوضح (الجدول ٤) و(الرسم البياني ٢) أن معدلات المشاركة في أسواق العمل في لواء المستوطنات من بين مجمل القوى العاملة (أي السكان في جيل العمل من ١٥ - ٦٥ عاماً) كان لغاية ٢٠٠٤

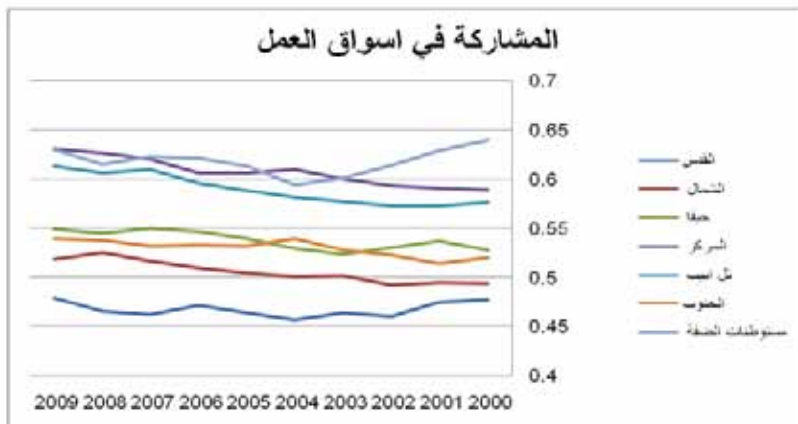
الأكثر ارتفاعاً مقارنةً مع بقية الألوية، من ضمنها لواء تل أبيب والمركز. ومنذ العام ٢٠٠٤ يحتل مع لواء المركز وتل أبيب أعلى نسبة مشاركة. أي أنه في مجال المشاركة في سوق العمل، فإن لواء المستوطنات أقرب إلى المركز الاقتصادي الإسرائيلي، على الرغم من ارتفاع حصة الأجيال الشابة (لغاية جيل ١٥ عاماً) بين سكان المستوطنات؛ ما يعني أن إضافة معطيات المشاركة في أسواق العمل إلى سكان المستوطنات في الضفة الغربية لا يؤثر سلباً على المعدل العام في إسرائيل.

جدول ٤: المشاركة في أسواق العمل في الألوية المختلفة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

المستوطنات	الجنوب	تل أبيب	المركز	حيفا	الشمال	القدس	العام
٠,٦٣	٠,٥١	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٥٢	٠,٤٩	٠,٤٧	٢٠٠٠
٠,٦٢	٠,٥١	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٤٩	٠,٤٧	٢٠٠١
٠,٦١	٠,٥٢	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٤٩	٠,٤٦	٢٠٠٢
٠,٦٠	٠,٥٢	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٢	٠,٥٠	٠,٤٦	٢٠٠٣
٠,٥٩	٠,٥٣	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٢	٠,٥٠	٠,٤٥	٢٠٠٤
٠,٦١	٠,٥٣	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٣	٠,٥٠	٠,٤٦	٢٠٠٥
٠,٦٢	٠,٥٣	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٥٤	٠,٥٠	٠,٤٧	٢٠٠٦
٠,٦٢	٠,٥٣	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٤٦	٢٠٠٧
٠,٦١	٠,٥٣	٠,٦٢	٠,٦٢	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٤٦	٢٠٠٨
٠,٦٣	٠,٥٣	٠,٦٣	٠,٦٣	٠,٥٤	٠,٥١	٠,٤٧	٢٠٠٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، استطلاعات القوى العاملة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

رسم بياني ٢: المشاركة في أسواق العمل وفقاً للألوية



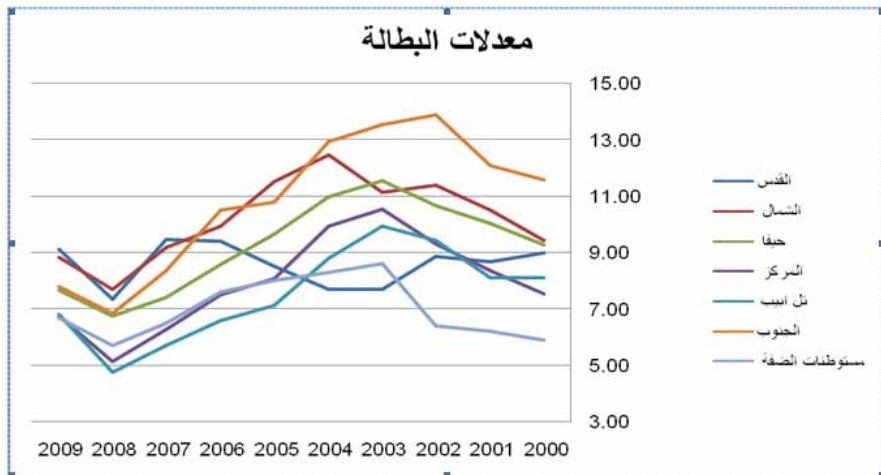
نجد بالإضافة إلى تقارب معدلات المشاركة في أسواق العمل لدى سكان المستوطنات بالضفة مع المركز الاقتصادي الإسرائيلي، أن معدلات البطالة في المستوطنات، منذ العام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩، هي عادة من المعدلات الأكثر انخفاضاً مقارنةً بباقي الألوية.

جدول ٥: معدلات البطالة في الألوية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ (%)

المستوطنات	الجنوب	تل أبيب	المركز	حيفا	الشمال	القدس	العام
٥,٩	١١,٦	٨,١	٧,٥	٩,٣	٩,٤	٨,٩	٢٠٠٠
٦,٢	١٢,١	٨,١	٨,٤	١٠,٠	١٠,٥	٨,٧	٢٠٠١
٦,٤	١٣,٩	٩,٤	٩,٣	١٠,٧	١١,٤	٨,٩	٢٠٠٢
٨,٦	١٣,٥	٩,٩	١٠,٥	١١,٥	١١,١	٧,٧	٢٠٠٣
٨,٣	١٢,٩	٨,٨	٩,٩	١١,٠	١٢,٥	٧,٧	٢٠٠٤
٨,٠	١٠,٨	٧,١	٨,٠	٩,٦	١١,٥	٨,٥	٢٠٠٥
٧,٦	١٠,٥	٦,٦	٧,٥	٨,٦	٩,٩	٩,٤	٢٠٠٦
٦,٥	٨,٤	٥,٧	٦,٣	٧,٤	٩,٢	٩,٥	٢٠٠٧
٥,٧	٦,٩	٤,٧	٥,١	٦,٧	٧,٧	٧,٣	٢٠٠٨
٦,٧	٧,٨	٦,٨	٦,٧	٧,٦	٨,٨	٩,١	٢٠٠٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، استطلاعات القوى العاملة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

رسم بياني ٣: معدلات البطالة وفقاً للألوية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ (%)



نجد بالإضافة إلى ارتفاع معدلات المشاركة في سوق العمل وانخفاض البطالة، أن (الجدول ٦) معدلات الدخل للعمال الأجيريين في لواء المستوطنات مرتفعة مقارنةً مع بقية الأولوية. فعلى سبيل المثال، نجد أن معدل الدخل للأجير من سكان المستوطنات بلغ، في العام ٢٠٠٩، قرابة ٦٦٠٢ شيكل، مقابل ٦١٣٩ شيكلاً للأجير في لواء القدس و٥٧٠٥ شواكل للأجير في لواء الشمال و٦٠٨٠ شيكلاً في الجنوب. لكنه أقل من معدلات الدخل في لواء المركز وتل أبيب وحيفا. وإذا قارنا معطيات، العام ٢٠٠٠، فإننا نجد أن الفرق بين معدلات دخل الأجير في المستوطنات ولواء الشمال والجنوب كان أكبر من الفرق في العام ٢٠٠٩، وأن الفرق مع أولوية المركز وتل أبيب كان أقل.

نعتمد أن هذا الأمر ساعد على، وسهّل إقناع السكان بالانتقال للسكن في مستوطنات الضفة الغربية، بالإضافة إلى العامل العقائدي.

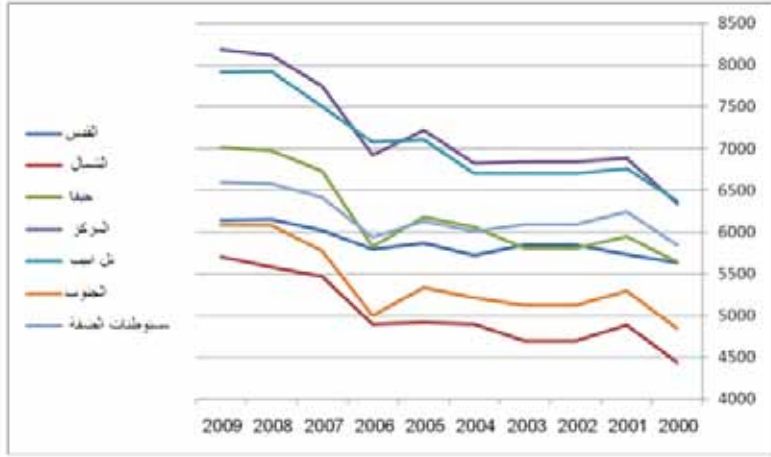
جدول ٦: معدلات الدخل للأجيريين وفقاً للواء ٢٠٠٠-٢٠٠٩ (شيكلم)

المستوطنات	الجنوب	تل أبيب	المركز	حيفا	الشمال	القدس	
٥٨٤٥	٤٨٥١	٦٣٧١	٦٣٤٣	٥٦٤٠	٤٤٤٣	٥٦٣١	٢٠٠٠
٦٢٤٥	٥٢٩٩	٦٧٥٩	٦٨٨٤	٥٩٥٠	٤٨٨٦	٥٧٣٢	٢٠٠١
٦٠٨٥	٥١٢٣	٦٦٩٧	٦٨٤٣	٥٨٠٥	٤٦٩٦	٥٨٤٥	٢٠٠٢
٦٠٨٥	٥١٢٣	٦٦٩٧	٦٨٤٣	٥٨٠٥	٤٦٩٦	٥٨٤٥	٢٠٠٣
٦٠٠٣	٥٢١٢	٦٧٠١	٦٨١٩	٦٠٦٣	٤٨٩٨	٥٧١٧	٢٠٠٤
٦١٢٧	٥٣٤٠	٧١٠٥	٧٢١٩	٦١٧٧	٤٩١٩	٥٨٦٨	٢٠٠٥
٥٩٣٧	٥٠٠١	٧٠٧٥	٦٩٢٣	٥٨٢٦	٤٩٠٠	٥٧٨٩	٢٠٠٦
٦٤١١	٥٧٧٥	٧٥٠٦	٧٧٤٤	٦٧٢٦	٥٤٦٧	٦٠١٣	٢٠٠٧
٦٥٧٩	٦٠٧٥	٧٩٢٢	٨١١٣	٦٩٧٨	٥٥٨٢	٦١٥٠	٢٠٠٨
٦٦٠٢	٦٠٨٠	٧٩١٤	٨١٨٩	٧٠٢٠	٥٧٠٥	٦١٣٩	٢٠٠٩

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، استطلاعات القوى العاملة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩.

نجد، على مدار الفترة، أن مستويات الدخل في أولوية المركز وتل أبيب كانت أعلى من دخل الأجير في المستوطنات، وأنه فقط، في العام ٢٠٠٧، كان الدخل في لواء حيفا أعلى من الدخل في المستوطنات، وأن الفرق ليس كبيراً.

رسم بياني ٤: معدلات الدخل للأجير وفقاً للواء ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩

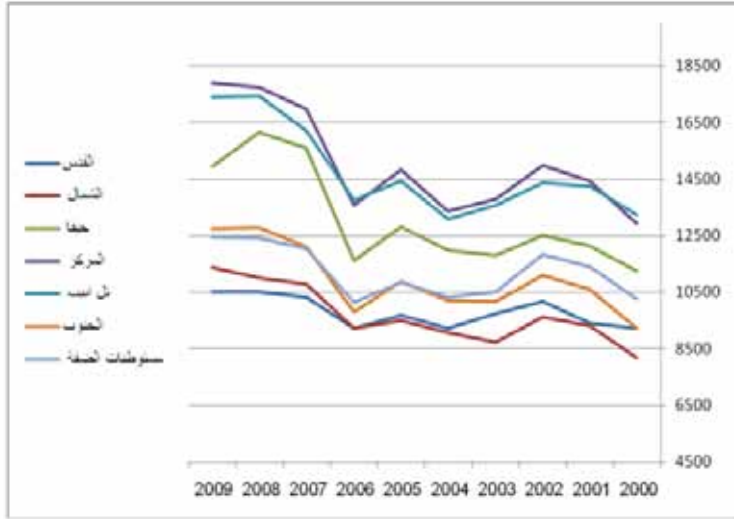


نلاحظ بالنسبة لمعدلات دخل العائلات، أن معدل دخل العائلة في لواء المستوطنات هو دخل متوسط (جدول ٧)، وهو أقل من معدل دخل العائلات في لواء المركز وتل أبيب وحيفا، لكنه بالمجمل أعلى من معدل دخل العائلات في الشمال والقدس والجنوب. ويمكن تفسير انخفاض معدل دخل الأسر، مقارنةً بارتفاع دخل الأجير، بعدد الأفراد الكبير لدى الأسر في المستوطنات مقارنةً ببقية الألوية في إسرائيل.

جدول ٧: معدلات الدخل للعائلات وفقاً للواء ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ (شيكل)

المستوطنات	الجنوب	تل أبيب	المركز	حيفا	الشمال	القدس	العام
١٠٢٧٢	٩٢١٣	١٣٢٣٦	١٢٩١٥	١١٢٣٨	٨١٨٢	٩٢٢٦	٢٠٠٠
١١٣٨٢	١٠٥٩٣	١٤٢٤١	١٤٤٣٠	١٢١٢٦	٩٣٠١	٩٤٠٧	٢٠٠١
١١٨١٤	١١٠٨٤	١٤٣٧٦	١٤٩٩٢	١٢٤٩٥	٩٦٢٤	١٠١٨٣	٢٠٠٢
١٠٥١٢	١٠١٧٠	١٣٥٥٧	١٣٧٧٥	١١٨٠١	٨٧٤٦	٩٧٥١	٢٠٠٣
١٠٣٢٢	١٠٢١٥	١٣٠٧٣	١٣٣٦٤	١١٩٧٩	٩٠٨٢	٩٢٠٦	٢٠٠٤
١٠٨٣٤	١٠٨٨٣	١٤٤٤٤	١٤٨١٨	١٢٧٩٠	٩٤٨٤	٩٦٧٩	٢٠٠٥
١٠١٣٣	٩٨٠٩	١٣٧٤٤	١٣٥٧٢	١١٦٢٥	٩٢٢٢	٩٢٢٣	٢٠٠٦
١٢٠٣٦	١٢٠٩٧	١٦٢٢٠	١٦٩٧٨	١٥٦٠١	١٠٧٨٥	١٠٣٢٤	٢٠٠٧
١٢٤٠٢	١٢٧٨١	١٧٤٣٣	١٧٧٤٥	١٦١٣٢	١٠٩٨٧	١٠٥٠٤	٢٠٠٨
١٢٤٣٧	١٢٧٤١	١٧٤٠٢	١٧٨٩٤	١٤٩٥٨	١١٣٦٥	١٠٥٠٢	٢٠٠٩

رسم بياني ٥: معدلات دخل الأسر وفقاً للأكوية ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩



يمكن القول، بالمجمل، إن الحالة الاقتصادية لسكان المستوطنات ليست سيئةً أو متدنيةً مقارنةً مع بقية الأقاليم، فهي أفضل من أوضاع سكان ألوية الشمال والجنوب والقدس، ومنخفضة بعض الشيء مقارنةً بلواء المركز وتل أبيب. لكن لا يمكن القول إن سكان المستوطنات فقراء أو بحالة اقتصادية متدنية، بل تتمتع معظم المستوطنات بوضع اقتصادي واجتماعي جيد وتُشمل العديد منها ضمن قائمة البلديات الغنية. بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية الجيدة فإن غالبية المستوطنين يقيّمون أوضاعهم المعيشية بشكل جيد. على سبيل المثال:^٥

يتبين من استطلاعات أجرتها دائرة الإحصاءات المركزية أن معظم سكان المستوطنات (٩٢,٣٪)، راضون عن حياتهم أكثر من النسبة القطرية (٨٣٪)؛ ما يعني أن جودة الحياة من منظار المستوطنين أنفسهم أفضل من المتوسط الإسرائيلي.

على الرغم من أن ثلث التعداد السكاني في المستوطنات - وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي - هو من اليهود المتدينين، والمصنفين كأفقر طبقة اجتماعية في إسرائيل. فإن المؤشرات الاقتصادية لهؤلاء اليهود المتدينين في المستوطنات الإسرائيلية جيدة مقارنةً بالمتدينين الذين يسكنون داخل إسرائيل، وهذا بدوره يعد مثلاً واضحاً على الميزات التي تمنحها الحكومة الإسرائيلية للمستوطنات الإسرائيلية.

معدل التدرج الاجتماعي - الاقتصادي للمستوطنات هو ٦٪ مقارنة مع ٤,٢٪ في لواء الجنوب، ومقارنة مع ٤,٦٪ في لواء الشمال. أي أن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للسلطات المحلية والبلدات اليهودية في المستوطنات جيدة مقارنة بالمعدل العام في إسرائيل. يفوق معدل النفقات البيئية في المستوطنات بنسبة ٧,٥٪ مثيله داخل الخط الأخضر. والوضع الصحي لنحو ٩١٪ من المستوطنين جيد حتى جيد جداً مقابل المتوسط القطري، حيث يصرح ٧٣٪ من السكان داخل الخط الأخضر بأن وضعهم الصحي جيد. نسبة النجاح في امتحانات المدارس الثانوية (البحر) هي من أعلى النسب على الإطلاق على المستوى القطري وتصل إلى ٧٨,٢٪ مقابل ٦٥,١٪ على المستوى القطري.

تتميز المستوطنات بهجرة داخلية إيجابية على مر السنين، الأمر الذي يقف في تعارض مطلق مع الهجرة الداخلية السلبية في كل المناطق التي في نطاق الخط الأخضر. وقد ضاعف المستوطنون عددهم في الـ ١٢ سنة الأخيرة، ويساهم في ذلك، أيضاً، معدل الولادة العالي في المستوطنات وهو أعلى بـ ١,٥ ضعف من المعدل المتوسط في إسرائيل.

يطرح هنا سؤال: هل تؤثر الأوضاع الاقتصادية الجيدة لسكان المستوطنات سلباً على تخصيص الحكومة ميزانيات للسلطات المحلية؟ كون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقدرة السلطة المحلية على جباية الضرائب المحلية تعد، كلها، من العوامل الأساسية التي تؤثر على حجم الميزانيات الحكومية المخصصة للسلطة المحلية. أي أن السلطات البلدية الغنية مثل مدينة تل أبيب، على سبيل المثال لا الحصر، تتلقى ميزانيات حكومية أقل بكثير من بلدة فقيرة مثل ديمونا. إلا أن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة، فهناك بعض الصعوبات في تقدير نفقات الدولة على المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة، وذلك للأسباب الآتية: توزيع ميزانية الدولة لا يتم على أساس جغرافي وإنما وفقاً للمواضيع التي تعالجها الميزانية ويُسْتثنى من هذه القاعدة ثلاثة مركبات هي: شق الطرق، تطوير الإنشاءات السياحية، وميزانية شعبة الاستيطان.

لا تشكل فعاليات عديدة جزءاً من ميزانية الدولة لكنها تتفد من قبل شركات حكومية، وهناك مجالان صارخان يوضحان ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: الأول قيام شركة الكهرباء بالاستثمار ووضع البنية التحتية في المستوطنات داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث تمول هذه الفعاليات عن طريق الدفع على استهلاك الكهرباء. المجال الثاني يتعلق بفعاليات صحية تقوم

صناديق المرضى بتنفيذها، وهي تمول عن طريق أعضاء هذه الصناديق من خلال رسوم التأمين الصحي التي تتم جبايتها عن طريق مؤسسة التأمين الوطني.

يتعلق جزء كبير من الميزانيات الموجهة للمستوطنات بالأمن، وكما هو معروف فإن ميزانيات الأمن سرية ولا يتم الإعلان عنها للجمهور، وبذلك تبقى المعطيات المتعلقة بأجهزة الأمن في المستوطنات مبهمّة وغير مُقدّرة بشكل دقيق بما في ذلك نفقات الأمن الجارية، إقامة وصيانة الثكنات العسكرية، تطوير المستوطنات من الناحية الأمنية، حماية المستوطنات، شق الشوارع لأهداف عسكرية وما إلى ذلك.

يمكن استعمال ما هو متوافر - على الرغم من محدودية المعطيات وعدم توافرها بصورة كاملة - بغية رصد الميزانيات الحكومية المخصصة للمستوطنات من الوزارات الحكومية عامة وميزانيات السلطات المحلية خاصة، والتي ترسم صورةً دقيقةً إلى حد بعيد لتكاليف الخدمات التي تُوفّرها الحكومة للمستوطنات.

الامتيازات الاقتصادية المقدمة للمستوطنات

تردّى الوضع الاجتماعي في إسرائيل، خلال العام ٢٠١٢، وبرز ذلك بشكل واضح في عدة حالات حرق مواطنون فيها أنفسهم على خلفية الدخول في أزمات مادية على المستوى الفردي وصعوبة الخروج منها. ولم تمنع هذه الأوضاع، بل ربما سمحت، لحكومة إسرائيل بإقرار تقليص واسع وغير مسبوق في الميزانية العامة. إذ صادقت الحكومة على تقليص بنسبة ٥٪ من ميزانيات وزاراتها المختلفة باستثناء ميزانيات وزارات الأمن والتربية والتعليم والميزانيات المخصصة للمستوطنات. وتقرر رفع أسعار معظم السلع مثل المواد الغذائية، الكهرباء، السجائر، الخمر والوقود وغيرها، وزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٪ لتصل إلى ١٧٪، ورفع نسبة ضريبة الدخل على من يتلقون راتباً يزيد على ١٤٠٠٠ شيكل بنسبة ١٪، وعلى من لديهم دخل بمبلغ ٦٦,٦٦٧ شيكلاً شهرياً بنسبة ٢٪. وأقرت زيادة ضريبة المشغلين بنسبة ٠,٦٪ ابتداءً من العام ٢٠١٣. وحتماً ستُلحق هذه التقليلات في ميزانيات الوزارات المختلفة ضرراً بخدمات كثيرة تقدمها هذه الوزارات للمواطنين وبالأخص الخدمات الاجتماعية.

تعهد رئيس الوزراء نتنياهو للأحزاب اليمينية الشريكة في الائتلاف الحكومي والتي تمثل

المستوطنين - في موازاة هذه الضربات الاقتصادية التي أقرتها الحكومة - بعدم المساس بميزانيات المستوطنات والاستيطان. بل قررت الحكومة زيادة الميزانيات التي ترصدها لصالح الاستيطان في الضفة الغربية، حيث استثمرت إسرائيل مبلغ ١,١ مليار شيكل في المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية في العام ٢٠١١. وبالمجمل تحظى المستوطنات بميزانيات تصل إلى ١١٪ من مجمل ميزانية إسرائيل السنوية^{٤٦}. وتقدم الحكومات الإسرائيلية، منذ العام ٢٠٠٠، مساعدات مالية بقيمة ٢,١ مليار شيكل (٥٠٠ مليون دولار) من الميزانية الإسرائيلية العامة إلى المستوطنات، ومبلغ ١,٧ مليار شيكل «ميزانيات فائضة» يتم تحويلها للاستثمار في الإنشاءات، ورفع مستوى الميزانية الخاصة للفرد المستوطن، بما يتجاوز بكثير الميزانية الخاصة بالمواطن داخل إسرائيل. ويصل حجم الامتيازات الضريبية السنوية للمستوطنين إلى ٢٠٠ مليون شيكل سنوياً. وتأتي هذه الميزانيات ضمن "امتيازات مستمدة من مكانة المستوطنات كمنطقة أولوية قومية"، وينعكس ذلك أساساً في التخفيضات الضريبية.

لكي نوضح الامتيازات المقدمة للمستوطنات يمكننا الاستعانة ببعض الحقائق الاقتصادية: ارتفع الاستثمار الحكومي في المستوطنات خلف الخط الأخضر، في العام ٢٠١١، بنسبة ٣٨٪ مقارنةً مع العام الذي سبقه، وذلك في الوقت الذي ازدادت فيه ميزانية الدولة بنسبة ٢,٧٪، وتقوم فيه الحكومة برفع الضرائب على الشرائح الفقيرة وخنق المنظمات الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية^{٤٧}، وهذا الأمر يُظهر بشكل جلي سلّم أولويات الحكومة. نما الاستثمار في سكان المستوطنات بنسبة ٨٠٪ بين الأعوام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٠^{٤٨}، مما يفترض أن حصلوا عليه وفقاً لحجمهم النسبي بين السكان.

حظيت المستوطنات في السنوات الأخيرة بميزانية عالية بالنسبة إلى نسبتهم من مجمل السكان في عدة مجالات. على سبيل المثال تصل نسبة المستوطنين من مجمل السكان إلى ٤٪، لكنهم يحظون بالمعدل بـ ١٣,٦٪ من ميزانية البناء في وزارة التعليم، و١١,٥٪ من منح الاستثمار في وزارة الزراعة و١,١٥٪ من ميزانيات تطوير المناطق الصناعية الجديدة في وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل^{٤٩}. كما طرأ ارتفاع ملحوظ على مدى السنين في الميزانيات التي تخصصها وزارة التربية والتعليم للمستوطنات، فمثلاً بلغت ميزانية التعليم في المستوطنات ٣٢,٣ مليون شيكل في العام ٢٠٠٣، ولكن هذه الميزانية ارتفعت في العام ٢٠١١ إلى ١٤٥,٢ مليون

شيكل، وهذا المعطى لا يتناسب أبداً والزيادة الطبيعية في هذه المناطق. أما حصة المستوطنات من ميزانية وزارة المواصلات فقد ارتفعت من ١٠,٧ مليون شيكل في العام ٢٠٠٣ إلى ٢٧,٣ مليون شيكل في العام ٢٠١١.^{٥٠}

ألق تخصيص هذه الميزانيات للمستوطنات وعلى مدار سنوات عديدة، أضراراً ماليةً بالاقتصاد الإسرائيلي وفقاً لمؤسسة "أدفا" للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، التي نشرت في العام ٢٠١٢ تقريراً مفصلاً بعنوان "ثمن الاحتلال.. عبء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: صورة ومعطيات شاملة ٢٠١١"،^{٥١} حول الثمن الاقتصادي الذي يكلف الاقتصاد الإسرائيلي.

الثمن الذي يدفعه الاقتصاد الإسرائيلي

وفقاً لمركز "أدفا"، فإن هناك الكثير من الآثار الاقتصادية السلبية على الاقتصاد الإسرائيلي من جراء استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧. ويؤكد التقرير أن الاقتصاد الإسرائيلي دفع وما زال يدفع «ثمناً باهظاً» للاحتلال ينعكس بشكل جلي على جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعسكرية والسياسية في إسرائيل.

يقسم التقرير الآثار الاقتصادية إلى عدة مجالات، أولها، نمو اقتصادي غير مستقر. ويقول التقرير إن عدداً كبيراً من القائمين على المرافق الاقتصادية المهمة في إسرائيل يعتقدون أن استمرار النزاع والاحتلال يؤثر سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال صرح محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر: بـ "إنني على قناعة بأنه في ظروف السلام سيكون بإمكان الاقتصاد الإسرائيلي أن ينمو بنسب أعلى بكثير مما هو عليه اليوم، وأن يكون أعلى بنسبة ٥٪ إلى ٦٪ مما هو عليه الآن". أما النائب السابق لمحافظ بنك إسرائيل تسفي اكشتاين فقد قال: «إن اتفاق السلام من شأنه أن يقود إلى استقرار جيو سياسي، وانخفاض مستوى التهديد، ما يعني أن نسبة النمو الاقتصادي سترتفع».

وتتمثل الخسائر الاقتصادية في العديد من المجالات منها: الاستثمارات، التجارة، السياحة، أيام عمل وغيرها. ويقول معدو التقرير «إذا ألقينا نظرةً على معطيات الاقتصاد الإسرائيلي خلال العقود الثلاثة الماضية، نجد أن المقاومة الفلسطينية شكلت تهديداً مستمراً لاستقرار الاقتصاد الإسرائيلي». وفيما يلي بعض الأمثلة التي توضح هذه الصورة (رسم ٦):

مع بداية العام ١٩٨٧، وهي سنة نشوب الانتفاضة الأولى، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٢٪ بينما هبطت هذه النسبة إلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٨ وإلى ١,٣٪ عام ١٩٨٩. أدى التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ - ١٩٩٥ والتوقيع على اتفاق السلام مع الأردن عام ١٩٩٤ إلى مكاسب اقتصادية جمة للاقتصاد الإسرائيلي بسبب انفتاحه الملحوظ على العديد من الأسواق تمثلت بارتفاع نسبة النمو إلى ٦٪ مرة أخرى. نشبت الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ وسجلت فيها نسبة نمو ملحوظة وصلت إلى ٩,٤٪ تلتها ثلاث سنوات من الركود الاقتصادي الصعب والأطول في تاريخ دولة إسرائيل حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي خلال هذه الفترة. واستمر هذا الكساد حتى بداية العام ٢٠٠٤ إذ بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالنمو مجدداً حتى العام ٢٠٠٨. كلفت الحرب على قطاع غزة عام ٢٠٠٨، عملية "الرصاص المصبوب"، حوالي ٥ مليارات شيكل (نحو ١,٣ مليار دولار)، إضافة إلى تأثيرها على الدخل من السياحة، والتي تراجعت بشكل غير مسبوق خلال العام ٢٠٠٩ مقارنة بالعام ٢٠٠٨.

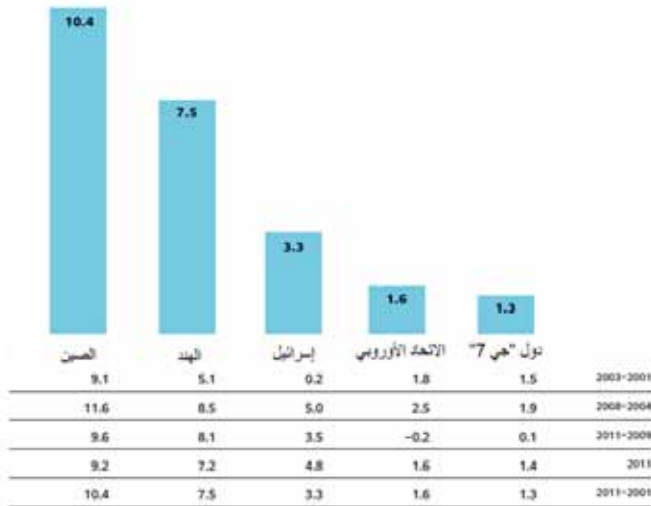
رسم ٦: نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد، ١٩٨٧ - ٢٠١١ وتوقعات للأعوام ٢٠١٢ و٢٠١٣، نسبة مئوية



يؤثر الاحتلال، أيضاً، على معدلات النمو مقارنةً مع شركاء التجارة مع إسرائيل، ويمس مكانة إسرائيل مقابل شركائها. فالدمج بين الأزمات الاقتصادية العالمية وبين الصراع الإسرائيلي

الفلسطيني الناتج عن استمرار الاحتلال يؤدي إلى فوارق شاسعة بين نمو الناتج المحلي في الاقتصاد الإسرائيلي والناتج في الدول الأخرى، وبالأخص شركاء إسرائيل في التجارة الدولية. هذه الفوارق تضر بقدرة الاقتصاد الإسرائيلي على الوصول إلى مستويات الإنتاج والمعيشة المميزة للدول الغربية. وعلى الرغم من أن نسبة النمو في إسرائيل أعلى من معدل الدول المتطورة، فإنها بحاجة إلى نسب النمو القائمة في دول شرق آسيا، مثل الهند والصين، كي تلحق بالمستوى المعيشي القائم في الدول الأوروبية، في غضون سنوات قليلة. ويتبين من المعطيات الاقتصادية أن معدل النمو السنوي في إسرائيل، منذ العام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠١١، كان ٣,٣٪، بينما في الهند بلغ المعدل السنوي للنمو في الفترة نفسها ٧,٥٪، وفي الصين ١٠,٤٪، بينما في دول الاتحاد الأوروبي ١,٦٪، وفي الدول الصناعية الكبرى «جي ٧» بلغ ٣,١٪ (انظر الرسم رقم ٧).

رسم ٧: نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مختارة، ٢٠٠١ - ٢٠١١. معدل نسب التغيير حسب الفترة بأسعار ثابتة وبالعملة المحلية وتوقعات للأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٣، نسبة مئوية



يؤثر استمرار الاحتلال سلبياً، أيضاً، على المكانة الاقتصادية الدولية لإسرائيل، خاصة تدرج الاعتماد. ويمكن الاطلاع على هذا التأثير من خلال الفرق الشاسع بين تدرج إسرائيل العالي وفقاً للمعايير الاجتماعية - الاقتصادية وبين تدرج الاعتماد المنخفض للدولة. إذ تم تدرج

إسرائيل وفقاً لمعيار التنمية البشرية^{٥٢} المقرر من قبل وكالة التنمية التابعة للأمم المتحدة في المكان السابع عشر من بين ١٨٧ دولة وهو مكان مرموق نسبياً، وفي الوقت نفسه تم تصنيف ائتمان إسرائيل بمكان منخفض (في المرتبة ٣٢، انظر لائحة رقم ٨).

جدول ٨: التدرج الائتماني لدول، ٢٠١٢

الدولة	التدرج الائتماني
النرويج	AAA
أستراليا	AAA
هولندا	AAA
كندا	AAA
الدنمارك	AAA
فنلندا	AAA
ألمانيا	AAA
السويد	AAA
هونغ كونغ	AAA
ليختنشتاين	AAA
لوكسمبورج	AAA
سिंगاפור	AAA
بريطانيا	AAA
سويسرا	AAA
الولايات المتحدة	AA+
النمسا	AA+
فرنسا	AA+
جبرنزي	AA+
جزيرة مان	AA+
بلجيكا	AA
أبوظبي	AA
الكويت	AA
نيوزيلندا	AA
قطر	AA
برمودا	AA
الصين	AA
التشيك	AA
إستونيا	AA
اليابان	AA
السعودية	AA
تايوان	AA
إسرائيل	A+

المصدر: hsatandpoors.com/ratings/sovereign

يتطرق التقرير، أيضاً، إلى العبء الأمني على الاقتصاد الإسرائيلي ويقول إن احتلال المناطق الفلسطينية عام ١٩٦٧ أدى إلى إلقاء عبء اقتصادي أمني كبير على عاتق الدولة، حيث ازدادت ميزانية الأمن وبشكل ملحوظ بعد العام ١٩٦٧، وذلك خلافاً لكل الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل على جاراتها والتي كانت فيها ميزانية الأمن تقل أو تبقى كما كانت عليه. استمرت هذه التوجهات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى شكلت ميزانية الأمن ثلث ميزانية الدولة، وعليه كانت هذه الظاهرة السبب الرئيس لنشوب الأزمة المالية مع بداية الثمانينات.

لم تكن الأعباء الاقتصادية، والاقتصادية - الأمنية، عند بداية الاحتلال أمراً مركزياً، حيث كانت نفقات الاحتلال في الميزانية ضئيلة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم الاستثمار في المناطق المحتلة في تلك الفترة من جهة وإلى كون المقاومة الفلسطينية عاملاً خارجياً نفذ عملياته من الخارج وليس من داخل المناطق المحتلة من جهة أخرى، الأمر الذي لم يقتض توجيه قوات عسكرية كبيرة. باتت الأعباء الاقتصادية والاقتصادية الأمنية تظهر أكثر بعد حرب أكتوبر في العام ١٩٧٣ ولكن وطأتها خفت بعد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر، ولكنها عادت وازدادت بعد الحرب على لبنان في العام ١٩٨٢، والتي شنتها إسرائيل بحجة ضرب المؤسسات والهيئات التي طردت من الأردن إلى لبنان. وفي غضون ذلك اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧، والثانية عام ٢٠٠٠ وهاتان الانتفاضتان أثقلتا الأعباء الاقتصادية والأمنية، حيث اضطر جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى إقامة أطر قيادية خاصة للمناطق الفلسطينية ومنها كتبية غزة وكتبية "يهودا والسامرة" (وهي تسمية تطلقها إسرائيل على منطقة الضفة الغربية). وقد قام جيش الاحتلال عام ٢٠٠٢ باحتلال مجدد لمعظم المناطق الفلسطينية. ومن هنا أدت هذه الانتفاضة إلى نشوء الكساد الاقتصادي الأصعب والأطول في تاريخ دولة إسرائيل. وقد تم تشكيل وحدات عسكرية خاصة بهدف التعامل مع المقاومة الفلسطينية المسلحة ومنها وحدات "دوبدان" و"شمشون"، إضافة إلى أن جميع وحدات الجيش الاحتياطية وجدت نفسها تخدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويضاف إلى هذا كله إقامة أنظمة عسكرية لحماية المستوطنات.

لم يقلل التوقيع على اتفاقيات أوسلو من المخصصات المالية الأمنية والعسكرية؛ فقد كان تقسيم المناطق الفلسطينية إلى مناطق A تحت السيادة الفلسطينية، ومناطق C تحت السيطرة الإسرائيلية ومناطق B تحت السيطرة المشتركة، سبباً في تخصيص الكثير من القوات الإسرائيلية

للمناطق C. وقد بدأت إسرائيل عام ٢٠٠٣ وعلى إثر الانتفاضة الثانية ببناء الجدار الفاصل والذي كان من المفترض أن يعبر بمحاذاة الخط الأخضر وأن يصل طوله إلى ٣١٣ كم. لكن الجدار الفاصل ضم فعلياً المستوطنات الإسرائيلية والعديد من المناطق الفلسطينية والتي ينقلها الجدار إلى الجانب الإسرائيلي تحت ما يسمى - "الخط المحاذي"، وبناءً عليه وصل طول الجدار الفاصل إلى ٧٩٠ كم وبلغت كلفته ١٣ مليار دولار.^{٥٣}

لا يمكننا أن نعرف نفقات الميزانية الكاملة الناجمة عن احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية، وبالذات تلك المتعلقة بإقامة القيادات الخاصة والوحدات العسكرية وخدمات الاحتياط وما إلى ذلك، علماً أن البنود العسكرية في ميزانية الأمن هي بنود سرية لا يتم الكشف عنها مطلقاً. وعلاوة على الأموال المرصودة رسمياً للميزانية الأمنية الإسرائيلية، فإنها تتلقى أموالاً إضافية لتمويل فعاليات الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة، ووصلت هذه المبالغ في مجملها إلى ٤٨ مليار شيكل (نحو ١١,٨ مليار دولار) بين أعوام ١٩٨٩ إلى ٢٠١٠، بعد تزايد أنشطة الجيش بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية خلال هذه الفترة.

دفعت إسرائيل خلال الخمس والأربعين سنة من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة مبلغ ٦٠ مليار دولار (حوالي ٢٣٠ مليار شيكل)، ويشمل ذلك إقامة المستوطنات وتطويرها، نشر الجيش وإقامة الثكنات العسكرية في المناطق المحتلة لحماية هذه المستوطنات، نفقات مدنية تُصرف على المستوطنات وكذلك خسائر الناتج القومي وغيرها من التكاليف. وقُدِّرت التكلفة المدنية للمستوطنات بحوالي ١٤ مليار دولار حتى الآن (حوالي ٥٢,٥ مليار شيكل)، تنفقه حكومات الاحتلال على: ٤٠ ألف متر مربع بنايات، ١٨,٥ ألف فيلا، ١٤٠ مركزاً تجارياً، ٦٥٦ مبنى عاماً، ٣٣٢ كنيساً يهودياً، ٢٥٥ روضة، ٥٥٣٩ كرفاناً، ١٠٠٠ كيلومتر شوارع استيطانية. بالإضافة إلى هذا، فإن الميزانية التي تكفلت بها الدولة لا تشمل التسهيلات والامتيازات المختلفة، التي حظي بها من انتقل للسكن في المناطق المحتلة، مثل التسهيلات الضريبية، والمنح المالية، والامتيازات الأخرى، وهذا يعني أن الميزانية التي تصرفها إسرائيل على المستوطنات والمستوطنين هي أكثر بكثير. وتقدر قيمة الأملاك الإجمالية المبنية في المناطق المحتلة بحوالي ١٥ مليار دولار، بينما وصلت خسائر الناتج القومي من جراء الانتفاضتين إلى ٢٠ مليار دولار.

ومن المميزات الأخرى للاحتلال بناء بني تحتية باهظة الثمن للشوارع، المياه، المجاري والصرف

الصحي، البيوت السكنية، الإضاءة، المباني العامة وما إلى ذلك، وفي كل هذه الحالات كانت الموارد المادية الحكومية تتدفق بشكل سخي لإدامة الاحتلال دون أن يكون هناك توثيق مرتب أو مراقب كلياً لهذا التدفق.

قامت حكومات إسرائيل، ولا تزال باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة المواطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية. من أجل ذلك، قامت هذه الحكومات بمنح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمواطنين أو للسلطات المحلية اليهودية، وذلك من أجل رفع مستوى حياة هؤلاء المستوطنين بغرض تشجيع الهجرة للمستوطنات.

الاستثمار في الاستيطان

كان العام ١٩٩٣ عام الذروة للاستثمار في المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، حين استثمرت الدولة ٢,٥ مليار شيكل، بالمقايير الحقيقية تم تخصيص أكثر من ٦٠٪ منها للإسكان والبناء والتطوير. وكان المبلغ مخصصاً للتغيير الهائل في البنية التحتية لتلبيةً لمتطلبات اتفاق أوسلو. وقد بلغ الاستثمار الحكومي في المستوطنات بين الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٧ أكثر من ١,٥ مليار شيكل سنوياً، وفي العام ٢٠٠٣ بلغ ٢,١ مليار شيكل. ومنذ ذلك الحين أخذ المبلغ بالتناقص، حتى وصل في عهد رئيس الوزراء إيهود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩) إلى ٠,٧ مليار شيكل، وعاد ليرتفع مرة أخرى في عهد نتنياهو (٢٠٠٩-٢٠١٢)، حيث خصصت الحكومة للمستوطنات مبلغ ٠,٨ مليار شيكل في السنة الأولى لرئاسة نتياهو (في العام ٢٠١٠). أما في العام ٢٠١١ فقد ارتفع المبلغ بنسبة ٣٨٪ وبلغ ١,١ مليار شيكل، ويتضمن المبلغ منح توازن للسلطات المحلية، استثمارات بنية تحتية وتسهيلات ضريبية كتعويض عن عدم اعتراف الجمارك الأوروبية بالإنتاج الصناعي في المناطق المحتلة.

ومن اللافت للنظر أن توزيع الموارد ضمن ميزانية الدولة للمستوطنات الإسرائيلية لا يتم وفقاً لمعايير اقتصادية أو بحسب الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو بدافع الاهتمام بمناطق ومدن بعيدة عن المركز، وإنما يجسّد اعتبارات سياسية محضّة. وبينما بلغ متوسط المدفوعات الحكومية للمواطن الإسرائيلي ٤٠,٠٠٠ شيكل سنوياً (حوالي ١١,٠٠٠ دولار)، بلغ الاستثمار العام المدني والأمني للمستوطن ٩٣,٠٠٠ شيكل (ما يقارب ٢٥,٨٠٠ دولار). وفي السنوات الأخيرة ترتفع

الحصة النسبية لهذه التكاليف من الميزانية الكاملة بصورة أكبر من أي وقت مضى، منذ أن ازداد عدد السكان الإسرائيليين بمعدل ٨,١٪ سنوياً وميزانية الدولة بمعدل ٣,٢٪ وعدد المستوطنين الإسرائيليين بمعدل سنوي يبلغ ٧٪.^{٥٤}

ميزانية وزارة الإسكان

تقدم الحكومة في هذا المجال ميزانيات وامتيازات تتعلق بأمرين رئيسيين: المساهمة في شراء الشقق السكنية وتطوير وإقامة المستوطنات. إذ ترصد ميزانية وزارة الإسكان مبالغ وأدوات تساعد السكان في إسرائيل على اقتناء الشقق السكنية. من هذه الأدوات: رصد مصادر مالية للبنوك من أجل إعطاء قروض سكنية بهدف شراء شقق سكنية، ميزانيات داعمة للفائدة البنكية التي يتم فرضها على القروض السكنية وأيضاً هبات مختلفة من أجل المساعدة على شراء شقق سكنية. استفاد المستوطنون في العام ٢٠٠١ من هبات وموارد وزارة الإسكان بما مقداره ٦,٢٪ من مجمل الميزانية مع أن نسبتهم من مجمل السكان كانت ٣٪ تقريباً، أما في العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢، فنجد أن المستوطنين يستفيدون بما مقداره ١١٪ من مجمل الموارد الحكومية الموجهة لمساعدة السكان لاقتناء شقق سكنية، مع العلم أن نسبة المستوطنين تصل إلى ٤٪ فقط من مجمل السكان في إسرائيل.^{٥٥}

تعطي وزارة الإسكان قروضاً كبيرة مدعومة وقروضاً مكتملة لمشتري الشقق، وذلك كجزء من معايير الاستحقاق المخففة، كمعيار العمر الأدنى للحصول على قروض سكنية، وهي تفضل سكان المستوطنات في هذا المجال على باقي سكان الدولة. ويتحول جزء كبير من القروض الممنوحة للمستوطنين إلى منحة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعفاء المقاولين والمباشرين العاملين في المستوطنات بنسبة ٥٠٪ من نفقات التطوير اللازمة لبناء المساكن، وإعفاء بنسبة ٥٠٪ من تكلفة التطوير اللازمة لمشاريع سكنية خاصة بالعائلات، وكذلك تمول الوزارة صيانة المباني العامة بمبالغ تفوق تلك المخصصة لمبانٍ كهذه داخل الخط الأخضر، ويُعطى خصم بنسبة ٦٩٪ لمن يمتلك أرضاً معدة للبناء (أي بما معناه أن على مشتري الأرض أن يدفع ٣١٪ فقط من سعر الأرض الإجمالي)، وكذلك يُعطى خصماً يتراوح بين ٥٥٪ - ٦٣٪ لليهود الأصوليين (الحريديم) وللمستوطنين الذين يقتنون شقة في إحدى المستوطنات. على سبيل المثال، قامت وزارة الإسكان بطرح مناقصات

«محير لامشتكين» (السعر للساكن) وتم بموجبها الإعلان عن خصم يصل إلى ١٨٦ ألف شيكل (تمثل نسبة ٢٠٪) لشراء شقة سكنية مؤلفة من ٤ غرف في مدينة يوكنعام داخل الخط الأخضر، وقد تفاخرت وزارة الإسكان بعرضها معطيات من هذا النوع، ولكن في المقابل تم إغلاق هذه المناقصات في الأسبوع نفسه في مستوطنات بيتار عيليت، إفرات وفي ضاحية حومات شموييل الموجودة في هار حوماه (جبل أبو غنيم) بخصم تراوح بين ٥٣٠ - ٧١٠ آلاف شيكل، وهي تمثل خصومات بنسبة ٥٥٪ - ٦٣٪ على التوالي، والأغرب أن هذه المعطيات تم التكتم عليها ولم يتم نشرها من قبل وزارة الإسكان^٦. بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فقد كان استثمار وزارة الإسكان في المستوطنات (والمعرفة كمناطق أفضلية قومية من فئة أ) في الفترة بين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ أعلى بـ ٥,٥ أضعاف من الاستثمار المشابه في مناطق الأولوية الأخرى من فئة أ. فيما يلي لائحة تبين أنه وعلى الرغم من ارتفاع معدل الدخل الشهري في المستوطنات فإن الدعم الحكومي أعلى.

جدول ٩: تسهيلات قروض سكنية وفقاً للبلدة / المستوطنة

المستوطنة	معدل الدخل الشهري	تسهيلات قروض سكن	بلدات داخل إسرائيل	معدل الدخل الشهري	تسهيلات سكنية
إفرات	١١,٥٥٩	٦٧,٢٠٠	نتانيا	٧,٦٧٦	.
بيت إيل	٨,٥٤٠	٩٧,٢٠٠	الخصيرة	٧,٥٣٠	.
كرني شومرون	٧,٩٧٥	٦٧,٢٠٠	الرملة	٦,٥٠٢	.
كدميم	٧,٢٥٧	٩٧,٢٠٠	أور عكيفا	٥,٧٩٨	.
أرتييل	٦,٥٦٤	٩٧,٢٠٠	بات يام	٦,٣٧٨	.
بيتار عيليت	٤,٩٧٦	٩٧,٢٠٠	إلعاد	٤,٩٣٠	.
موديعين عيليت	٤,٠٨٢	٩٧,٢٠٠	كفر قاسم	٤,٤٤٦	.

المصدر: دائرة الإحصاءات المركزية ٢٠١٠، ومعطيات عن تسهيلات قروض السكن وفقاً لمعطيات وزارة الإسكان للعام ٢٠١١.

مثال آخر للتسهيلات التي توفرها الحكومة للمستوطنات، هو عدم منح تسهيلات قروض سكنية لسكان بلدة إلعاد التي يقطنها الحريديم وموجودة داخل إسرائيل، بينما تحصل بيتار عيليت

وموديعين عيليت اللتين يقطنهما يهود متدينون وتدرجان في تدرج اقتصادي اجتماعي مشابه لبلدة إعاد، وتبعدان بعض الكيلومترات عن إعاد، على تسهيلات سكنية طائلة كما هو مبين في اللائحة أعلاه.

وكشفت تقارير مراقب الدولة المتعاقبة منذ العام ٢٠٠٠ النقاب في الفصول التي تناولت ميزانية وزارة البناء والإسكان والقروض الممنوحة للجمعيات التعاونية للبناء فيما يسمى "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية المحتلة) عن أن الوزارة لم تعمل وفقاً للشفافية المعمول بها في الدوائر الحكومية. إلى جانب ذلك، فإن ميزانية الوزارة لا تهتم بالأولويات التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي لا تقوم بتوزيع الموارد بشكل متساوٍ بين أنحاء البلاد. ومن بين الأمور التي كشفتها هذه التقارير أمور خطيرة للغاية تصل حد التلاعب بأموال الجمهور، حيث تقوم الوزارة بتفعيل خطط منح القروض للبناء للجمعيات التعاونية الفاعلة في مناطق الضفة الغربية المحتلة، دون أن يعلم بها أحد.^٧ وأكدت تقارير مراقب الدولة، أيضاً، أن وزارة الإسكان، التي عادةً ما يقف على رأسها وزراء من أحزاب يمينية، مؤت من ميزانيتها أعمال بناء وتطوير غير قانونية في الضفة الغربية. وعلى سبيل المثال، قامت وزارة الإسكان بالتعاقد مع المجالس الإقليمية بين كانون الثاني ٢٠٠٠ وحزيران ٢٠٠٣، من أجل البناء في ٣٣ موقعاً بالضفة الغربية على الرغم من أن الإدارة المدنية منعت مثل هذا التعاقد بسبب عدم مصادقة الحكومة عليه. واتضح أن وزارة البناء والإسكان تكفلت بمعظم ميزانية التطوير في هذه المستوطنات على حساب أماكن أخرى داخل إسرائيل.

انخفض عدد الشقق السكنية الجديدة التي بُنيت في إسرائيل خلال العقد السابق، من نحو ٤٦,٠٠٠ شقة سكنية في العام ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٩,٠٠٠ في السنة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، انخفض، أيضاً، عدد الشقق السكنية الجديدة في المستوطنات، من نحو ٤,٧٠٠، في العام ٢٠٠٠، إلى نحو ٣,٠٠٠-٢,٥٠٠ في السنوات اللاحقة. وقد بُوشر - في المجلد - في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠١٠ ببناء ٢٠,٩٥٠ وحدة سكنية في المستوطنات الإسرائيلية بحجم استثمار إجمالي وصل إلى نحو ١٤,٤ مليار شيكل. كانت الدولة مسؤولة، بالمعدل، عن نحو ٥٠٪ من مجمل عمليات الشروع في البناء، وعن ٣٥٪ من إجمالي الاستثمار للبناء لغرض السكن. هذا في حين أنه في إسرائيل (دون المستوطنات)، كانت الدولة مسؤولة عن نحو ١٨٪ من عمليات الشروع في البناء، وعن ١٠٪ من إجمالي الاستثمار في البناء لغرض السكن.

أما فيما يتعلق بالبناء الجماهيري (المباني العامة) فقد شهد العقد المنصرم مبادرات رسمية للبناء في الضفة الغربية بحجم أكبر مما هو عليه داخل إسرائيل. وكان وزن البناء الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر بحوالي ٦٣٪ بمعدل سنوي من النسبة الموازية في باقي أرجاء إسرائيل.

تحول العديد من مراكز السكن الاستيطانية الكبيرة القريبة من القدس أو من مدن مركز إسرائيل إلى فرصة استثمارية جذابة، ومن اللافت للنظر أن السكن في المستوطنات لم يعد يمثل دوافع سياسية أو أيديولوجية فقط كما كان الحال قبل عدة سنوات، بل أصبح السكن في هذه المستوطنات ينبع أيضاً من دوافع اقتصادية. وتعتبر مستوطنة «أريئيل» إحدى المستوطنات الجاذبة لشراء شقق سكنية بهدف الاستثمار باعتبارها مستوطنة تضم معهداً للتعليم العالي والذي يتعلم فيه ١٢٠٠٠ طالب في مختلف المواضيع والمجالات. بالإضافة إلى احتوائها على منطقة صناعية كبيرة تضم العديد من المصانع والمحال التجارية من مختلف المجالات. وهذا هو الحال مع مستوطنات عديدة أخرى مثل: بيتار عيليت، ألفي منشّي، كرني شومرون، وغيرها والتي تتميز بارتفاع ملحوظ في أسعار الشقق السكنية والعقارات الاستثمارية وذلك بسبب ارتفاع أسعار هذه الممتلكات في المدن الإسرائيلية القريبة من هذه المستوطنات (مثل مدينة رعنا وكفار سابا القريبتين من مستوطنة ألفي منشّي).

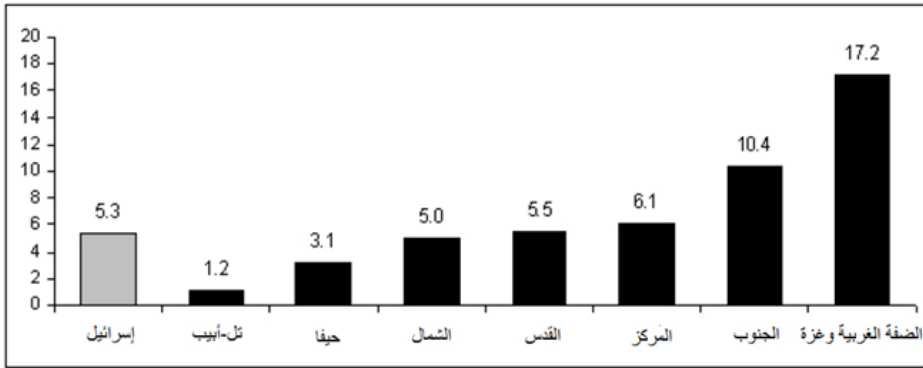
المواصلات والإنفاق الحكومي على مشاريع شق الطرق

هذه إحدى مركبات النفقات الحكومية الأساسية في المستوطنات، وبالأخص شق الطرق. هذا المجال يختلف كلياً عما هو متبع داخل الخط الأخضر وهو بالتأكيد لا ينبع من اعتبارات تخفيف الكثافة المرورية أو بهدف منع حوادث الطرق أو بهدف تقليل فترات الانتظار في الاختناقات المرورية. وتحظى المستوطنات بما يقارب ١٣٪ سنوياً من مجمل الميزانيات التابعة لوزارة المواصلات، وبالأخص تلك المتعلقة بصيانة الشوارع وميزانية التطوير. كانت مساحة الطرق التي شقت للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة أكبر بكثير من تلك التي تم شقها في أي لواء آخر في إسرائيل. وقد وصلت مشاريع شق الشوارع في الضفة الغربية وقطاع غزة ذروتها في العام ١٩٩٥، وعلى ما يبدو، فإن الحديث يجري عن مشاريع الشوارع الالتفافية

التي مهدت لانسحاب الاحتلال من المدن الفلسطينية وفق اتفاقيات أوسلو، وقد شرعت الحكومة في تلك السنة بشق طرق التفافية كثيرة وتم في تلك السنة شق ٣, ٢١٪ من مجموع الكيلومتر - شارع التي شُقَّت في إسرائيل.

أما فيما يتعلق بمشاريع شق الشوارع، فقد تم خلال العقد المنصرم البدء بشق ٣٥١٢ كيلومتراً داخل إسرائيل، وفي الفترة نفسها تم شق شوارع بطول ٦٥٣ كيلومتراً في الضفة الغربية وقطاع غزة (قبل الانسحاب)، لكن هذا لا يشمل الشوارع التي شقها جيش الاحتلال الإسرائيلي لأغراضه العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مستوى الفرد، فقد شرع في بداية العقد (منذ العام ٢٠٠٠) بشق حوالي ١٧,٢ متر مربع للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي وصل فيه المعدل القطري إلى أقل من ثلث ذلك: حوالي ٥,٣ متر مربع للفرد. انظر الرسم رقم ٨. ^{٥٨}

رسم ٨: مساحة بدايات شق الطرق للفرد حسب اللواء، ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، متر مربع



المصدر: مركز أذفا، المساعدات الحكومية للسلطات المحلية، ٢٠١٠.

على الرغم من الفارق الكبير في المساحة بين إسرائيل من جهة، والضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى، فإن ميزانية شق الشوارع في المناطق الفلسطينية المحتلة استهلكت ١٢٪ من ميزانية شق الشوارع في ميزانية وزارة المواصلات. وتُعتبر شركة الطرق الحكومية «ماعتس» المسؤول المباشر عن عمليات شق الطرق في المستوطنات، وقد بلغ حجم استثماراتها في المستوطنات، في

العام ٢٠٠٣، نحو ١,٧ مليار شيكل. ويُعتبر استثمار شركة «ماعتس» مرتفعاً - بمعدل ٢٣٣ مليون شيكل سنوياً. بالمقارنة مع الميزانية السنوية الشاملة لـ «ماعتس» في ٢٠١١، فإن الحديث عن مبلغ يشكل نسبة ٢٠٪ من ميزانية صيانة الطرق الشاملة لهذه الشركة الحكومية. اختلفت التوجهات بموضوع شق الطرق، كما في مجال البناء للإسكان في المناطق، بشكل كبير عن تلك التي سادت داخل الخط الأخضر عامة. وفي الوقت الذي تأثرت فيه بدايات شق الطرق في إسرائيل بالسياسة الاقتصادية للحكومة، فإنها في الضفة الغربية وقطاع غزة تأثرت بالظروف السياسية المتغيرة، واختلاف المواقف السياسية للحكومات المتعاقبة

شعبة الاستيطان

تعمل هذه الشعبة وفقاً للمعايير نفسها المعمول بها في الوكالة اليهودية، وهي تدعم المستوطنات بأمرين: إقامة البنى التحتية للبلدات والمساعدة في تطوير وسائل الإنتاج. تمنح شعبة الاستيطان في وزارة الزراعة مبلغ ٣٥٠ مليون شيكل سنوياً للمستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة. ويُعتبر توريد الأموال للمستوطنات عن طريق شعبة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية إحدى الآليات التي تستعملها الحكومة لتفضيل المستوطنات في الضفة الغربية عن غيرها من داخل المدن الموجودة داخل الخط الأخضر. ومن الجدير بالذكر أن ميزانيات شعبة الاستيطان مصدرها من الحكومة، إلا أنها لا تخضع للقوانين والقواعد الملزمة للوزارات الحكومية في إسرائيل باعتبارها منظمة غير حكومية.

وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل

تقوم وزارة الصناعة والتجارة بتطوير مناطق صناعية ومناطق تشغيل في مناطق مختلفة، وتتم هذه العمليات عن طريق إدارة مناطق التطوير في وزارة الصناعة. قامت وزارة الصناعة والتجارة خلال السنوات الماضية بتطوير ١٧ منطقة صناعية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة واستثمار مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل بهدف إقامة مناطق تشغيل، تمت إقامة هذه المناطق الصناعية في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية. وتحتوي المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في كافة مناطق الضفة الغربية على أكثر من ١٦٠ منطقة،

إضافة إلى المقالع والكسارات. وتحصل المستوطنات على أكثر من ١١٪ من منح الاستثمار في الزراعة و١٥٪ من ميزانيات تطوير المناطق الصناعية الجديدة.

تعطي وزارة الصناعة والتجارة منحاً للمستثمرين، وتقوم ببناء بنى تحتية لمناطق صناعية، وتقدم مساعدات للأبحاث والتطوير بنسبة ٦٠٪ من قيمة الاستثمار، وتمول دفيئات تكنولوجية وتعطي تسهيلات ضريبية للصناعة ومنحاً بقيمة ٢٤٪ لمصانع تقنية، وإعفاء من دفع ضرائب الشركات خلال أول سنتين وخصم ٢٥٪ من ضريبة الشركات المفروضة للسنوات الست المقبلة، والاشتراك بنسبة ١٥٪ من تكلفة الأجور الشاملة المدفوعة من قبل المشغلين في المستوطنات لعمال جدد وما إلى ذلك.

تشير معطيات دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل، أيضاً، إلى أن وزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية ترسل ربع الميزانية المخصصة للحضانات اليومية للأطفال إلى المستوطنات في الضفة الغربية، حيث حظيت هذه المستوطنات بميزانية بلغت ٣٣ مليون شيكل، من بين ١٢٨ مليون شيكل صودق عليها في وزارة التجارة والصناعة خلال العام ٢٠١١، أي ما يعادل ربع الميزانية لـ ٤٪ فقط من السكان.

تطوير الإنشاءات السياحية

لا يأتي التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتثبيتها من خلال دعم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة فحسب، بل من خلال جذب السياحة إلى هذه المستوطنات. ويهدف المستوطنون من خلال هذه السياحة إلى الحصول على الدعم من أجل بقائهم في الأرض المحتلة متلاعبين بمشاعر السياح وعواطفهم لتنفيذ مشروعهم الاستيطاني الذي كان سبباً في تعطيل المفاوضات وعملية السلام، إضافة إلى أن هذا النوع من السياحة سيؤدي وبشكل تدريجي ومع مرور الوقت إلى تهميش السياحة إلى المواقع الدينية والأثرية والطبيعية الفلسطينية واعتبارها سياحة إلى إسرائيل.

تسعى الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع رؤساء المجالس الإقليمية للمستوطنات إلى تشجيع السياحة الأجنبية إليها وتطوير البنى التحتية والاستثمارات فيها، وهو نظام بُدئ العمل فيه منذ العام ١٩٥٩. وعلى هذا الأساس قررت الحكومة الإسرائيلية، ولأول مرة في

العام ٢٠١٠،^{٥٩} تقديم منح لبناء الفنادق في المستوطنات بالضفة الغربية تصل إلى ٢٠٪ من قيمة البناء و١٠٪ إضافية لبناء مرافق لجذب السياح إلى المستوطنات. وتقرّر دعم بناء آلاف الغرف الفندقية في القدس المحتلة كخطوة ثانية بعد قرار دعم وتمويل «المتاحف» المقامة في تلك المستوطنات. ومن المعروف أن الحكومة الإسرائيلية كانت قدمت هذه المنح داخل «الخط الأخضر» فقط، بناءً على قانون تشجيع الاستثمار منذ العام ١٩٥٩، والذي لم يطبق حتى الآن في المناطق المحتلة، لكنها قرّرت تطبيق القانون في منطقة الضفة ابتداءً من العام ٢٠١٣. وقد أقرت الحكومة هذا القرار في أعقاب توصيات قدمتها لجنة خاصة أقيمت في حكومة إيهود أولمرت.

أقر الكنيست الإسرائيلي، أيضاً، مشروع قانون يلزم حكومة الاحتلال بتقديم الدعم المالي للمتاحف المقامة في المستوطنات، ووضعها على الخريطة السياحية الإسرائيلية. وحسب التقديرات فإن حجم الدعم الحكومي السنوي لمتاحف المستوطنات يتراوح بين ٨ إلى ١٢ مليون شيكل سنوياً (مليونين إلى ثلاثة ملايين دولار).^{٦٠}

تقوم وزارة السياحة برصد ميزانيات بهدف تطوير وتخطيط إنشاءات «مناطقية» وعامة. يحول قسم من هذه الميزانيات إلى المستوطنات تحت عنوانين: ميزانيات لمنطقة ما يسمى «يهودا والسامرة» وميزانيات لغور الأردن وشمال البحر الميت. وقد حصلت منطقة «يهودا والسامرة» على ميزانيات سنوية، منذ العام ٢٠٠٠، قدرت بـ ٢,٣ مليون شيكل، بينما حصلت منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت على ٩,١ مليون شيكل من ميزانيات الوزارة. ومن المتوقع زيادة الميزانيات الموجهة من وزارة السياحة لهاتين المنطقتين إلى ٨,٦ مليون شيكل في الوقت الذي يفترض فيه أن تقلص ميزانية الوزارة العامة بنسبة ٢٥٪.

تشجع وزارة السياحة الإسرائيلية، ويطرق لا يتم الكشف عنها بشكل علني، استمرار استيلاء المستوطنين على عيون المياه في الضفة الغربية، خاصة في المناطق الجبلية، وتحويلها إلى مناطق سياحية أو برك للسباحة. ويقوم المستوطنون بالاستيلاء على عيون المياه في الضفة الغربية، ويغيرون أسماءها من عربية إلى عبرية، ويقومون بترميمها، وتحويلها إلى أماكن للتنزه، ويمنعون الفلسطينيين من الوصول إليها، دون لجمهم من قبل سلطات الاحتلال في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وزارة التربية والتعليم

ارتفعت ميزانية التربية والتعليم المستثمرة في المستوطنات بين الأعوام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠١١ بنسبة ٢٧٢٪ من مبلغ ٣٢,٣ مليون شيكل إلى ١٤٢,٣ مليون شيكل. وهو مبلغ لا يتناسب على الإطلاق مع الزيادة الطبيعية للمستوطنين. هذا بالإضافة إلى حصول المستوطنين على حوالى ١٤٪ من ميزانية البناء في وزارة التعليم مع أن معدلهم بين السكان هو ٤٪.

وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على منح مؤسسة للتعليم العالي (كلية) في مستوطنة أرئيل في الضفة الغربية وضع جامعة في خطوة رمزية ذات "أهمية وطنية" وفقاً لما وصفتها الحكومة تبريراً لقرارها هذا، من خلال إعلان وزير المالية عن قراره تخصيص مليوني شيكل كمنحة للمركز الجامعي الجديد في مستوطنة "أرئيل". وأشار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى هذا القرار بقوله «من المهم أن تكون هناك جامعة أخرى في دولة إسرائيل ومن المهم أن تكون جامعة جديدة في أرئيل». وأكد نتنياهو أن «أرئيل جزء لا يتجزأ من إسرائيل وستبقى كذلك في إطار أي تسوية يتم التوصل إليها في المستقبل مثلها مثل باقي الكتل الاستيطانية»^{٦١}.

وكان مجلس التعليم العالي في «يهودا والسامرة» أوصى في تموز ٢٠١٢ بالاعتراف بكلية أرئيل للتعليم العالي كجامعة هي الأولى من نوعها في الضفة الغربية المحتلة. ولكن مجلس التعليم العالي في إسرائيل الذي يدير الجامعات السبع في إسرائيل عارض تغيير وضع كلية أرئيل واصفاً ذلك بأنه خطوة «سياسية» لا غير. بالمجمل تصل التكلفة المدنية العلنية للمستوطنات إلى ٢,٥ مليار شيكل سنوياً، ولكن كما يقال فإن ما خفي أعظم، حيث تنتهج الحكومات الإسرائيلية على اختلاف أنواعها سياسة تتميز بعدم الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات المخصصة للمستوطنات، وقد بدأت هذه السياسة في عهد حكومات حزب العمل (المعراخ) منذ أربعة عقود أو أكثر واستمرت بوتيرة أعلى عند اعتلاء حزب التكتل (الليكود).

يستدل من هذه السياسات على أن الميزانيات المستثمرة في المستوطنات هي أكثر بكثير من الميزانيات المعلن عنها رسمياً. وتخفى هذه الميزانيات بين بنود الميزانية المختلفة والمصادق عليها في الكنيست الإسرائيلية مع نهاية كل عام. فيما يلي قائمة تفصل الميزانيات المباشرة الموجهة للمستوطنات ضمن ميزانية العام ٢٠١٢.

جدول ١٠: المبالغ المعلن عنها ضمن ميزانية العام ٢٠١٢ بشكل مباشر

الوزارة	البند	ميزانية ٢٠١٢ ملايين الشواكل
الأمن	تنسيق العمليات في المناطق المحتلة	٢٥٠
الأمن	الاستمرار ببناء جدار الفصل وصيانته	٨٥٠
التربية	مجلس التعليم العالي في المناطق المحتلة	١
مكتب رئيس الحكومة	تمويل خطة الانفصال	٢٤٥
مكتب رئيس الحكومة	تطوير البلدة القديمة في القدس المحتلة	٢٠
مكتب رئيس الحكومة	إضافات لصندوق حائط البراق	٨
الإسكان	حماية المستوطنين في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية	٨٠
الإسكان	تطوير في مستوطنة معلي أوميم - لبناء ٢٠٠ وحدة سكنية	٦٠
الإسكان	تطوير في جبل أبو غنيم - لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية	١١٥
المواصلات	حماية الحافلات	١٥
المواصلات	تطوير شارع رقم ٢٠ حول مستوطنة بيسجات زئيف	٢٠٠
المواصلات	تطوير شارع رقم ١ بين مستوطنة ميشور أوميم وبيسجات زئيف	٢٧٠
وزارة الصناعة	تعويض لمصدرين ومصانع بسبب خسارة تسهيلات ضريبية في السوق الأوروبية ودعم مادي آخر	٤٥٠
المجموع		٢٤٩٤

جدول ١١: أمثلة لبنود مستترة في الميزانية تتضمن دعماً للمستوطنين

الوزارة	البند	ميزانية ٢٠١٢ ملايين الشواكل
المواصلات	دعم لفئات سكانية أخرى - تخفيض سعر السفر في الحافلات للمستوطنين	٣٥
الأمن	نفقات طوارئ مدنية	٣٢٠
الإسكان	مساعدات لمناطق أفضلية قومية	١٦٥
السياحة	تطوير بنية تحتية ومشاريع سياحية	٦٠
الزراعة	قسم الاستيطان	٣٥٠
البنية التحتية	مصانع للمجاري ودعم للبلديات في المستوطنات	٧٠٠
الصناعة	تسهيلات لتشجيع الاستثمارات المالية والفعلية	٥٢٠

المصدر: بحث حركة «السلام الآن»: تكلفة الاحتلال الإسرائيلي ٢٠١١».

هناك بعض المعطيات المتعلقة ببنود الميزانية المذكورة أعلاه والتي من الجدير أن تُعرف لكل قارئ:

يتطرق التمويل المقدم من وزارة الإسكان إلى المشاريع الكبيرة فقط، مع العلم أن هناك عدة مشاريع صغيرة لم يتم الإعلان عن الميزانيات المخصصة لها على الرغم من أن وزارة الإسكان تمول هذه المشاريع بنفسها.

تصنف كل المستوطنات على أنها مناطق أفضلية قومية (أ)، وتحظى مناطق كهذه بتخفيض نسبته ٧٠٪ من سعر الأراضي المعدة للبناء، وهذه التسهيلات تقدمها دائرة أراضي إسرائيل. يشكل تطوير شارع رقم ٢٠ حول مستوطنة بيسجات زئيف عائقاً إضافياً أمام اتفاق دائم مع السلطة الفلسطينية، علماً أنه سيمر من أحياء فلسطينية من المفروض أن تكون جزءاً من الاتفاق الدائم.

كل مستوطن يحق له الحصول على تمويل حماية لسيارته الخاصة من الحجارة. تحصل عدة بؤر استيطانية غير قانونية على تمويل من الدولة، علماً أن عدد المستوطنات الرسمية هو ١٢٠ مستوطنة، ولكن وفقاً للميزانية فإن قسم الاستيطان في وزارة الزراعة يعالج ١٣٤ مستوطنة.

تدل معطيات وزارة المالية ودائرة الإحصاءات المركزية على أن حجم التمويل الحكومي للسلطات المحلية في المستوطنات وصل إلى حوالي ١٣, ١ مليار شيكل، خلال العام ٢٠١٢، والتي تشكل حوالي ١١٪ من مجمل التحويلات الحكومية للسلطات المحلية، بينما يشكل عدد السكان في المستوطنات حوالي ٢, ٥٪ من مجمل السكان في إسرائيل. أما بالنسبة إلى حجم الاستثمارات الخام في البناء، فقد وصل إلى ٤٨٠ مليون شيكل، تشكّل ٣, ١٥٪ من مجمل الاستثمارات الخام في البناء في إسرائيل.

السلطات المحلية، أداة في مشروع استعماري

يتناول هذا الفصل تحليلاً لميزانيات السلطات المحلية والسلطات الإقليمية للعام ٢٠٠٩ الواقعة في مناطق الضفة الغربية مقارنةً مع ميزانيات السلطات المحلية والإقليمية داخل حدود الـ ٤٨، وفقاً لآخر معطيات رسمية منشورة في دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية.^{٦٢} إذ تعتبر ميزانيات السلطات المحلية إحدى الأدوات المباشرة لترجمة تراتبية مكانة السلطات المحلية في النظام الإسرائيلي، من حيث أهمية موقع السلطة المحلية الجيوسياسي واهتمام الحكم المركزي بها. بالإضافة إلى الأهمية السياسية والإستراتيجية التي يوليها الحكم المركزي.

تتأثر ميزانية السلطة المحلية بعدة عوامل أخرى، منها؛ عدد السكان، مساحة منطقة النفوذ، قدرة السلطة المحلية على تجنيد دخل ذاتي من الضرائب المحلية، والأوضاع الاقتصادية لسكان السلطة المحلية. وللسلطات المحليّة اليهوديّة وظائف أساسيّة في المشروع الصهيونيّ، أُحيلت إليها قبل قيام دولة إسرائيل.^{٦٣} فقد جُنّدت السلطات المحليّة اليهوديّة لتحقيق الأهداف "القومية" التي وُضعت في الخمسينيّات والستينيّات، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للمواطنين.^{٦٤} تعتبر السلطات المحليّة اليهوديّة أداةً في خدمة مشروع كولونيالي استيطانيّ، ووسيلةً أساسيّةً للسيطرة على الأرض والموارد وإقصاء سكّان البلاد الأصليين عنها، ولها دور فعّال ضمن عقلية الاستيطان والسيطرة وتهويد المكان وخلق حيّزٍ حيويّ لليهود في دولة إسرائيل.^{٦٥} كما أنّها أداة مهمّة في

استيعاب المهاجرين اليهود، وفي توسيع المناطق التي تسيطر عليها الدولة، وذلك لبناء المجتمع اليهودي على أنقاض المجتمع الفلسطيني.^{٦٦}

وتُعدّ المجالس الإقليمية والسلطات المحليّة اليهوديّة شريكاً للسلطة المركزيّة تتقاسم الوظائف معها، ووكيلاً يقوم بتنفيذ سياسة المؤسسة الإسرائيليّة، وتطبيق العقليّة العسكريّة / الأمنيّة الإسرائيليّة. استعملت دولة إسرائيل، منذ إقامتها، السلطات المحليّة لتحقيق المصالح الديمغرافية، خاصةً في ما يتعلق بالبقية المتبقية من الشعب الفلسطيني في الداخل. وحاولت تغيير الواقع الديمغرافي عن طريق إقامة مشاريع عدّة على الصعيد القطري، نحو مشروع "تهويد الجليل"،^{٦٧} تهويد وادي عارة (خطة النجوم السبع بإشراف أرئيل شارون)، وترحيل السكّان العرب في النقب من القرى غير المعترف بها إلى مدن وقرى عربيّة قائمة، أو إلى أحد التجمّعات السكنيّة السبع التي أقيمت وما زالت تقام لتوطينهم فيها، بهدف السيطرة على أراضيهم، متجاهلة بذلك نمط حياتهم الزراعيّ أو تربية المواشي وهادفة إلى تحويلهم إلى عمّال في السوق اليهوديّة، دون التطلّع إلى احتياجاتهم وتفضيلاتهم.^{٦٨} وقد جرى تحوّل في مخطّطات التهويد والسيطرة على الأرض، من سياسة "ماكرو" إلى سياسة "ميكرو"، وكانت إقامة ما يسمى المجالس الإقليمية (التي باتت تسيطر على قرابة ٨٠٪ ممّا يسمّى أراضي الدولة) من بين أهمّ أدوات تطبيقها.^{٦٩} تستعمل إسرائيل أدوات شبيهة بغية تحقيق أهداف السيطرة على أراضٍ تعتبرها إستراتيجية من ناحية أمنية أو ذات أهمية دينية يهودية في المناطق المحتلة عام ٦٧. وبهذا هناك تشابه كبير بين دور السلطة المحليّة اليهودية في داخل الخط الأخضر وفي مناطق الضفة الغربية.

سوف نقوم بتوضيح أهمية أدوار السلطات المحليّة والمجالس الإقليمية في المناطق المحتلة عام ٦٧، بغية إجراء مقارنة بين الميزانيات المخصصة للسلطات المحليّة والإقليمية هناك مع السلطات المحليّة والإقليمية داخل حدود الخط الأخضر.

ميزانيات السلطات المحليّة

تعتبر ميزانيّة السلطات المحليّة الأداة المركزيّة لتوفير الخدمات اليوميّة والحيويّة لمواطنيها. في الوقت نفسه، تشكل هذه الميزانيّة مصدراً لتطوير الحيّز المكانيّ، وإقامة البنى التحتيّة الجديدة وتحسين البنى القائمة.

تؤدي السلطة المحليّة، بمنظور متعدّد الأبعاد، مهمّة الما قول الثاني للدولة، حيث تمنحها الأخيرة الصلاحيات - على المستوى المحلي - كي تخرج المخططات والسياسات "القوميّة" إلى حيّز التنفيذ.

يعكس التباين في حجم الميزانيات - إلى حدّ بعيد - موقع السلطة المحليّة ومكانتها، ودرجة الاهتمام التي تخصّها بها الدولة، ودرجة أهميّة المنطقة ودورها في الحيّز المحليّ، وبالتالي التباين في الاهتمام الذي توليه الدولة للمجموعات السكانيّة القوميّة المختلفة فيها.

يؤثر الواقع الاجتماعيّ - الاقتصاديّ للمواطنين على وضع السلطة المحليّة الماليّ، وبخاصّة في عصر تموّل فيه الكثير من وظائف السلطة المحليّة بشكل محليّ وذاتيّ، من خلال تجنيد جزء كبير من ميزانيّتها من خلال الضرائب المحليّة المختلفة، ومن جهة أخرى، يؤثّر الوضع المالي للسلطة المحليّة على الوضع الاجتماعيّ الاقتصاديّ لمواطنيها، خاصّة عندما تشكّل هذه الأجسام مصدر تشغيل مركزياً، وتؤدي دوراً مركزياً في إدارة أجهزة التعليم والرفاه وتطوير البنى التحتيّة وتمويلها، وتشكّل جزءاً من وسائل التقدّم، وتحسين مستوى الثروة البشريّة للسكان.^{٧٠}

سيتمحور هذا الفصل حول مقارنة عدد من المقاييس المركزيّة، التي يفترض فيها أن تصف حالة السلطات المحليّة في المستوطنات الإسرائيليّة في مناطق الضفة الغربيّة (لا يشمل الاستيطان في القدس)،^{٧١} مقارنةً بالسلطات المحليّة داخل الخط الأخضر. وفي سبيل ذلك، سنتطرّق إلى الميزانيّة بجزأها - جزء المدخولات وجزء المصروفات. وسيستعرض الفحص التفصيلي لكلا الجزأين أوجه التشابه والتباين في بنية الميزانيّة وتوزيعها - الميزانيّة الاعتياديّة وغير الاعتياديّة على حدّ سواء - وسيعكس الفوارق في حجم الميزانيّة، وحصّة مشاركة الدولة في هذه الميزانيّة، والفجوة في وزن التمويل الذاتي وحجمه.

يعتبر عدد السكّان في السلطة المحليّة، وحالتهم الاجتماعيّة / الاقتصاديّة، أحد المعايير المركزيّة في توزيع الميزانيات على السلطات المحليّة، وخصوصاً في بند اشتراك الحكومة في منح الموازنة وفي الميزانيات الاعتياديّة.

ترتكز المقارنة الواردة في هذا الفصل إلى الميزانيات المعدّة للفرد الواحد، خاصّةً في بند الميزانيّة الاعتياديّة، وذلك نتيجة الاختلاف بين السلطات المحليّة في عدد السكّان. في المقابل، لا تستطيع المقارنة التي تركز فقط إلى الميزانيّة للفرد الواحد، في الميزانيّة غير الاعتياديّة، أن تعكس

الواقع بشكل دقيق موثوق - حسب اعتقادنا - بسبب عدم مركزية هذا المقياس (عدد السكان) في توزيع هذا النوع من الميزانيات، وعدم ارتباط تكلفة مشاريع التطوير والبنى التحتية وضرورتها ارتباطاً مباشراً بعدد سكان السلطة، بل تتأثر بعوامل أخرى، كمنسوى التطوير والبنى التحتية القائمة؛ لذلك من الأفضل التطرّق إلى مجمل الميزانية لكل سلطة محلية.

مبنى الميزانيات في السلطات المحلية

تتكوّن ميزانية السلطة المحلية، في الأساس من الميزانية الاعتيادية التي تُستخدم لتمويل النشاطات الجارية وتقديم الخدمات، ومن الميزانية غير الاعتيادية التي تُستخدم لتمويل أعمال التطوير والاستثمار والمشترقات. تتكوّن فئتا الميزانية بمعظمهما من مساهمة الحكومة ومن الدخل الذاتي الذي يأتي من جباية الضرائب من المواطنين والمصالح التجارية والمؤسسات الواقعة ضمن منطقة نفوذها (ضرائب الأملاك، رسوم التراخيص وغير ذلك). تشكّل هذه المصادر (الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية)، إضافة إلى القروض والعجز، مصادراً مصروفات السلطة المحلية.

تساهم الحكومة في تمويل السلطات المحلية بنوعين أساسيين من المساهمات، وهما: النوع الأول - المشاركة الحكومية العامة التي تأتي على شكل منح حكومية تخصّص لتعويض السلطات المحلية عن المدخولات الذاتية المحدودة، أو للمساهمة في حلّ مشاكل محدّدة وعينية. تندرج "المنح العامة" ضمن هذه الفئة، وهي منحة موازنة تمولّها وزارة الداخلية، وتهدف إلى جسر الهوة بين مدخولات السلطات الذاتية والمدخولات من مصادر حكومية (التربية والتعليم، والرعاية والصحة، وخدمات العبادة) وبين مصروفاتها (بن إيليا، ١٩٩٩).^{٧٢}

النوع الثاني - "منح خاصة" تُعطى بغية تقليص عجز ميزانية السلطة المتراكم، وتقدّم هي كذلك من ميزانية وزارة الداخلية، وتُمنح - غالباً - في إطار التسويات الشاملة التي تهدف إلى تقليص العجز في السلطة المحلية. لا تستند هذه المنح إلى مقاييس محدّدة، وتقدّم وفقاً لطبيعة الاتفاقية مع السلطة (برنامج الإشفاء)، ووفقاً لعدد السلطات التي تحتاج إلى تسوية، وبما يتوافق مع إمكانيات الميزانية العامة المعدّة لهذا الغرض. ولا تخلو عملية رصد هذه المنح من الاعتبارات السياسية على المستويات الوزارية.

المساهمة المخصصة: وتشمل ثلاثة أنواع تمويل رئيسية، وهي:

١. تمويل الخدمات الرسمية الجارية (التعليم، والرعاية، والصحة، وخدمات العبادة): تهدف عملية تمويل الخدمات الحكومية إلى مساعدة السلطة المحلية على توفير الخدمات التي تقع مسؤوليتها على الدولة، بينما تقع مسؤولية تنفيذها على السلطة المحلية، وفقاً للقانون أو وفقاً لترتيبات محددة. تُموّل بعض الاستثمارات المنوطة بتوفير الخدمات الرسمية وفقاً لمقاييس شفافة وموحدة إلى حد ما (وتعتمد على حسابات شفافة، تحدد وحدة المساهمة)، وما تبقى يمول حسب اتفاقيات إدارية، تحتل فيها الاعتبارات البيروقراطية والمهنية والسياسية حيزاً واسعاً.

٢. المساهمة في تمويل البرامج الخاصة: وهذه يمكن أن تعتمد على بنود ثابتة في الميزانية، أو على مساعدات بصيغة دعم؛ أو على شكل ميزانية تطوير لإقامة البنى التحتية والمنشآت وتوسيعها.

٣. المساهمة في المشاريع الفيزيائية: تطوير البنى التحتية والمنشآت والتزوّد بالمعدات. يشكل هذا النوع من الميزانيات (المساهمة في تمويل البرامج الخاصة؛ والمساهمة في المشاريع الفيزيائية؛ بالإضافة إلى مصادر الدخل الذاتية في السلطة المحلية) ميزانية السلطة المحلية غير الاعتيادية المعدة لتمويل المشاريع التي تحتاج إلى الكثير من الموارد. في هذا النوع من الميزانيات، نجد اختلافاً كبيراً بين مصادر التمويل الحكومي (بين الوزارات وبين بنود منح الميزانيات داخل الوزارة الواحدة)، وكذلك بين التمويل بناءً على معايير شفافة وبين الاعتبارات البيروقراطية والسياسية. يتميز هذا النوع من الميزانيات بالوزن الكبير الممنوح للاعتبارات الخارجية الغربية والسياسية داخل الوزارات في توزيعها (تقلّ إمكانيات القيام بذلك في مركبات المساهمة العامة، وفي منح الموازنة. وفي بعض الحالات، قد لا تشمل الميزانية غير الاعتيادية جميع مصروفات التطوير للسلطات المحلية، كونها تحوّل من الوزارات المعنية مباشرة إلى الشركات والمنظمات التي تعمل في التطوير المحلي نحو "سلطة تطوير الجليل" أو "سلطة تطوير النقب"، والتي تعمل على تطوير الحيز اليهودي في هذه المناطق.

يمكن القول إن هناك تبايناً كبيراً في توزيع الميزانيات الحكومية، يُعزى - في الأساس - إلى نوع

الميزانيّة. فعندما تكون المعايير التي تستند إليها عمليّة توزيع منح الموازنة والميزانيّات الاعتياديّة واضحة "ظاهرياً"، يتقلّص حيّز المراوغة والاعتبارات السياسيّة لموظّفي الحكومة. عندها لا تبرز بروزاً شديداً ظواهر تفضيل سلطات محليّة معينة، مثلاً السلطات المحلية في المستوطنات، أمّا في الميزانيّات التي تتّسع بها مساحة المراوغة لموظّفي الوزارات المختلفة، والتي تتميّز بتأثيرات العوامل السياسيّة، وتفتقر للمعايير الواضحة، مثل الميزانيّات غير الاعتياديّة أو هبات الوزير، فمن الممكن توقّع ازدياد مظاهر تفضيل لصالح سلطات محليّة تكون السلطة المركزيّة أو الوزير معنياً بها لأسباب سياسية أو عقائدية.

يوفّر استعمال تحليل ميزانية السلطات المحلية إمكانيّة دراسة الميزانيات الحكومية، لمعظم الوزارات الخدماتيّة، التي تحول فعلياً إلى كل سلطة محلية على أرض الواقع وليس فقط الميزانيات المقررة أو الموعود بها. وتوفّر إمكانيّة لمقارنة الميزانية التي يحصل عليها الفرد الواحد في كل سلطة محلية على أرض الواقع.

تحلّل الدراسة البنود الأساسيّة في ميزانيات السلطات المحلية في لواء المستوطنات (التسمية الرسميّة في دوائر الحكومة هو لواء يهودا والسامرة)، مقارنة بميزانيات سلطات محلية داخل الخط الأخضر في العام ٢٠٠٩ كونها أحدث وآخر معطيات متوافرة في دائرة الإحصاء المركزيّة حول ميزانيات السلطات المحلية. بغية فحص التغيرات التي حصلت في مبنى مداخيل السلطات المحلية ومصاريفها.

تعرض الدراسة، أيضاً، معدلات الميزانية للفرد الواحد في كل سلطة محلية بغية عرض الفروق في مداخيل السلطات المحلية، حصة الحكومة في الميزانية الاعتيادية والميزانية غير الاعتيادية، الدخل الذاتي للسلطات المحلية في الميزانيتين، وأيضاً في شقّ مصاريف السلطة المحلية.

تحليل ميزانيات السلطات المحلية للفرد الواحد وفق اللواء

بغية مقارنة دخل السلطة المحلية ومصاريفها، ومكونات الميزانية، سوف نقارن معدلات الفرد الواحد في لواء المستوطنات مع بقية الأقاليم، لكي نلغي تأثير عدد السكان في السلطة المحلية على الميزانيات. سوف نقارن معدل ما تحصل عليه السلطات المحلية للفرد الواحد في شقّ الميزانية الاعتيادية، والميزانية غير الاعتيادية، في شقّ المداخيل وشقّ المصروفات. كما سنقارن

أيضاً مصاريف السلطات المحلية في بند التعليم والرفاه، وهي ميزانيات تعكس مصاريف الدولة في المجالات الاجتماعية.

توضح مقارنة معدل مداخل السلطات المحلية للفرد الواحد (وهو معدل الميزانية المخصصة للفرد الواحد في كل سلطة محلية في لواء معين) أن معدل دخل السلطات المحلية في لواء المستوطنات مرتفع مقارنة مع معظم الألوية، ما عدا لواء المركز، إذ بلغ المعدل في العام ٢٠٠٩ قرابة ٧٢٠٠ شيكل للفرد الواحد. وهو أعلى من معدل كافة الأقاليم بـ ١٠٪، ما عدا المركز. وهو أعلى من مدخولات السلطات المحلية للفرد الواحد في الجنوب بـ ١٢٪ ومن الشمال بـ ١٥٪ ومن القدس بـ ٣٠٪ وحيفاً بـ ١٨٪.

جدول ١٢: معدل دخل السلطة المحلية للفرد الواحد وفقاً للألوية ٢٠٠٩

نسبة الميزانية غير الاعتيادية من المجموع %	ميزانية غير اعتيادية للفرد الواحد	نسبة الميزانية الاعتيادية من المجموع %	ميزانية اعتيادية للفرد الواحد	معدل مجموع دخل السلطة المحلية للفرد الواحد	اللواء
١٣	٩٥٨	٨٧	٦٢٨١	٧٢٣٩	المستوطنات
٨	٤٣٨	٩٢	٥١٦٥	٥٦٠٣	القدس
١٨	١١٩١	٨٢	٥٢٦٧	٦٤٥٩	الجنوب
١٧	١٠٤٨	٨٣	٥٢٣٧	٦٢٨٥	الشمال
١٦	٩٧٤	٨٤	٥١٥٥	٦١٢٩	حيفا
٢١	١٤٠١	٧٩	٥٢٢٥	٦٦٢٦	المركز
١٧	١٤٠٠	٨٣	٧٠٥٦	٨٤٥٦	تل أبيب
١٦	١٠٥٨	٨٤	٥٦٢٦	٦٦٨٥	المعدل العام

ونجد أن أعلى معدل لدخل السلطات المحلية للفرد الواحد كان في لواء تل أبيب وبلغ قرابة ٨٤٠٠ شيكل. بينما بلغ معدل دخل كافة السلطة المحلية العام ٦٦٨٥ شيكلاً.

كما يوضح الجدول (١٢) أن نسبة الميزانية الاعتيادية من معدل مدخول السلطات المحلية في لواء المستوطنات هو ٨٧٪ من مجموع الميزانية، وهي أعلى نسبة بعد لواء القدس. بينما بلغت حصة الميزانية غير الاعتيادية ١٣٪ وهي من أكثر النسب انخفاضاً بعد لواء القدس. تقسيم

الميزانية بين اعتيادية وغير اعتيادية له دلالات اقتصادية عديدة، أبرزها أن معظم ميزانية السلطة المحلية مخصصة للمصاريف الجارية والخدمات العامة التي توفرها الحكومة عن طريق السلطة المحلية، علاوة على أن حجم الميزانية غير الاعتيادية والمعدة عادة لمجالات تطوير البنى التحتية غير كبيرة في المستوطنات كون معظمها مستوطنات حديثة البناء وذات بنى تحتية حديثة، ولأن جوانب تطوير الشوارع الموصلة إلى المستوطنات يقع تحت بنود ميزانية الأمن، وكذلك لأن هناك عدداً من المستوطنات، ذات أعداد سكان غير كبيرة، تنتشر في قسم من المباني العامة.

توضح متابعة حجم ميزانية السلطة المحلية في ١٥ سلطة محلية من لواء المستوطنات (من أصل ١٧) وتقسيمها، الصورة بشكل أفضل، ونجد أن ميزانية ٨ سلطات محلية في لواء المستوطنات أكبر من المعدل العام، وفي أربع سلطات محلية قريب من المعدل العام، و فقط في ٥ سلطات محلية تقل الميزانية عن المعدل العام، وهي مستوطنات ذات عدد سكان كبير عادة ما تمتاز بالأفضلية بالنسبة للحجم الكبير وأن ثمن الخدمات للمستوطن الواحد أقل من المستوطنات الصغيرة. أي أنه في المستوطنات الصغيرة ترتفع جداً ميزانية الفرد الواحد وتفوق معظم السلطات المحلية داخل الخط الأخضر، وأن السلطات المحلية الكبيرة، أي التي يسكن فيها عدد أكبر من المستوطنين تحصل على ميزانيات للفرد الواحد أقل من السلطات المحلية التي يقطنها عدد أقل من السكان.

جدول ١٣: دخل السلطة المحلية في لواء المستوطنات

اسم السلطة المحلية	عدد السكان (آلاف)	دخل السلطة المحلية للفرد الواحد	اسم السلطة المحلية	عدد السكان (آلاف)	دخل السلطة المحلية للفرد الواحد
موديعين عيليت	٤٦,٢٣	٤٣٥٨	هيد ادر	٣,٢	٧٤٨٢
جفعات زئيف	١٠,٨	٥٢٧٠	ألفي منشي	٦,٧	٧٤٩٧
بيتار عيليت	٣٥	٥٦٣٠	بيت ايل	٥,٥	٨٠١٤
أرئيل	١٧,٦	٥٨٢٨	أوفراتا	٧,٢	٨١٦٠
معليه أنوميم	٣٤,٣	٦٣٥٤	كوميم	٣,٨	٨١٧٢
ألكناه	٣,٥	٧٠٣٧	بيت أريه	٣,٥	٨٢٠٢
أورنيت	٥,٩	٧٠٨٩	عمونيل	٢,٩	١١١٥٥

وفقاً للجدول ١٣ نجد مثلاً أن أكبر ميزانية للفرد الواحد من بين السلطات المحلية في لواء المستوطنات هي في مستوطنة عمونئيل وتصل إلى قرابة ١١,٠٠٠ شيكل، وبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة، مقابل ميزانية ٤,٣٥٨ شيكلاً في مستوطنة مودييعين عيليت والتي يقطن فيها ٤٦ ألف مستوطن، و٥,٢٧٠ شيكلاً في مستوطنة جفعات زئيف البالغ عدد سكانها نحو ١١ ألف مستوطن. وبالتالي فإن المستوطنات ذات عدد السكان الأعلى، تصرف على الفرد الواحد أقل بسبب الأفضلية للعدد الكبير، وفي المستوطنات ذات عدد السكان المنخفض فإن مصروف السلطة المحلية أكثر على الفرد الواحد، أي أن ثمن الخدمات فيها أعلى بكثير للفرد الواحد.

يوضح تحليل مصاريف السلطة المحلية (مجمّل الميزانية للفرد الواحد) وفقاً لمصادرها - دخل ذاتي أو ميزانية حكومية - أن تكلفة المستوطن الواحد في مجال الخدمات في المستوطنات الصغيرة أعلى بكثير من المستوطنات الكبيرة.

مصادر الميزانية الاعتيادية للسلطات المحلية في المستوطنات

يوضح تحليل مصادر الميزانية الاعتيادية وفقاً لمصدر الميزانية - حصة التحويلات الحكومية / التمويل الحكومي مقابل الدخل الذاتي من الضرائب المحلية ومشاركة السكان - أن حصة الدخل الذاتي من مصاريف السلطات المحلية في لواء المستوطنات أصغر من باقي الأولوية، ما عدا لواء الشمال. فقد بلغت حصة الدخل الذاتي من مجمّل الميزانية الاعتيادية ٤٩٪، وفي لواء الشمال ٤٢,٧٪، أما في لواء المركز الذي يضم سلطات محلية غنية، فبلغت النسبة ٦٩,٤٪، وفي لواء تل أبيب ٧٩,٥٪. بينما بلغ المعدل العام لحصة الدخل الذاتي من ميزانيات كافة السلطات المحلية قرابة ٥٩٪. لكن هذه النسبة الصغيرة للدخل الذاتي في لواء المستوطنات تفسر أيضاً بارتفاع ميزانية الفرد الواحد مقابل بقية الأولوية. لذلك نجد، إذا ما تعاملنا مع حجم الدخل الذاتي، أن المبلغ (٣٠٩٦ شيكلاً) أعلى من غالبية معدلات الدخل الذاتي للفرد الواحد في بقية الأولوية ما عدا تل أبيب والمركز.

جدول ١٤: معدل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد في السلطات المحلية ومصادرها، وفقاً للواء ٢٠٠٩

اللواء	ميزانية اعتيادية للفرد الواحد	الدخل الذاتي من مجمل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد	٪ الدخل الذاتي من المجموع	مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد	٪ مشاركة الحكومة من المجموع
المستوطنات	٦٢٨١	٣٠٩٦	٤٩,٢	٣١٦٥	٥٠,٣
القدس	٥١٦٥	٢٨٣٦	٥٥,٠	٢٣٠٩	٤٤,٧
الجنوب	٥٢٦٧	٢٧٧٩	٥٢,٧	١٥٩٢	٣٠,٢
الشمال	٥٣٢٧	٢٢٧٨	٤٢,٧	٢٩١٠	٥٤,٦
حيفا	٥١٥٥	٢٩٦٦	٥٧,٥	٢١٠٠	٤٠,٧
المركز	٥٢٢٥	٣٦٢٧	٦٩,٤	١٥٩٢	٣٠,٤
تل أبيب	٧٠٥٦	٥٦١٤	٧٩,٥	١٢٩٥	١٨,٣
المعدل العام	٥٦٢٦	٣٣١٣	٥٨,٨	٢٢٥٣	٤٠,٠

نجد أن حصة مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية مرتفعة في السلطات المحلية في لواء المستوطنات، وبلغت ٣٠,٣٪ من مجمل دخل السلطة المحلية (كمعدل عام للسلطات المحلية في لواء المستوطنات)، وهي أعلى من المعدل العام الذي بلغ ٤٠٪ ما عدا لواء الشمال (٥٤,٦٪). من الجدير ذكره أن ارتفاع نسبة مشاركة الحكومة في لواء الشمال يعود إلى وجود عدد كبير من السلطات المحلية العربية التي تواجه صعوبات مالية كبيرة خاصة في شق الدخل الذاتي، بسبب ضعف جباية الضرائب المحلية، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة للسكان العرب، وعدم وجود مناطق صناعية، مما يجبر الدولة على تمويل جزء أكبر من كلفة الخدمات العامة، على عكس السلطات المحلية اليهودية.^{٧٣} أما في حالة السلطات المحلية في المستوطنات، وكما بيّنا في القسم الأول من الدراسة فإن الأوضاع الاقتصادية للمستوطنين جيدة جداً مقارنةً ببقية الأولوية، من حيث ارتفاع معدلات المشاركة في أسواق العمل وانخفاض البطالة وارتفاع الدخل.

نجد في بنود الميزانية غير الاعتيادية المعدة للتطوير وبناء البنى التحتية والشوارع، أن (جدول ١٥) معدل الميزانية غير الاعتيادية للفرد الواحد وفقاً للواء في لواء المستوطنات هو ميزانية متوسطة الحجم مقارنة بباقي الأولوية. فقد بلغ معدل الميزانيات غير الاعتيادية في لواء المستوطنات ٩٥٨ شيكلاً للفرد الواحد، مقارنةً بمعدل عام ١٠٥٨ شيكلاً. ونجد أن الميزانية غير الاعتيادية الأصغر من لواء المستوطنات هي فقط في لواء القدس. ونعتقد أن تفسير ذلك يعود إلى احتساب

عدد السكان العرب في القدس الشرقية كجزء من عدد سكان القدس؛ ما يؤدي إلى انخفاض معدل الصرف والميزانيات هناك.

جدول ١٥: معدل الميزانية غير الاعتيادية للفرد الواحد في السلطات المحلية ومصادرهما وفقاً للواء ٢٠٠٩

اللواء	ميزانية غير اعتيادية	الدخل الذاتي من مجمّل الميزانية غير الاعتيادية للفرد الواحد	% الدخل الذاتي من المجمّل	مشاركة الحكومة في الميزانية غير الاعتيادية	% مشاركة الحكومة من المجموع
المستوطنات	٩٥٨	٥٠٥	٥٢,٧	٤٥٣	٤٧,٢
القدس	٤٣٨	١٨٧	٤٢,٦	٢٥١	٥٧,٣
الجنوب	١١٩١	٧٣١	٦١,٣	٤٦٠	٣٨,٦
الشمال	١٠٤٨	٦١٦	٥٨,٧	٤٣٢	٤١,٢
حيفا	٩٧٤	٦١٥	٦٣,١	٣٥٩	٣٦,٨
المركز	١٤٠١	١١٧٦	٨٣,٩	٢٢٥	١٦,٥
تل أبيب	١٤٠٠	١٣٠٥	٩٣,٢	٩٥	٦,٧
المعدل العام	١٠٥٨	٧٣٣	٦٩,٢	٣٢٥	٣٠,٧

نجد أن حصة الدخل الذاتي في شق الميزانية غير الاعتيادية في لواء المستوطنات منخفض مقارنة مع بقية الأقاليم، ما عدا لواء القدس، على عكس تقسيم الميزانية الاعتيادية، إذ بلغ قرابة ٥٣٪ مقارنة بـ ٦٩٪ كمعدل عام في كافة الأقاليم. حصة الدخل الذاتي المنخفض من الميزانية غير الاعتيادية يعني ارتفاع حصة التمويل الحكومي، الذي بلغ ٤٧٪ من الميزانية غير التقليدية في لواء المستوطنات. وكذلك نجد أن الحجم المالي مرتفع، أيضاً، وبلغ ٤٥٠ شيكلاً مقابل ٣٢٥ شيكلاً كمعدل عام. بالمجمّل تتحمّل الحكومة العبء الأكبر من ميزانيات التطوير في لواء المستوطنات. ناهيك عن أن قسماً كبيراً من ميزانيات تطوير البنى التحتية في السلطات المحلية في لواء المستوطنات تموّل عن طريق وزارة الأمن، وهي لا تدخل في ميزانية السلطات المحلية. نستعرض - بالإضافة إلى الفروق في مجموع الميزانيات - في الجداول الآتية حجم معدل مصروف السلطات المحلية في بند التعليم والرفاه، وهو من أبرز جوانب دولة الرفاه.

نلاحظ في مجال التعليم أن حجم معدل ميزانية السلطات المحلية في المستوطنات هو الأعلى من بين كافة الألوية، إذ بلغ ١٦٧٢ شيكلاً، وهذا أعلى بقرابة ٥٠٪ من المعدل العام في كافة

الألوية. ويصل إلى قرابة ثلاثة أضعاف ميزانية التعليم في لواء القدس، وأعلى بقرابة ٣٠٪ من ميزانية التعليم في أقاليم الجنوب والشمال وحيفاً.

نجد، أيضاً، أن معدل حصة الدخل الذاتي من ميزانية التعليم في لواء المستوطنات أعلى من بقية الألوية جميعاً، وتبلغ ٢٣٪ من مجموع الميزانية، ويحل بعدها لواء المركز وتل أبيب. أما في جانب التمويل الحكومي، أي معدل حصة مشاركة الحكومة في تمويل ميزانية التعليم، فنلاحظ أنه على الرغم من أن النسبة الأقل لحصة الحكومة من ميزانية التعليم في لواء المستوطنات (قرابة ٧٥٪)، فإن المبلغ الذي تخصصه الدولة للسلطات المحلية في المستوطنات أعلى بكثير من كافة الأقاليم، ١٢٨١ شيكلاً مقابل ٩٣٨ شيكلاً كمعدل عام في كافة الأقاليم. وهو أكبر بضعفين من مشاركة الحكومة في لواء القدس، وأكبر بـ ٢٠٪ من حصة الدعم الحكومي في لواء الجنوب، وبـ ١٣٪ من لواء الشمال، وأكبر بـ ٣٢٪ من لواء حيفا و٦٠٪ تقريباً من لواء المركز وتل أبيب.

جدول ١٦: معدل دخل السلطات المحلية للفرد الواحد في بنود التعليم

اللواء	ميزانية التعليم	الدخل الذاتي	٪	المشاركة الحكومية أو عجز
المستوطنات	١٦٧٢	٣٩١	٠,٢٣	١٢٨١
القدس	٦٨٤	٩٨	٠,١٤	٥٨٦
الجنوب	١٢٤٣	١٦٧	٠,١٣	١٠٧٦
الشمال	١١٩٣	٦٠	٠,٠٥	١١٣٣
حيفاً	١١٥٢	١٨٥	٠,١٦	٩٦٧
المركز	٩٩١	٢١٨	٠,٢٢	٧٧٣
تل أبيب	٩٣٧	١٨٢	٠,١٩	٧٥٥
المعدل العام	١١٢٤	١٨٦		٩٣٨

تشير معطيات بند ميزانية التعليم، أي مصروف السلطات المحلية في مجال التعليم في لواء المستوطنات، إلى أن الميزانية المخصصة أعلى من معظم الأقاليم، وأن سكان المستوطنات يساهمون أكثر من بقية الألوية في تمويل التعليم بسبب أوضاعهم الاقتصادية الجيدة، وأن

الدولة، أيضاً، تستثمر من حيث حجم الميزانية المخصصة للفرد الواحد أكثر من بقية الأولوية. نجد في مجال ميزانية الرفاه - على عكس ميزانية التعليم - أن مصروف السلطة المحلية في لواء المستوطنات في بند الرفاه، أي الشؤون الاجتماعية، أقل من بقية الأولوية. وهذا يدل، أيضاً، على وضع اقتصادي أفضل وعلى احتياجات قليلة في بند الرفاه الاجتماعي. على الرغم من ذلك نجد أن حصة الحكومة من ميزانية الفرد الواحد هي من أعلى المستويات مقارنةً مع بقية الأولوية، ما عدا لواء تل أبيب.

جدول ١٧: معدل دخل السلطات المحلية للفرد الواحد في بنود الرفاه

اللواء	ميزانية الرفاه	مشاركة الحكومة
المستوطنات	٣٨٣	٢٢
القدس	٥٤٧	٥
الجنوب	٤٣٧	١٤
الشمال	٣٦٦	٨
حيفا	٤٢٣	١٨
المركز	٣٣٨	١١
تل أبيب	٤٣٢	٣٤
المعدل العام	٤١٨	١٦

مصاريف السلطات المحلية

يبرز في شق معدل مصاريف السلطات المحلية للفرد الواحد، أن مصروف السلطات المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات أعلى من بقية الأولوية ما عدا تل أبيب.

جدول ١٨: حجم ومبنى مصاريف السلطات المحلية للفرد الواحد وفقاً للواء ٢٠٠٩

اللواء	معدل مصاريف السلطات المحلية
المستوطنات	٧٢١٦
القدس	٥٥٥٦
الجنوب	٦٤٩٩
الشمال	٦٤٤٠
حيفا	٦٢٣٢
المركز	٦٤٤٧
تل أبيب	٨٥٨٧
المعدل العام	٦٧١١

يظهر وفقاً لمعطيات (الجدول ١٨) أن معدل مصاريف السلطات المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات هو الأعلى بين كافة الألوية بعد لواء تل أبيب، ويصل إلى ٧٢١٦ شيكلاً للفرد الواحد وهو أعلى بـ ٨٪ من المعدل العام.

نلاحظ فيما يخص معدلات جباية الضرائب المحلية (الأرنونا) أن السلطات المحلية في لواء المستوطنات تتربع في أدنى السلم، من حيث حجم المبلغ ونسبة المبلغ من مجمل مصروف السلطات المحلية، بعد لواء الشمال (والذي يشمل عدداً كبيراً من السلطات المحلية العربية، وذلك قد يفسر المعدل المنخفض في لواء الشمال). ويبلغ مبلغ جباية الضرائب المحلية للفرد الواحد في لواء المستوطنات ١٣٤٠ شيكلاً، ويشكل قرابة ١٨,٥٪ من حجم المصاريف، وهي أقل نسبة بعد لواء الشمال.

جدول ١٩: معدل مبلغ جباية الضرائب المحلية للفرد الواحد وفقاً للأقاليم ٢٠٠٩

اللواء	معدل مبلغ جباية الضرائب	٪ من مجموع مصاريف السلطات المحلية
المستوطنات	١٣٤٠	١٨,٥
القدس	١٤٥٢	٢٦,٢
الجنوب	١٥٥٦	٢٤
الشمال	١١١٦	١٧,٣
حيفا	١٦٢٥	٢٦
المركز	٢٠٦٣	٣٢
تل أبيب	٣٤١٦	٤٠
المعدل العام	١٧٩٦	٢٦,٧

المجالس الإقليمية

أقامت إسرائيل - بالإضافة إلى المجالس المحلية - عدداً من المستوطنات التابعة لمجالس إقليمية، وهي عادة ما تتألف من عدة بلدات صغيرة من حيث عدد السكان، لكنها تسيطر على مساحات أراض واسعة، ولا تكون هناك جدوى مالية واقتصادية أو إدارية لإقامة هيئات إدارية مستقلة منفصلة لكل بلدة، بل يكون من الأنجع ضمها إلى جهاز إداري واحد يوفر الخدمات لكافة البلدات الصغيرة الواقعة تحت مناطق نفوذه. والصفة الأبرز للمجالس الإقليمية هي مسطح

أراضٍ واسع و عدد سكان قليل. من هنا تكون الميزانيات المخصصة للفرد الواحد بشكل تلقائي أكبر من السلطات المحلية بسبب التكلفة المرتفعة لتوفير الخدمات للفرد الواحد. كما أن هناك وظيفة سياسية و"قومية" للمجالس الإقليمية خاصة للمشروع الصهيوني، كما يطلعنا الباحث نبيه بشير، وهي السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي والسيطرة والتحكم في أنماط السلوك وعلى السكان وعلى الفضاء وعلى المكان وعلى الإنسان.^{٧٤}

نقلت دولة إسرائيل تجربة استعمال المجالس الإقليمية للسيطرة على الأرض والإنسان من داخل حدود الـ ٤٨ إلى المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وسوف توضح مقارنة ميزانيات المجالس الإقليمية في مناطق الضفة الغربية ومجالس إقليمية داخل إسرائيل التكلفة العالية لإدارة المجالس الإقليمية في مناطق الضفة الغربية وارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة فيها، مقارنة ببقية المجالس الإقليمية.

جدول ٢٠: المجالس الإقليمية وعدد السكان والتدرج الاجتماعي الاقتصادي

عدد البلديات الواقعة في المجلس الإقليمي	التدرج الاجتماعي الاقتصادي	عدد السكان (آلاف)	اسم المجلس الإقليمي
١٤	٤	١٥,٠	غوش عتسيون
١٣	٢	٥,٨	هار حفرون
٦	٧	١,٠	مجيلوت البحر الميت
٢٦	٣	٤٦,١	ماطي بنيامين
١٨	٦	٣,٤	عرفوت هيردين
٢٦	٤	٢٤,٦	شومرون
١٠٣		٩٥,٩	المجموع

أقامت إسرائيل ستة مجالس إقليمية في مناطق الضفة الغربية تشمل ١٠٣ مستوطنات صغيرة، معظمها "مستوطنات جماهيرية"، يقطن فيها قرابة ٩٦ ألف مستوطن (لغاية العام ٢٠٠٩)، أي بمعدل ١٠٠٠ مستوطن للمستوطنة الواحدة. ووفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية، فإن غالبية هذه المستوطنات ذات عدد سكان قليل ومستوى اجتماعي اقتصادي متدن بعض الشيء، باستثناء مجلس "مجيلوت البحر الميت" الواقع في الأغوار والذي يضم كافة مستوطنات الأغوار الغنية نوعاً ما.

عدد المستوطنين الصغير للمستوطنة الواحدة وتوزيعها الجغرافي الواسع، بالإضافة إلى تدني الحالة الاقتصادية الاجتماعية للمستوطنين، ترفع من تكاليف الخدمات المدنية المقدمة لسكان تلك المستوطنات وتزيد من مشاركة الوزارات في ميزانية المجالس الإقليمية، كما سنبين في الجداول الآتية.

جدول ٢١: معدل دخل السلطة المحلية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية وفقاً للألوية ٢٠٠٩

المجلس الإقليمي وفقاً للواء	معدل مجموع دخل السلطة المحلية للفرد الواحد	ميزانية اعتيادية للفرد الواحد	نسبة الميزانية الاعتيادية من المجموع %	ميزانية غير اعتيادية للفرد الواحد	نسبة الميزانية غير الاعتيادية من المجموع %
المستوطنات	١٢,١٢٨	١٠,٠٤٦	٨٢,٢	٢,٠٨٢	١٧,١
القدس	٦,٤٣١	٥,٧٠٠	٨٨,٦	٧٣١	١١,٣
الجنوب	٢٢,٢٥١	١٥,٩٥١	٧١,٦	٦,٣٠٠	٢٨,٣
الشمال	٩,٩٠١	٧,٧٥١	٧٨,٢	٢,١٥٠	٢١,٧
حيفا	٨,٦٧٠	٧,٢١٨	٨٣,٢	١,٤٥٢	١٦,٧
المركز	٩,٤١٠	٦,٨٧٩	٧١,٦	٢,٥٣١	٢٦,٨
المعدل العام	١١,٤٦٥	٨,٩٢٤	٧٧,٨	٢,٥٤١	٢٢,١

يوضح الجدول (٢١) أن معدل مجموع دخل المجالس الإقليمية في لواء المستوطنات هو من أعلى معدلات دخل المجالس الإقليمية (قرابة ١٢,٠٠٠ شيكل) ويأتي ثانياً بعد لواء الجنوب. فهو ضعف دخل ميزانية المجلس الإقليمي في منطقة القدس، وأعلى بـ ٢٢٪ من معدل ميزانيات المجالس الإقليمية في الشمال، وبـ ٤٠٪ من المجالس الإقليمية في لواء حيفا، وبـ ٢٨٪ من المركز. ونجد أن حصة الميزانية الاعتيادية هي المكون الأكبر من مجموع ميزانيات المجالس الإقليمية في لواء المستوطنات مقارنةً ببقية الأقاليم، إذ تشكل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد قرابة ٨٢٪ من مجموع الميزانية وتبلغ ١٠,٠٠٠ شيكل، مقارنةً بـ ٢,٠٨٢ شيكلاً حصة الميزانية غير الاعتيادية والتي تشكل ١٧٪ من مجموع الميزانية. بينما تشكل الميزانية الاعتيادية بالمعدل ٧٩٪ من ميزانية المجالس الإقليمية في بقية الألوية والميزانية غير الاعتيادية ٢١٪. مما يعني أن معظم ميزانيات المجالس الإقليمية في لواء المستوطنات مخصص للمصاريف الجارية والخدمات، وليس للتطوير والبنى التحتية الجديدة والحديثة نوعاً ما، ناهيك عن مشاركة وزارة الأمن في تمويل هذه الجوانب وهي غير مشمولة في المعطيات الرسمية المعلنة. إذاً، حجم الميزانية الاعتيادية في المجالس الإقليمية في المستوطنات أكبر بالطلق من غالبية الألوية، وحصة الميزانية الاعتيادية من مجمل الميزانية هي الأكبر.

أما من حيث تقسيم الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد بين مشاركة الحكومة والتمويل الذاتي فنجد وفقاً لمعطيات الجدول (٢٢)، أن القسم الأكبر من الميزانية الاعتيادية ممول من قبل الحكومات بواقع ٧,٢٠٠ شيكل سنوياً (تشكل ٧٢٪ من الميزانية الاعتيادية)، و فقط ٢,٨٠٠ شيكل دخل ذاتي للمجالس الإقليمية (وتشكل ٢٣٪ من مجمل الميزانية الاعتيادية). بينما تتراوح المشاركة الحكومية في الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد في بقية المجالس الإقليمية بين ٢٧٪ (في لواء المركز) و ٥٠٪ (في لواء الشمال).

كما نجد أن القيمة المطلقة لمشاركة الحكومة هي أضعاف حصتها من ميزانيات المجالس الإقليمية الأخرى، مثلاً تصل إلى ٣٨٧٪ من حصة الحكومة من ميزانية المجالس الإقليمية في المركز، و ٢٤١٪ من حصتها في لواء حيفا، و ١٨٥٪ من لواء الشمال و ١٤٤٪ من لواء الجنوب و ٢٧٠٪ من لواء القدس.

يصعب الادعاء بأن مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية للمجالس الإقليمية تتعلق فقط بالأوضاع الاقتصادية لسكان المجالس وإمكانية تجنيد دخل ذاتي، لأن المجالس الإقليمية في منطقة الشمال وحيفا لا تعد بلدات ضعيفة أو في ضائقة مالية. لذلك يمكن القول إن هناك اعتبارات سياسية وقومية في تمويل المجالس الإقليمية، خاصة لجهة أهميتها الجيوسياسية والديمغرافية بالنسبة للمشروع الصهيوني.

جدول ٢٢: معدل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية ومصادرها وفقاً للواء ٢٠٠٩

المجلس الإقليمي	ميزانية اعتيادية للفرد الواحد	الدخل الذاتي من مجمل الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد	٪ الدخل الذاتي من المجموع	مشاركة الحكومة في الميزانية الاعتيادية للفرد الواحد	٪ مشاركة الحكومة من المجموع
المستوطنات	١٠,٠٤٦	٢,٨٤٠	٢٣,٢	٧,٢٠٥	٧١,٧
القدس	٥,٧٠٠	٣,٠٤١	٥٣,٣	٢,٦٥٩	٤٦,٦
الجنوب	١٥,٩٥١	١٠,٨٦٨	٦٨,١	٤,٩٨٩	٣١,٢
الشمال	٧,٧٥١	٣,٦٦٨	٤٧,٣	٣,٨٩٣	٥٠,٢
حيفا	٧,٢١٨	٤,٢٣٩	٥٨,٧	٢,٩٧٩	٤١,٢
المركز	٦,٨٧٩	٤,٤٩٠	٦٥,٢	١,٨٦٠	٢٧,٠
المعدل العام	٨,٩٢٤	٤,٨٥٨	٥٤,٤	٣,٩٣١	٤٤,٠

نلاحظ في الميزانية غير الاعتيادية (جدول ٢٣)، أيضاً، أن حصة الحكومة هي الأكبر مقارنةً بالمجالس الإقليمية في الأولوية الأخرى. إذ بلغت حصة المشاركة الحكومية ٥٦٪ من مجمل الميزانية غير الاعتيادية. بينما يصل معدل مشاركة الحكومة في الميزانية غير الاعتيادية في بقية الأولوية إلى ٤٢٪، أصغرها في لواء حيفا (١٩٪) وأكبرها في لواء القدس (٥١٪).

جدول ٢٣: ميزانية غير اعتيادية للفرد الواحد في المجالس الإقليمية وفقاً للأولوية ٢٠٠٩

اللواء	ميزانية غير اعتيادية	مشاركة الحكومة في الميزانية غير الاعتيادية	٪ مشاركة الحكومة من المجموع
المستوطنات	٢,٠٨٢	١,١٧٤	٥٦,٣
القدس	٧٣١	٣٧٣	٥١,٠
الجنوب	٦,٣٠٠	٢,٩٢٦	٤٦,٤
الشمال	٢,١٥٠	٩٣٠	٤٣,٢
حيفا	١,٤٥٢	٢٨١	١٩,٣
المركز	٢,٥٣١	١,٢١٠	٤٧,٧
المعدل العام	٢,٥٤١	١,١٤٩	٤٥,٢

يوضح جانب آخر أفضلية المجالس الإقليمية في لواء المستوطنات على بقية الأولوية وهو جانب المصاريف. إذ نجد (جدول ٢٤) أن معدلات مصاريف المجالس الإقليمية للفرد الواحد في لواء المستوطنات من أعلى المصاريف مقارنةً بمعدل بقية المجالس الإقليمية، وبواقع ١٢,٠٥٩ شيكلاً للفرد الواحد، مقارنة بـ ١١,٠٠٠ شيكل كمعدل لبقية الأولوية (في حال استثنينا لواء الجنوب كون مصاريف المجالس الإقليمية مرتفعة جداً يكون المعدل ٨,٥٠٠ شيكل). أي أن حجم الخدمات التي يحصل عليها المستوطنون في المجالس الإقليمية ونوعيتها أعلى بكثير من الخدمات المقدمة في بقية المجالس الإقليمية، وتمول في قسمها الأكبر من الوزارات الحكومية. كما نجد أن معظم مصاريف المجالس الإقليمية للفرد الواحد في لواء المستوطنات يأتي من الميزانية الاعتيادية (٨٣٪) وحصة صغيرة من الميزانية غير الاعتيادية (١٦,٦٪)؛ ما يدل على أن معظم المصاريف هي للخدمات العامة، مثل التعليم والنظافة والمؤسسات العامة والرفاه، وقسم قليل مخصص للتطوير (كون الميزانية غير الاعتيادية مخصصة بالأساس لفروع التطوير والبنى التحتية).

جدول ٢٤: حجم ومبنى مصاريف المجالس الإقليمية للفرد الواحد وفقاً للواء ٢٠٠٩

اللواء	معدل مصاريف السلطات المحلية	مصاريف من الميزانية الاعتيادية	%	مصاريف من الميزانية غير الاعتيادية	%
المستوطنات	١٢,٠٥٩	١٠,٠٥٥	٨٣,٣	٢,٠٠٤	١٦,٦
القدس	٦,٣٣٤	٥,٥٦١	٨٩,٢	٦٨٢	١٠,٧
الجنوب	٢١,٩٩٨	١٦,٠١٩	٧٢,٨	٥,٩٧٨	٢٧,١
الشمال	٩,٩١٠	٧,٧٨١	٧٨,٥	٢,٢٢٩	٢١,٤
حيفا	٨,٤٧٧	٧,١٩٥	٨٤,٨	١,٢٨٢	١٥,١
المركز	٩,٣٩٦	٦,٨٦٤	٧٣,٠	٢,٥٣٢	٢٦,٩
المعدل العام	١١,٣٦٢	٨,٩٢٨	٧٨,٥	٢,٤٣٤	٢١,٤

توضح متابعة معطيات ميزانيات السلطات المحلية والمجالس الإقليمية في لواء المستوطنات أن دولة إسرائيل تمويل غالبية الخدمات العامة المحلية في المستوطنات، وتوفر الميزانيات اللازمة لصيانة مشروع الاستيطان في المناطق المحتلة. ويلاحظ أن مصدر معظم الميزانية الاعتيادية هو من الدولة، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الجيدة للمستوطنين، وأن الحجم الأكبر من الميزانيات ومشاركة الحكومة يخصص للمستوطنات الصغيرة نسبياً من حيث عدد السكان. بالإضافة إلى أن تمويل الحكومات الإسرائيلية الخدمات المحلية وميزانيات التطوير وإقامة البنى التحتية في المستوطنات، والأرقام المعلنة والأرقام غير المعلنة في بنود ميزانية وزارة الأمن، أو مؤسسات حكومية أخرى لا تخضع إلى معايير الشفافية والمساءلة أو حتى الحاجة إلى عرضها إلى الجمهور، فإن الحكومة الإسرائيلية والنظام الضريبي يوفران في إسرائيل امتيازات إضافية لسكان المستوطنات لا تقل أهمية عن الميزانيات المباشرة. وهو ما سنوضحه في الفصل الآتي.

الدعم غير المباشر: المستوطنات كمناطق أفضلية قومية

تستعمل إسرائيل أدوات الإعفاءات والهبات الضريبية - استمراراً لعقلية فرض السيطرة والتحكم على الأراضي المحتلة والهواجس الديمغرافية - لتشجيع انتقال المستوطنين إلى المناطق الفلسطينية المحتلة وضمان بقائهم هناك. وبذلك تسخر إسرائيل كافة الوسائل القانونية والتشريعية لخدمة الاستيطان. المحفزات الضريبية والدعم الحكومي من الوسائل المهمة للتأثير على التوزيع السكاني وعلى اختيار مكان الاستثمار.

يمكن القول إن المحفزات الضريبية للمستوطنين في مناطق الضفة الغربية وما حولها تتركز في قانون ضريبة الدخل وقانون تشجيع استثمار رأس المال، التي تمنح تخفيضات ضريبية لأصحاب رؤوس الأموال الذين يختارون المستوطنات والمناطق الصناعية المقامة هناك للاستثمار وإقامة الصناعات والمنشآت الاقتصادية، لتشكل مصدر عمل للمستوطنين.

يحصل المستوطنون - وفقاً للقوانين الإسرائيلية - في المناطق الفلسطينية المحتلة على تسهيلات وهبات ضريبية عديدة، منها ما هو للمستوطنين بشكل مباشر ومنها للقطاع الصناعي أو الاقتصادي الفاعل في المستوطنات، كون المستوطنات تُعرف كمناطق أفضلية قومية (أ) ومناطق مواجهة. إذ يحصل السكان القاطنون في مناطق أفضلية قومية على تخفيضات في ضريبة الدخل المدفوعة من قبلهم. تُعطى هذه التخفيضات من أجل جذب المواطنين للسكن في مناطق أفضلية قومية. وكما ذكر سابقاً، فإن كل المستوطنات الإسرائيلية في المناطق

الفلسطينية مشمولة ضمن مناطق الأفضلية القومية من الدرجة الأولى، وعليه فهي تحظى بتخفيضات ضريبية سنوية تقدر بـ ٢٠٠ مليون شيكل.

بادر بنيامين نتنياهو، في العام ٢٠٠٣، وبحكم كونه وزيراً للمالية في حكومة شارون (٢٠٠١-٢٠٠٣) إلى منح تخفيضات على ضريبة الدخل بنسبة ١٣٪ لحوالي ٦٠ مستوطنة ومركزاً استيطانياً في المناطق الفلسطينية تُعرف بأنها "تحت التهديد الأمني".

أتت هذه المبادرة بعد أسابيع فقط من سريان تخفيضات في الميزانية الإسرائيلية وتقليص حاد في مخصصات الضمان الاجتماعي المخصصة للطبقات الفقيرة، ضمن مجموعة إجراءات لخفض الإنفاق الحكومي بلغ مقدارها ١١ مليار شيكل بهدف كبح جماح العجز المتزايد في الميزانية.

قررت الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو - بالإضافة إلى ما سبق - (٢٠٠٩-٢٠١٣) اتخاذ إجراءات جديدة لتعزيز الاستيطان في الضفة الفلسطينية والقدس المحتلة، تتمثل بالمصادقة على مشروع قانون أُطلق عليه اسم: «قانون تشجيع الاستيطان»، الذي يمنح تسهيلات ضريبية ضخمة لكل من يتبرّع للاستيطان وذلك من خلال تعريف «الاستيطان» في القانون على أنه من أهداف خدمة جمهور المستوطنين. ويقضي القانون الجديد بالاعتراف «بالتبرعات» المقدمة لغرض الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، وأيضاً في شمال مناطق ١٩٤٨ وجنوبها، حيث تحاول الحكومة كبح نسبة فلسطينيي الـ ٤٨ العالية، «كتبرعات» تستحق تسهيلات ضريبية يُعاد وفقاً لها ٣٥٪ من المبلغ الذي تتبرّع به شركة أو مؤسسة لغرض الاستيطان، إلى المتبرع، على حساب الضريبة التي يدفعها، وهو نظام معمول به على المستوى العالمي لأغراض إنسانية وتربوية واجتماعية. وتستهدف سلطات الاحتلال من وراء سن القانون الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المتصلة ذات السيادة والقابلة للحياة، عبر زرع المستوطنات في كافة أنحاء الضفة الغربية المحتلة واستكمال بناء جدار الفصل وشق الطرق الالتفافية وإقامة الحواجز العسكرية. ويفتح ذلك المجال، أيضاً، أمام توسيع ٧٠ مستوطنة قائمة، تضم زهاء ٤٠ ألف مستوطن، تتوزع في غور الأردن والمنطقة الممتدة من نابلس حتى الخليل، وذلك بجعلها ذات أفضلية قومية، من خلال تخفيض الضرائب ومنح الامتيازات والتسهيلات الجاذبة للمستوطنين. ويعتبر هذا القانون تمييزاً فظاً لصالح الاستيطان. تأتي هذه التعديلات والهبات بعد أن ألغت الحكومة، في العام ٢٠٠٣، بنداً في قانون ضريبة الدخل أعطى المستوطنين تخفيضاً ضريبياً نسبته ٧٪ من الدخل منذ العام ١٩٦٧.

تقوم حكومة إسرائيل، أيضاً، بتقديم تسهيلات ضريبية أخرى للمستوطنين تتمثل بإعفاء تام من ضريبة التحسين الملقاة على مشتري الأراضي، وإعفاء من دفع ضريبة الشركات مدة ثلاث سنوات، وتسهيلات جملة في ضريبة السكن (الأرنونا)، وإعطاء هبات ومنح مالية بقيمة ملايين الشواكل لمن يقيم شركة في إحدى المستوطنات.

وتنقسم التسهيلات الضريبية المعطاة للمستوطنين إلى قسمين: الأول يتعلق بالتسهيلات المقدمة من الدولة، والثاني يتعلق بتسهيلات تقدمها السلطات المحلية في المستوطنات والمرتبطة بدفعات في مجال الرفاه، مثل إعفاء تام من رسوم تسجيل الأطفال لرياض الأطفال ولفعاليات تربية أخرى. في ما يلي نستعرض أهم البنود التي تمنح تخفيضات ضريبية لمستوطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة، للمصالح والمشاريع الاقتصادية، ولسكان جنوب إسرائيل - في البلدان المعرفة على أنها على خط المواجهة حول غزة. من الجدير بالذكر أن العرض يتطرق للضرائب القطرية فقط ولا يتطرق إلى الضرائب المحلية التي تجبها السلطات البلدية.

قوانين الضرائب في خدمة الاستيطان

القوانين الضريبية التي تعطي محفزات لتشجيع الاستيطان

قانون ضريبة الدخل (نص جديد).

قانون تشجيع الاستثمارات المالية لعام ١٩٥٩.

قوانين ضريبة الدخل (تخفيضات ضريبية على دخل العاملين في الأجهزة الأمنية وموظفي الدولة في المناطق) لسنة ١٩٨٣.

امتيازات ضريبية في المستوطنات الإسرائيلية في مناطق

قانون ضريبة الدخل (نص جديد)

غالبية المستوطنات الموجودة في مناطق ١٩٦٧ وغلاف غزة معرفة في قوانين الضرائب على أنها "مناطق تطوير"، وهذا التعريف يعطيها امتيازات ضريبية كبيرة.

التخفيضات الضريبية لسكان مناطق معينة

البند ١١ (ب) يحدد التخفيضات الضريبية التي يحصل عليها سكان مناطق معينة. فبحسب

البند ١١ (ب) (أ١) فإن من يسكن في منطقة المواجهة الجنوبية أي منطقة ما يسمى غلاف غزة يحصل على تخفيض ضريبي تصل نسبته حتى ٢٠٪ من الدخل مع وجود حد أعلى للدخل.

قانون تشجيع الاستثمارات المالية لعام ١٩٥٩

يصنف مصنع مصادق عليه حسب قانون تشجيع الاستثمارات المالية من ضمن المناطق التي تحصل على التحسينات الضريبية حسب هذا القانون وهي ما يسمى مناطق تطوير (أ) ومناطق تطوير (ب). معظم مستوطنات مناطق ١٩٦٧ معرفة كمناطق تطوير (أ) أو مناطق تطوير (ب)، وعليه فهي مرشحة للاستفادة من هذا القانون. الامتيازات الضريبية لمثل هذه المصانع كبيرة، بحيث إنها تمنح محفزات كبيرة للاستثمار في المناطق التي يدعم هذا القانون الاستثمار فيها. فيما يلي يتم عرض بنود هذا القانون التي تعطي تخفيضات ضريبية للاستثمارات في المناطق المحتلة والتي كما ذكر أعلاه معرفة بغالبيتها العظمى كمناطق تطوير (أ) ومناطق تطوير (ب).

الدعم المباشر للمستثمر

يمنح قانون دعم الاستثمارات دعماً مباشراً للمستثمر من خلال الاشتراك معه في التكاليف المباشرة للاستثمار في مرحلة بناء المصنع. من الجدير ذكره أنه في التسعينيات حصل تغيير جذري في القانون، حيث تقرر تخفيض حجم الدعم المباشر في الاستثمار ورفع الامتيازات الضريبية التي يحصل عليها المستثمر. يُحدد البند ٤٠ ج (أ) من قانون الاستثمار كيفية حساب الدعم الذي يحصل عليه المستثمر. بحسب هذا البند يحصل المستثمر على منحة تحدد نسبتها في الإضافة الأولى للقانون (١٠٪ في منطقة تطوير "ب"، و٢٠٪ في منطقة تطوير "أ") من النفقات المستثمرة مثل سعر شراء المصنع أو الأرض والبناء عليها. اشتراك الدولة في نفقات الاستثمار هو عملياً دعم مباشر للمستثمر إضافة إلى الامتيازات الضريبية التي يحصل عليها المستثمر في السنوات الأولى بعد الاستثمار.

مناطق تطوير (أ)

يحدد البند ٥١ أ (أ) (١) الفوائد الضريبية التي تحصل عليها الشركة المؤهلة لغرض هذا القانون بالنسبة إلى مصنع موجود في منطقة تطوير "أ" والذي يستطيع أن يحصل إما

على إعفاء كامل من الضرائب، أو أن تكون ضريبة الشركات على أرباح المصنع ١١,٥٪ بدلاً من النسب العادية والتي تصل اليوم إلى ٢٦٪، وذلك حسب حجم الاستثمار، حيث إن الإعفاء الكامل يُعطى لاستثمارات كبيرة بشكل خاص. بحسب البند ٥١ ج فإن المدة الزمنية لهذه الامتيازات هي ١٠ سنوات.

مناطق تطوير (ب)

يحدد البند ٥١ أ (أ) (٢) الفوائد الضريبية التي تحصل عليها شركة في منطقة تطوير "ب". في هذه الحالة يحصل المصنع على إعفاء كامل من الضرائب لمدة ست سنوات، وفي السنوات التالية تخفيضات ضريبية لمدة إضافية.

امتيازات ضريبية

١. مصنع مصادق عليه من قبل قانون تشجيع الاستثمارات المالية: من ضمن المناطق التي تحصل على التخفيض في الضريبة حسب هذا القانون هي مناطق تطوير (أ) ومناطق تطوير (ب). الامتيازات الضريبية للمصنع قد تصل إلى إعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات. معظم مستوطنات مناطق ١٩٦٧ معرفة كمناطق تطوير (أ) ومناطق تطوير (ب).
٢. قانون ضريبة الدخل - مناطق ١٩٦٧ وغلاف غزة معرفة كـ "منطقة تطوير"، وهي مناطق تمنح امتيازات ضريبية، من بينها إعفاء العاملين في هذه المناطق من الدخل الذي يغطي أجور السكن. إضافة إلى ذلك، سكان منطقة "المواجهة الجنوبية" (غلاف غزة) يحصلون على تخفيض ضريبي نسبته ٢٠٪ من الدخل مع وجود حد أعلى للدخل.
٣. الضرائب المحلية الملقاة على المستوطنين هي أقل من الضرائب المحلية الملقاة على باقي المواطنين داخل الخط الأخضر.
٤. المستوطنون يحصلون على دعم حكومي إضافي في العديد من النواحي، فمثلاً تكلفة استئجار أراضي الدولة من قبلهم هي أقل من بقية المواطنين، وذلك لأنهم موجودون في منطقة تطوير (أ). إضافة إلى ذلك فهم يحصلون على دعم حكومي أكبر عند الحصول على قروض إسكان.

الخلاصة

تناولت هذه الدراسة القصيرة عدة جوانب من التكاليف الاقتصادية والميزانيات التي ترصدها الحكومة الإسرائيلية لمشروع الاستيطان في الضفة الغربية في العام الواحد، بوساطة تحديد الميزانيات المعلنة التي تخصصها الوزارات المختلفة من جهة، وعن طريق تحليل ميزانيات السلطات المحلية والإقليمية في لواء المستوطنات، وعن طريق تحديد بعض البنود في قوانين ضريبة الدخل التي تمنح أفضليات وهبات للمستوطنات والمستوطنين.

حاولت الدراسة أن تصف السياسة المالية للمشروع الاستعماري الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتفسرها. ولم تدع مراجعة أو تقديم بحث شامل لسبر أغوار عمليات الاستيطان الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة وسياساته، إنما هدفت إلى تقديم مساهمة متواضعة؛ لإضاءة جوانب معتمة بالنسبة للقارئ العربي وصانع القرار العربي في مشروع الاستيطان، يمكن أن تفيد في تحديد مكانة مشروع الاستيطان في الضفة الغربية وأدوات صيانتة وتوسيعه، ضمن المشروع الأوسع، المشروع الصهيوني.

وإذا كان مقبولاً لغاية الآن التعامل بمنطلق الفصل الصناعي بين دولة إسرائيل في حدود الـ ٤٨ والمستوطنات في مناطق الـ ٦٧ للوصول إلى صيغة ما يُمكن أن يقتنع بها الفلسطيني، للتوصل إلى معادلة ما لإعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية، فإن ما يحصل على أرض الواقع، خاصة في السنوات الأخيرة من بناء جدار الفصل العنصري وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، يُحتم علينا إعادة التفكير وإعادة تفسير الصورة ومعاني الاستعمار والاستيطان

الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة. فما يلاحظ اليوم ويفهم بعد تحليل السياسات المالية وتوزيع الميزانيات، قريب جداً إلى إستراتيجية السيطرة التي انتهجها المشروع الصهيوني للسيطرة على الأراضي الفلسطينية منذ نشأته. يلاحظ أن المؤسسة الإسرائيلية مستعدة لتخصيص ميزانيات غير محدودة لمشاريع الاستيطان، ومستعدة لدفع ثمن سياسي مقابل استمرار الاستيطان والسيطرة على الأرض، ومستعدة لدفع ثمن أمني، بغية إنجاز مشروع السيطرة. كل هذا يشي بأن مشروع الاستيطان أقيم ليوم ويتحوّل إلى وقائع على الأرض، لا لأن يكون أداة تكتيكية في عملية تفاوض أو تقاسم للأرض.

يلاحظ في الجانب المالي وتحديد الميزانيات، أن دولة إسرائيل تنتهج نوعين من السياسات الاقتصادية: واحدة لداخل إسرائيل في حدود ١٩٤٨ وأخرى لدولة الاستيطان في حدود ١٩٦٧. السياسات الاقتصادية في دولة المستوطنات معدة لخدمة المشروع الصهيوني والاستيطاني دون اهتمام بالتكلفة المالية.

تراجع دولة إسرائيل عن عدة وظائف اقتصادية اجتماعية كانت تقوم بها في السابق، وعن دور الحكومة الاقتصادي المركزي في حدود الـ ٤٨، لكنها مازالت تقوم بوظائف اقتصادية أساسية في "دولة المستوطنات" بل توسع وظائفها الاقتصادية.

لا تتعامل إسرائيل مع مشروع الاستيطان بمفاهيم العقلانية الاقتصادية أو الجدوى الاقتصادية: الربح والخسارة. تماماً كما عملت المؤسسات الصهيونية في بدايات تطبيق المشروع الصهيوني. تعمل إسرائيل، على سبيل المثال، على إخراج سوق الأراضي وسوق العمل في المستوطنات خارج تقلبات وسيطرة قوى السوق، بغية ضمان السيطرة على الأراضي وعلى سوق العمل لخدمة مشروع الاستيطان.

تخصص إسرائيل ميزانيات فائضة، أكبر من حصة المستوطنين من السكان، للمستوطنات. هذا التخصيص الفائض لم يتحول إلى موضوع خلافي لا في المجتمع الإسرائيلي ولا بين الأحزاب الإسرائيلية. هناك إجماع على الاستيطان ودوره في المشروع الصهيوني: الأمني والأيدولوجي والسياسي. وبالمجمل فإن هناك شبه إجماع في إسرائيل مفاده أن دولة إسرائيل مستعدة إلى أن تدفع ثمناً اقتصادياً مقابل تحقيق أهداف قومية.

يتمتع المستوطنون بجميع الحقوق المعطاة لمواطني إسرائيل داخل الخط الأخضر وفي الكثير من

الأحيان تُعطى لهم حقوق إضافية جمّة لا يتمتع بها باقي المواطنين. الجهود الجمة التي استثمرتها إسرائيل في «مشروع الاستيطان» سواء كانت مالية، قضائية أو بيروقراطية، حوّلت المستوطنات إلى جيوب مدنية في مناطق وأرضٍ خاضعة للحكم العسكري، وحولت المستوطنين لذوي مكانة مفضّلة تنعكس فيما تنعكس بتحويل الأموال إلى هذه المستوطنات. وعلى ما يبدو تحول الخط الأخضر في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ومن وجهة نظر إسرائيلية إلى خط فصل بين دولتين: دولة تقليصات في حدود الـ ٤٨، ودولة رفاه في بلاد المستوطنين. ويكاد لا يمر شهر في العام الأخير دون قرار أو خبر عن رفع الضرائب وتقليص في الميزانيات المخصصة للمجالات الخدماتية والاجتماعية، وإلى جانبه خبر أو تسريب عن تخصيص ميزانيات وهبات جديدة أو استثمار في المستوطنات الإسرائيلية. وقد اعترف وزير المالية الإسرائيلي يوفال شطايينيتس بأن الحكومة الأخيرة ضاعفت الميزانيات المخصصة للمستوطنات بهدوء ودون إثارة ضجة أو حتى إعلان ذلك.^{٧٥} وعلل وزير المالية هذا التصرف السري بأن «الحكومة الإسرائيلية لم ترغب في أن تثير ضجة قد تعيق تنفيذ هذه السياسة وربما تمنعها إذا ما جاء ضغط دولي». ^{٧٦} وقد نشرت الصحيفة الاقتصادية «كالكاليس» تقريراً صحافياً نهاية العام المنصرم جاء فيه أن الميزانيات التي تخصصها الدولة للمستوطنات تفوق بكثير ما تخصصه للبنود ذاتها في البلديات الإسرائيلية داخل حدود الـ ٤٨. وأنه من الصعوبة بمكان متابعة تلك الميزانيات وتحديدها في بنود الوزارات المختلفة.^{٧٧}

تُعزز نتائج هذه الدراسة الشعور القائم والأخبار الجزئية التي نشرت في العام الأخير،^{٧٨} حول تخصيص ميزانيات فائضة للواء المستوطنات وعلى المكانة الخاصة التي يحظى بها المستوطنون والمستوطنات في جانب تخصيص الميزانيات والدعم المالي الحكومي. وتشير بوضوح إلى مكانة الاستيطان الخاصة في الفكر السياسي لكافة الحكومات الإسرائيلية، وإلى أهمية الاستيطان كجزء لا يتجزأ من المشروع الصهيوني في السيطرة على كافة الأراضي الفلسطينية ووضعها تحت السيادة "اليهودية / الإسرائيلية" تحت مسميات عديدة. استناداً إلى الجانب المالي يمكن القول إن الاستيطان تحوّل إلى مكوّن رئيس وخاص في مكونات دولة إسرائيل. يتضح هذا، على سبيل المثال لا الحصر، من مراجعة الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية والمجالس الإقليمية في لواء المستوطنات مقابل بقية الأولوية في إسرائيل على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الجيدة التي يحظى بها المستوطنون، وعلى الرغم من أن الأوضاع الاقتصادية للسكان هي عامل مركزي في معادلة تخصيص الميزانيات

للسلطات المحلية. بالمجمل يحصل المستوطن على ميزانيات أكبر لتوفير الخدمات العامة التي توفرها السلطة المحلية لبقية السكان، وتمول تلك الخدمات بشكل أكبر عن طريق الحكومة، بشكل مباشر أو غير مباشر. ناهيك عن الميزانيات غير العلنية التي تحولها مؤسسات شبه حكومية أو غير حكومية، نحو، سلطة الاستيطان في وزارة الزراعة، والوكالة اليهودية، ومؤسسات صهيونية عالمية. تلك الميزانيات التي لا تخضع للرقابة ولا للمساءلة من قبل أي جهة رسمية.

يمكن الادعاء، أيضاً، وفقاً لنتائج الدراسة ودراسات أخرى،^{٧٩} أن سياسة الاستيطان، إلى جانب كونها أحد العوائق المركزية في وجه السلام والأمن بين إسرائيل والفلسطينيين، فإنها أيضاً تشكل سبباً مركزياً للفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الإسرائيليين. وتثبت الثلاثون سنة الأخيرة أن المستوطنات أخذت في الازدهار بالتوازي مع تقليص دولة الرفاه داخل إسرائيل. فهي تعرض على المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خدمات وتمويلاً غير قائم في حدود دولة إسرائيل، فتعرض أرضاً زهيدة الثمن، شققاً ومساكن بثمان معقول، امتيازات ودعم حكومياً، بنية تحتية متطورة وجهازاً تعليمياً مدعوماً، تخفيضاً ضريبياً ومساعدات حكومية سخية في مجال الرفاه الاجتماعي، وذلك في إطار سياسة الحكومة الهادفة إلى تشجيع المواطنين الإسرائيليين على السكن في المستوطنات. تفسر هذه الأمور، بالإضافة إلى الأسباب الأيديولوجية العقائدية، انتقال مئات العائلات الإسرائيلية من داخل الخط الأخضر للسكن في المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية.

يُثبت استمرار الحكومات الإسرائيلية في ضخ الميزانيات والاستثمارات الضخمة إلى المستوطنات في المناطق المحتلة والأموال التي يتم صرفها على الجوانب الأمنية، أن حكومات إسرائيل تضع الاستيطان على رأس سلم أولوياتها، وهي تجد دائماً مصادر لتمويل الاستيطان والمستوطنات. ويظهر هذا في تصريحات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير ماليته يوفال شطاينيتس حول الضرورات الاقتصادية التي توجب التقليص في رفاهية مواطني إسرائيل وبين كرم الحكومة للمواطنين الذين يعيشون في الناحية الأخرى من الخط الأخضر. وتؤكد الحكومة الإسرائيلية رفضها إخضاع ميزانيات الاستيطان والمستوطنات للتقليصات السارية على جميع بنود الموازنة العامة في السنوات الأخيرة. فبينما تقوم الحكومة في إسرائيل في نطاق الخط الأخضر بتقليص الخدمات الاجتماعية، التعليم، الصحة والسكن العام، تزدهر في الضفة الغربية دولة رفاه المستوطنين.

المراجع

^١ انظر: عصام الدين حواس، **الحكم الذاتي لشعب فلسطين**، سلسلة دراسات قومية: ١٣، القاهرة: مركز النيل للإعلام، ١٩٨١: ص ١٥٧.

^٢ إيلان بابه، "المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ٩١، صيف ٢٠١٢: ١٠٦-١٢٤.

^٣ نظام محمود بركات، **الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الثقافة القومية، ١٥، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨: ص ١٥٢. طلال ناجي، «الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية» في: **إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧**، وبرنامج **المقاومة الفلسطينية لمواجهةها** (عمان: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٤١.

^٤ مهند عبد الحميد، **مقدمة لكتاب أسياذ البلاد**، النسخة العربية. ترجمة عليان الهندي، ٢٠٠٦. المصدر السابق.^٥

^٦ William,W. Harris, 1980. **Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan and Gaza – Sinai, 1967 – 1980**, Geographical Research Studies Series; v. 1. Chichester, New York; Research Studies press: p. 36

^٧ جورج حجار، «السياسة الاستيطانية للكيان الصهيوني»، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد، العدد ٢٨، أيار- حزيران، ١٩٧٨: ص ٥٦.

^٨ خالد عابد، ١٩٨٦. «**الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، ١٩٧٧ - ١٩٨٤**»، سلسلة الدراسات، ٧٤، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ص ١٣.

⁹ Colonial pursuits, Settler Violence during the Uprising in the Occupied Territories; A Special Report of the Data Base project of Palestinian Human Rights (Chicago, IL1989).

¹⁰ William, W. Harris, 1980.

¹¹ طلال ناجي، الاستيطان الصهيوني والمقاومة الفلسطينية في: إستراتيجية الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، وبرنامج المقاومة الفلسطينية لمواجهةها. عمان: دار القدس للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٤١.

¹² مسعود إغبارية ومحمود أبو غزالة، ١٩٨٤. حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق. القدس: جمعية الدراسات العربية.

¹³ خالد عابد، ١٩٨٦.

¹⁴ سعيد تيم، «القضية الفلسطينية في سياسة حزب العمل الإسرائيلي»، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠١ (كانون الأول) ١٩٨٩، ص ٤٢؛ نظام محمود بركات ١٩٨٨، ص ١٥٥ - ١٥٦.

¹⁵ نظام محمود بركات ١٩٨٨.

¹⁶ خالد عابد، ١٩٨٦.

¹⁷ يونس السيد، "الليكود: تنظيمًا وممارسة"، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨ (تموز) ١٩٩٠: ص ٤٨ - ٤٩؛ كاميليا عراف بدر، ١٩٨٥. نظرة على الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ط ٣، القدس: جمعية الدراسات العربية.

¹⁸ يونس السيد ١٩٩٠؛ محمد يحيى سليمان، ١٩٨٦. الكيان الصهيوني خلال حكم الليكود: من أيار ١٩٧٧ تموز ١٩٨٤. دار الهدى للنشر.

¹⁹ محمد يحيى سليمان ١٩٨٦.

²⁰ نظام محمود بركات ١٩٨٨.

²¹ المصدر السابق.

²² خالد عابد، ١٩٨٦؛ وليد الجعفري، ١٩٨١. المستوطنات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، ١٩٦٧ - ١٩٨٠، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

²³ محمد عبد الرحمن، ١٩٧٩. «الاستيطان خلال سنتين من حكم الليكود»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٦ (تشرين الثاني).

²⁴ نظام محمود بركات ١٩٨٨.

^{٢٥} وليد الجعفري، ١٩٨١؛ خالد عايد، ١٩٨٦.

^{٢٦} جهاز الإحصاء الفلسطيني، المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية ٢٠١١.

^{٢٧} وليد الجعفري، ١٩٨١.

^{٢٨} نظام محمود بركات ١٩٨٨.

^{٢٩} وليد الجعفري، ١٩٨١.

^{٣٠} مسعود إغبارية ومحمود أبو غزالة، ١٩٨٤. حركة غوش إيمونيم بين النظرية والتطبيق. القدس: جمعية

الدراسات العربية؛ عبد الرحمن أبو عرفة، ١٩٨١. الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية. المؤسسة العربية

للدراسات والنشر.

^{٣١} المصدر السابق.

^{٣٢} محمد يحيى سليمان ١٩٨٦.

^{٣٣} Benvenisti, Meron , 1984. **West Data Project: A Survey of Israel's Policies**,
American Enterprise Institute, p. 52.

^{٣٤} رفيق الغبرا، ١٩٩٠. «السياسة الإسرائيلية: التحالف الحاكم وصراعات التيارات»، مجلة العلوم

الاجتماعية، السنة ١٨، العدد ٢: ص ٦٤.

^{٣٥} عبد الوهاب المسيري، الاستعمار الاستيطاني الصهيوني...أهدافه وآلياته وسماته الأساسية.

www.abna.ir/data.asp?lang=2&Id=114152 :27.10.2011

^{٣٦} إيلان بابه، ٢٠١٢. "المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى"،

مجلة الدراسات الفلسطينية، ٩١، ٢: ١٠٦-١٢٤.

^{٣٧} إيلان بابه، "المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى"، مجلة

الدراسات الفلسطينية، ٩١، صيف ٢٠١٢: ١٠٦-١٢٤.

^{٣٨} تقرير مؤسسة بتسيلم ٢٠٠٢، "سلب الأرض: سياسات الاستيطان في الضفة الغربية".

^{٣٩} المصدر السابق صفحة ١٤.

^{٤٠} زئيف شيف ٢٠٠٤، مقتبس لدى عكيفا الدار وعديت زرطال ٢٠٠٦.

^{٤١} دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، معطيات عن السكان وفقاً للألوية:

http://cbs.gov.il/shnaton63/st02_06x.pdf

٤٢ رام أوري، ٢٠٠٤. "الفجوات الجديدة: رأس مال عالمي، ما بعد النظام الفوردستي، وعدم المساواة"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة. القدس: فان لير: ٣٤-١٦؛ شاليف، ميخائيل، ٢٠٠٤. "هل حولت العولمة واللبلة الاقتصاد السياسي الإسرائيلي إلى اقتصاد عادي"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة. القدس: فان لير: ١١٥-٨٤؛ فيلك، داني، ٢٠٠٤. "إسرائيل موديل ٢٠٠٠"، لدى، داني فيلك وأوري رام (محرران)، سلطة رأس المال: المجتمع الإسرائيلي في عصر العولمة. القدس: فان لير، ٥٦-٣٤.

٤٣ تعتمد هذه المعطيات على إصدارات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية وحساباتها حتى نهاية ٢٠١٢ للمزيد انظر: http://www.cbs.gov.il/shnaton63/st02_06x.pdf. علماً أن هناك بعض المصادر التي تختلف في أرقامها، خاصة مصادر المستوطنين الذين يدعون أن الرقم تعدى ذلك بكثير، وفي هذا السياق تشير مصادر المستوطنين وبالاتحاد على سجلات وزارة الداخلية إلى أنه في العام ٢٠١٢ تعدى عدد مستوطني الضفة ٣٥٠ ألف مستوطن: انظر: "مضاعفة في عقد واحد، عدد المستوطنين في الضفة الغربية تعدى ٣٥٠ ألف" على الرابط الآتي.

<http://www.bhol.co.il/Article.aspx?id=43105>

⁴⁴Organisation for Economic Co-operation and Development Study on the Geographic Coverage of Israeli Data: www.oecd.org/social/familiesandchildren/48442642.pdf

^{٤٥} دائرة الإحصاءات المركزية، استطلاع اقتصادات العائلات، ٢٠١١.

^{٤٦} وزارة المالية، ميزانية الدولة، أسس وسياسة اقتصادية، ٢٠١١.

^{٤٧} مركز أدفا، صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل، ٢٠١١.

^{٤٨} المصدر السابق

^{٤٩} وزارة المالية، ميزانية الدولة، أسس وسياسة اقتصادية، ٢٠١١.

^{٥٠} المصدر السابق

⁵¹ <http://adva.org/default.asp?pageid=1003&itmid=708>

^{٥٢} هذا المعيار يضم مؤشرات اجتماعية إلى جانب مؤشرات اقتصادية

^{٥٣} تقرير مؤسسة السلام الآن، "تكلفة السيطرة على الأراضي الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٢"، دائرة الإحصاءات

المركزية، المستوطنات الإسرائيلية، ٢٠١١.

^{٤٤} وزارة المالية، ميزانية الدولة، أسس وسياسة اقتصادية، ٢٠١١.

^{٥٥} المصدر السابق.

^{٥٦} صحيفة "جلوبس"، العدد الصادر في ١١، ١١، ١٢.

^{٥٧} تقرير مراقب الدولة، ٢٠١١.

^{٥٨} مركز أدفا، المساعدات الحكومية للسلطات المحلية، ٢٠١٠.

^{٥٩} وزارة المالية، ميزانية الدولة، أسس وسياسة اقتصادية، ٢٠١١.

^{٦٠} قانون تشجيع الاستثمار، ١٩٥٩، تعديل عام ٢٠١٠.

^{٦١} صحيفة "يديעות أحرונوت" العدد الصادر في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٢.

^{٦٢} معطيات ميزانيات السلطات المحلية الإسرائيلية متوافرة في دائرة الإحصاء المركزية وفقاً لكل سلطة محلية. وتنتشر المعطيات بشكل مفصل، منها مدخول السلطة المحلية ومصاريفها ومصادر هذه الميزانيات. المعطيات الأخيرة المنشورة عند إعداد هذه الدراسة هي معطيات العام ٢٠٠٩:

cbs.gov.il/webpub/pub/text_page.html?publ=58&CYear=2010&CMonth=1

^{٦٣} ثابت أبوراس، ٢٠٠٢. "السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل، بين خدمة الحكم المركزيّ والاستقلاليّة"، قضايا إسرائيلية، عدد ٥، ص ٨٤-٩٤؛ ثابت أبوراس، ٢٠٠١. "السلطات المحليّة العربيّة في إسرائيل: في البحث عن المكانة"، سلسلة مقالات وأبحاث. حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعيّة.

^{٦٤} أبوراس 2001: **Arab Local Government**; Al-Haj, M. and Rosenfeld, H. 1990. **Arab Local Government**. in Israel. Boulder, Westview Press.

^{٦٥} نبيه بشير، ٢٠٠٤. **حول تهويد المكان**. حيفا: "مدى الكرمل" - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقية؛ نور الدين مصالحة، ١٩٩٧. **أرض أكثر عرب أقلّ: سياسة «الترانسفير» الإسرائيليّة في التطبيق** ١٩٤٩-١٩٩٦. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

^{٦٦} أبوراس، ٢٠٠٢؛ ٢٠٠١؛ مصالحة، ١٩٩٧.

^{٦٧} وهو ما أُطلق عليه لاحقاً الاسم "تطوير الجليل"، لتلاّ يظهر بصيغته العنصرية (مصالحة، ١٩٩٧): (Falah, 1989).

⁶⁸ Falah, G. (1989). "Israeli 'Judaization' Policy in the Galilee and its Impact on Local Arab Urbanization", *Political Geography Quarterly*, 8 (3), 229- 253.

^{٦٩} للتوسّع في مسألة السيطرة على الأرض بوساطة أداة تحكّم إداريّة، راجع: بشير، ٢٠٠٤.
^{٧٠} عيران رزين ٢٠٠٢، **فروق في القدرات المالية وميزانيات السلطات المحلية في إسرائيل للعام ٢٠٠٠**، القدس: معهد بولتسهايمر لدراسة السياسات. عيران رزين، ٢٠٠٣. إصلاحات في أنظمة السلطات المحلية في إسرائيل، القدس: معهد بولتسهايمر لدراسة السياسات.

^{٧١} الأحياء الاستيطانية في القدس تابعة وفقاً للقانون والتقسيم الإداري الإسرائيلي الى بلدية القدس على الرغم من أنها تقع في القدس الشرقية (التي ضمت لإسرائيل)، لذلك لا تتوافر معطيات حول الميزانيات لتلك الأحياء ولا يمكن احتسابها في هذه الدراسة.

^{٧٢} بن إيليا، ١٩٩٩، **التمويل الحكومي والأزمة المالية في السلطات المحلية**، القدس: معهد بولتسهايمر لدراسة السياسات.

^{٧٣} للتوسع في هذا المجال يمكن مراجعة: إمطانس شحادة وأريغ صباغ خوري، ٢٠٠٥. **تعزيز التبعية وتضييق الحيّز**، حيفا، مدى الكرمل.

^{٧٤} نبيه بشير، ٢٠٠٤. **حول تهويد المكان**. حيفا: مدى الكرمل، ٨٩-٩٠.

^{٧٥} حاييم لفسون، "شطاينيتس يكشف: ضاعفنا ميزانيات الاستيطان بهدوء": موقع هارتس: ٢٠١٣/١١/١٢
<http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.1862606>

^{٧٦} المصدر السابق.

^{٧٧} "كلكيسيت تكشف الاستثمار الحكومي: مستوطنو جبل الخليل يحصلون على ٥ أضعاف ميزانية سكان الرملة"، ٢٠٢٢/٧/٢٨.

^{٧٨} المصدر السابق؛ كذلك تقارير السلام الآن للعام ٢٠١٢.

^{٧٩} خاصة إصدارات مركز أدفا، المقتبسة في هذه الدراسة، وإصدارات مؤسسة "السلام الآن".

المناطق الصناعية في المستوطنات وقسم من المصانع وقيمتها الاقتصادية

يمثل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية أخطر الممارسات على البيئة الفلسطينية، من جميع جوانبها، من خلال قيام السلطات طوال سنوات الاحتلال بإنشاء مجموعة من المناطق الصناعية على الأراضي المصادرة، موزعة على أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة كافة. وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المناطق الصناعية (المستوطنات الصناعية) في الضفة الغربية بلغت ٢٠ منطقة موزعة على المناطق المحتلة (٥ في محافظة سلفيت، و٤ في محافظة قلقيلية، و٣ في كل من محافظتي الخليل والقدس، ومستوطنتان صناعيتان في محافظة نابلس، ومستوطنة صناعية واحدة في كل من محافظات جنين وأريحا وبيت لحم). هذا إضافة إلى إنشاء ما لا يقل عن سبع مناطق صناعية داخل الأراضي الفلسطينية على المنطقة الحدودية بقرار من حكومة الاحتلال. تنتج المستوطنات الإسرائيلية الصناعية والمصانع الحدودية أصنافاً مختلفة من المنتجات، منها الغذائية (ما يزيد على ٤٣ صنفاً) والمنزلية (ما يزيد على ٤٧ صنفاً) إضافة إلى عشرات المنتجات الأخرى. وتشير التقديرات إلى وجود نحو ٧٨٠ مصنعاً إسرائيلياً في الضفة الغربية، معظمها صناعات شديدة التلويث للبيئة وللصحة العامة ويعمل معظمها في مجال التصدير، ومن أهم هذه الصناعات:

١. مصانع لدبغ الجلود، والغزل والنسيج.
٢. مصانع الألمنيوم، البلاستيك، الدهان، السجاد، الأسمدة، الزيوت، الإلكترونيات، البطاريات،

الفيرجلاس، إعادة تدوير الزيوت، الأسمنت، المعلبات الغذائية، المطاط، الكحول، السيراميك والرخام، مواد تنظيف كيميائية وغيرها .

٣. مصانع الأقمشة والألبسة، مصانع للطلاء الخاص بالمعادن، مصانع المبيدات الحشرية، مصانع لصهاريج الغاز، مصانع عوازل الثلجات والأفران وغيرها .
وتصل قيمة المصانع الإسرائيلية في المستوطنات إلى أكثر من ٤ مليارات دولار، وفيما يلي أمثلة على بعض الشركات العاملة في المناطق الفلسطينية المحتلة والقيمة الاقتصادية لهذه الشركات.

اسم المصنع/المنتج	نوع المنتج	الموقع	القيمة الاقتصادية للشركة
أهافا	مواد تجميلية	متسبي شليم	٧٠ مليون دولار
أحافا-أحدوت	حلاوة وحلويات وطحينة	المنطقة الصناعية بركان	١٧٠ مليون دولار
أمجريت	غاز، أجهزة ومعدات	كفار عتسيون	٨ ملايين دولار
بيجيل أند بيجيل	مخبز كعك	المنطقة الصناعية بركان	٣٢ مليون دولار
بيتبلي	أثاث اللبب وسجاد (مخازن)	المنطقة الصناعية بركان	٣٥ مليون دولار
زريحا	مواد تجميلية	المنطقة الصناعية بركان	٥٨ مليون دولار
نبيذ بركان	إنتاج نبيذ	حولدا	٢٣ مليون دولار
معصرة نبيذ رمات هجولان	إنتاج نبيذ	المنطقة الصناعية بركان	٢٩ مليون دولار
يردني	أقفال	المنطقة الصناعية بركان	١٢ مليون دولار
كينير للبلاستيك	أثاث بلاستيك	المنطقة الصناعية بركان	٨٣ مليون دولار
مفريك	معجون أحذية	المنطقة الصناعية أوميم	٢٣ مليون دولار
محلبة رمات هجولان	منتجات الحليب	المنطقة الصناعية كاتسرين	١٩ مليون دولار
مي تسوريم	أجهزة لتطهير المياه	غوش عتسيون	١٧ مليون دولار
حلويات أطلس	إنتاج حلويات	المنطقة الصناعية عطاروت	١٥ مليون دولار
معدني شرب	نقانق ولحوم	المنطقة الصناعية ألون موريه	٢٢ مليون دولار
مي عيدين	مياه معدنية	المنطقة الصناعية كاتسرين	٥٧ مليون دولار
متنيم لي	نسيج وملابس	المنطقة الصناعية بركان	٥٢ مليون دولار
صودا ستريم	أجهزة صودا بيتية	المنطقة الصناعية أوميم	٤٥ مليون دولار
سلطات شمير	إنتاج سلطات	المنطقة الصناعية بركان	٧ ملايين دولار
عبادي كعك شرقي	كعك بيجل مالح	المنطقة الصناعية عطاروت	١٣ مليون دولار
فريد	بطانيات	أرئيل	١٦ مليون دولار
كليل	إنتاج منتجات ألنسيوم	المنطقة الصناعية بركان	١١٢ مليون دولار
كرافيتس	أدوات مكتبية	نيلي	٣٩ مليون دولار
راف باريج	أقفال وأبواب أمان	المنطقة الصناعية بركان	٢١ مليون دولار
رامط طروم	بناء مركب	المنطقة الصناعية أوميم	٥٩ مليون دولار

المصادر: موقع البورصة الإسرائيلية www.tase.co.il

موقع صحيفة غلوبس الاقتصادية. موقع صحيفة كالكاليست الاقتصادية.

ملحق (٢) - جدول بأسماء المستوطنات ومعطيات احصائية متنوعة حولها (المصدر: حركة السلام الآن)

Name	Settlement Type	Population type	year established	Distance from Green Line (Kilometers)	side of barrier (built and planned)	area (square meters)	private Palestinian land (square meters)	District	Municipality	Population 1982	Population 1983	Population 1990	Population 1995	Population 2000	Population 2005	Population 2006	Population 2007	Population 2008	Population 2009
Avnei Hefetz	ideological	National-religious	1990	4.2	Outside	1,282,782.61	171,720.59	Tul Karem	Shomron	0	0	0	270	785	1,127	1,247	1,328	1,357	1412
Ovnat	ideological	National-religious	1983		Outside	75,853.09	0.00	Jericho	Megilot	0		0	0	0	0	0	0	100 (estimated)	100
Adora	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular) (national-religious/secular)	1984	6.4	Outside	370,493.61	129,619.60	Hebron	Har Hebron		0		191	271	206	220	248	248	257
Oranit	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1985	0.0	Inside	1,512,972.80	850,156.31	Tul Karem	Oranit	0	0	2,240	3,610	5,070	5,585	5,782	5,987	6,328	5917
Itamar	ideological	National-religious	1984	28.0	Outside	4,779,932.55	2,154,495.92	Nablus	Shomron	0	0	0	298	541	651	698	750	785	1032
Alon (Officially part of Kfar Adumim)	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1990	12.6	Inside	275,545.76	173.16	Ramallah	Binyamin	0		0	0	0	0	0	0	100 (estimated)	
Elon More	ideological	National-religious	1979	22.0	Outside	2,189,720.07	1,438,981.08	Nablus	Shomron	438	393	958	1,130	1,060	1,212	1,314	1,322	1,315	1433
Alon Shvut	ideological	National-religious	1970	4.6	Inside	1,834,800.43	468,792.52	Bethlehem	Gush Etzion	1,200	1071	1,490	1,870	2,680	3,291	3,330	3,291	3,298	2951
Almog	quality of life/ideological	secular	1977	20.6	Outside	375,424.49	0.00	Jericho	Megilot	0	57	0	125	167	159	192	188	197	153
El'azar	ideological	National-religious	1975	5.5	Inside	445,664.73	128,188.77	Bethlehem	Gush Etzion	0	133	267	417	784	1,131	1,314	1,547	1,706	1837
Alfei Menashe	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1983	2.8	Inside	2,575,656.25	667,109.70	Tul Karem	Alfei Menashe	0	0	2,560	4,130	4,580	5,541	5,826	6,164	6,633	6718
Elkana	ideological	National-religious	1977	3.1	Inside	1,443,781.38	763,207.04	Tul Karem	Elkana	650	607	2,120	2,840	2,990	2,963	2,968	3,000	3,098	3483
Asfar	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1983	14.5	Outside	303,278.83	154,778.04	Hebron	Gush Etzion	0	0	0	292	361	258	257	263	253	377
Efrata	ideological	National-religious	1980	6.5	Inside	2,299,145.95	623,327.94	Bethlehem	Efrata	0	207	2,420	5,280	6,430	7,428	7,714	8,015	8,167	7183
Argaman	quality of life/ideological	secular	1968	23.7	Outside	355,471.14	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	100	0	169	164	166	166	170	166	166
Ariel	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1978	16.1	Inside	7,181,411.54	2,251,990.66	Tul Karem	Ariel	1,340	1222	8,010	13,800	15,600	16,520	16,432	16,613	16,716	17559
Eshkolot	quality of life	secular	1982	1.8	Inside	140,721.96	10,256.05	Hebron	Har Hebron	0	0	0	0	171	225	225	229	518	578
Beit El	ideological	National-religious	1977	13.5	Outside	2,403,595.41	2,399,111.16	Ramallah	Beit El	450	537	2,023	3,340	4,120	4,967	5,163	5,288	5,413	5499
Beit Arye	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1981	3.8	Inside	1,340,351.46	22,741.64	Ramallah	Beit Arye	0	246	916	1,990	2,380	3,457	3,502	3,606	3,767	3711
Beit Ha'arava	quality of life/ideological	secular	1980	22.5	Outside	536,805.91	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	0	0	0	55	83	87	102	96	95
Beit Horon	ideological	National-religious	1977	4.7	Inside	334,364.82	103,840.77	Ramallah	Binyamin	0	90	424	595	772	848	900	979	1,034	1024
Beitar Illit	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1985	0.4	Inside	3,891,277.08	370,082.34	Bethlehem	Beitar Illit	0	0	395	5,540	15,800	26,996	29,126	32,182	34,829	34999
Bqa'ot	quality of life/ideological	secular	1972	17.1	Outside	2,461,342.38	308,775.98	Jericho	Jordan Valley	0	150	0	174	144	156	171	175	173	160
Bracha	ideological	National-religious	1983	23.2	Outside	608,080.16	42,219.00	Nablus	Shomron	0	58	0	372	752	1,094	1,182	1,275	1,364	1533
Barqan	quality of life	secular	1981	10.5	Inside	584,877.41	107,376.01	Tul Karem	Shomron	0	172	425	929	1,150	1,231	1,257	1,267	1,317	1359
Bat Ayin	ideological	National-religious	1989	2.8	Inside	1,228,973.28	311,082.86	Bethlehem	Gush Etzion	0	0	0	365	610	804	866	906	950	900
Geva Binyamin (aka Adam)	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1984	6.6	Outside	1,458,526.66	260,394.26	Ramallah	Binyamin	0	0	0	404	1,020	2,436	3,183	3,574	3,731	4157
Giv'on (united with Givat Ze'ev)	ideological	National-religious	1977	4.9	Inside	111,544.94	19,568.29	Ramallah	Givat Ze'ev	0		0	0	0	0	0	0	500 (estimated)	
Giv'on Ha'hadasha	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1980	4.0	Inside	227,558.50	57,659.42	Ramallah	Binyamin	0	92	519	935	1,190	1,147	1,181	1,192	1,166	1113
Gva'ot	ideological	National-religious	1984 (as a military outpost; established as a civilian settlement in 1997)	1.8	Inside	134,428.51	513.95	Bethlehem	Gush Etzion	0		0	0	0	0	0	0	60 (estimated)	
Givat Ze'ev	quality of life	Mixed (national-religious/secular/ultra-Orthodox)	1983	4.9	Inside	7,267,310.93	3,607,196.77	Ramallah	Givat Ze'ev	0	0	4,780	7,120	10,300	10,656	10,796	10,873	11,063	10779
Gitit	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1973	37.0	Outside	896,426.20	56,906.83	Jericho	Jordan Valley	0	113	0	137	100	191	214	214	231	259
Gilgal	quality of life/ideological	secular	1970	30.2	Outside	629,470.74	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	118	0	184	180	164	162	148	140	172
Dolev	ideological	National-religious	1983	8.6	Outside	766,099.83	235,843.39	Ramallah	Binyamin	0	0	271	540	880	1,034	1,100	1,154	1,230	1137

Name	Settlement Type	Population type	year established	Distance from Green Line (Kilometers)	side of barrier (built and planned)	area (square meters)	private Palestinian land (square meters)	District	Municipality	Population 1982	Population 1983	Population 1990	Population 1995	Population 2000	Population 2005	Population 2006	Population 2007	Population 2008	Population 2009
Har Adar	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1986	0.0	Inside	1,201,701.08	238,133.28	Ramallah	Har Adar	0	0	1,150	1,430	1,420	2,260	2,438	2,743	3,115	3211
Har Gilo	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1972	1.8	Inside	455,538.00	296,464.13	Bethlehem	Gush Etzion	0	201	340	380	369	381	415	462	479	566
Har Shmuel (officially part of Givat Ze'ev)	quality of life	Mixed (Ultra-Orthodox/secular)	1998	4.9	Inside	285,240.04	11,517.49	Ramallah	Givat Ze'ev	0	0	0	0	0	0	0	0	500 (estimated)	
Vered Yericho	quality of life/ideological	Secular	1980	18.7	Outside	564,828.79	30,737.10	Jericho	Jordan Valley	0	0	0	197	164	156	180	190	188	194
Hebron	ideological	National-religious	1978		Outside			Hebron	Kiryat Arba										800
Haggai	ideological	National-religious	1984	12.3	Outside	867,404.27	347,037.65	Hebron	Har Hebron	0	0	0	240	406	452	477	545	552	489
Hinanit	quality of life	secular	1981	2.3	Inside	761,318.25	138.55	Jenin	Shomron	0	66	0	249	481	760	779	811	864	768
Halamish	ideological	National-religious	1977	10.7	Outside	759,509.74	250,741.96	Ramallah	Binyamin	400	365	695	882	922	941	975	956	981	1054
Chemdat	ideological	National-religious	1980	14.7	Outside	302,112.68	0.00	Jericho	Jordan Valley	0		0	0	0	140	147	163	163	176
Hamra	quality of life/ideological	secular	1971	22.5	Outside	911,803.95	165.55	Jericho	Jordan Valley	0	177	0	169	147	132	132	119	111	91
Hermesh	quality of life	secular	1982	5.0	Outside	459,519.72	318,024.50	Jenin	Shomron	0	0	0	179	279	212	202	201	210	177
Hashmonaim	ideological	National-religious	1985	0.0	Inside	1,053,083.82	122,367.90	Ramallah	Binyamin	0	0	639	1,730	1,830	2,225	2,359	2,506	2,591	2588
Tal Menashe	ideological	National-religious	1992		Inside	311,708.76	29,594.23	Jenin	Shomron	0		0	0	0	0	0	0	300 (estimated)	
Talmon	ideological	National-religious	1989	10.5	Outside	1,759,173.12	401,121.65	Ramallah	Binyamin	0	0	0	568	1,250	1,964	2,135	2,350	2,563	2580
Tene	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1983	2.3	Outside	366,464.55	69,058.74	Hebron	Har Hebron	0	0	0	411	561	532	650	658	673	562
Yitav	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1970	24.7	Outside	490,504.39	118,089.45	Jericho	Jordan Valley	0	0	0	0	114	156	175	187	227	118
Yafit	quality of life/ideological	Secular	1980	36.0	Outside	1,296,779.42	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	0	0	132	125	99	104	111	127	107
Yitzhar	ideological	National-religious	1983	20.5	Outside	1,662,665.39	584,084.14	Nablus	Shomron	0	0	0	231	329	590	673	743	864	895
Yakir	ideological	National-religious	1981	11.2	Inside	568,760.77	14,058.39	Tul Karem	Shomron	211	0	351	682	822	984	1,025	1,088	1,129	1207
Kochav Ha'shachar	ideological	National-religious	1977	20.5	Outside	2,545,359.66	2,349,637.05	Ramallah	Binyamin	0	129	486	865	1,150	1,449	1,530	1,619	1,690	1423
Kochav Ya'akov	quality of life/ideological	Mixed (Ultra Orthodox/national-religious)	1985	7.7	Outside	2,425,279.14	983,836.51	Ramallah	Binyamin	0	0	0	727	1,640	4,919	5,268	5,627	5,926	5811
Kfar Adumim	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1979	10.6	Inside	856,644.08	5,907.39	Ramallah	Binyamin	237	253	644	1,120	1,690	2,127	2,312	2,542	2,686	3099
Kfar Ha'oranim	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1998	0.0	Inside	614,164.14	460,133.70	Ramallah	Binyamin	0	0	0	0	768	1,804	1,917	2,028	2,172	2440
Kfar Etzion	ideological	National-religious	1967	4.7	Inside	866,303.12	91,873.14	Bethlehem	Gush Etzion	415	390	556	556	427	422	448	455	476	818
Kfar Tapuah	ideological	National-religious	1978	24.0	Outside	439,274.15	97,624.67	Tul Karem	Shomron	0	82	0	294	347	648	721	798	867	919
Karmeit Zzur	ideological	National-religious	1984	8.3	Outside	418,558.25	210,786.99	Hebron	Gush Etzion	0	0	0	294	481	713	696	729	757	691
Carmel	ideological	National-religious	1981	6.4	Outside	329,339.17	24,592.92	Hebron	Har Hebron	0	71	0	255	246	330	357	378	392	379
Mevo Dotan	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1978	8.1	Outside	827,878.49	111,640.81	Jenin	Shomron	0	98	0	307	310	303	311	315	313	281
Mevo Horon	ideological	National-religious	1970	0.2	Inside	1,475,986.44	0.00	Ramallah	Binyamin	253	275	348	495	497	950	1,037	1,169	1,327	1593
Migdal Oz	ideological	National-religious	1977	7.4	Inside	460,187.89	7,870.02	Bethlehem	Gush Etzion	0	98	0	269	289	334	345	332	347	436
Migdalim	quality of life	Secular	1983	32.7	Outside	231,166.25	53,308.38	Nablus	Shomron	0	0	0	0	306	150	142	139	138	137
Modi'in Illit	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1996	0.6	Inside	3,177,700.57	1,298,832.21	Ramallah	Modi'in Illit	0	0	0	5,500	16,400	30,484	34,482	38,047	41,869	46245
Mechola	quality of life/ideological	National-religious	1968	2.9	Outside	800,353.23	737,507.97	Jericho	Jordan Valley	300	293	315	272	306	362	351	357	373	377
Mechora	quality of life/ideological	Secular	1973	26.4	Outside	1,026,729.90	925,713.84	Jericho	Jordan Valley	0	133	0	129	113	120	114	112	117	122
Ma'on	ideological	National-religious	1981	4.7	Outside	746,787.84	110,922.30	Hebron	Har Hebron	0	21	0	166	283	347	370	381	417	368
Ma'ale Adumim	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1975	4.5	Inside	7,120,547.87	9,547.01	Bethlehem	Ma'ale Adumim	1,700	3,504	13,500	19,300	24,900	30,162	31,754	33,019	33,821	34324

Name	Settlement Type	Population type	year established	Distance from Green Line (Kilometers)	side of barrier (built and planned)	area (square meters)	private Palestinian land (square meters)	District	Municipality	Population 1982	Population 1983	Population 1990	Population 1995	Population 2000	Population 2005	Population 2006	Population 2007	Population 2008	Population 2009
Ma'ale Efraim	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1970	34.7	Outside	1,746,430.13	49,003.71	Jericho	Jordan Valley	900	909	1,430	1,590	1,480	1,423	1,384	1,377	1,390	1270
Ma'ale Levona	ideological	National-religious	1983	21.8	Outside	561,748.59	107,476.03	Ramallah	Binyamin	0	0	0	334	445	545	556	559	584	713
Ma'ale Michmash	ideological	National-religious	1981	10.9	Outside	1,516,357.96	1,300,737.32	Ramallah	Binyamin		134	280	589	826	1,126	1,184	1,229	1,261	1079
Ma'ale Amos	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1981	14.1	Outside	310,471.05	26,396.95	Bethlehem	Gush Etzion	0	209	251	352	336	340	344	326	348	264
Ma'ale Shomron	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1980	7.9	Inside	855,916.60	264,064.75	Tul Karem	Shomron	0	188	268	432	527	574	570	577	582	789
Yatir (aka Metzadot Yehuda)	ideological	National-religious	1983	0.2	Inside	819,111.32	257,193.07	Hebron	Har Hebron	0	96	0	355	422	431	462	474	469	382
Mitzpe Yericho	ideological	National-religious	1978	15.3	Outside	817,594.31	0.00	Jericho	Binyamin	0	159	433	762	1,210	1,536	1,641	1,701	1,792	1754
Mitzpe Shalem	quality of life	Secular	1971	7.8	Outside	271,245.02	0.00	Jericho	Megilot	0	70	0	208	210	180	169	171	172	164
Masu'a	quality of life/ideological	Secular	1970	30.0	Outside	1,119,830.52	85,899.36	Jericho	Jordan Valley	0	160	0	200	148	136	142	136	143	136
Maskiyot	ideological	National-religious	1986 (as a military outpost; established as a civilian settlement in 2008)	8.5	Outside	43,444.62	0.00	Jericho	Jordan Valley	0		0	0	0	0	0	0	60 (estimated)	
Matityahu	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1981	0.0	Inside	947,006.66	658,972.33	Ramallah	Binyamin	0	85	218	4,440	1,380	1,353	1,355	1,371	1,382	457
Negohot	ideological	National-religious	1999	2.6	Outside	277,993.26	68,983.28	Hebron	Har Hebron	0	0	0	0	0	150	172	182	194	223
Neve Daniel	ideological	National-religious	1982	4.2	Inside	457,419.48	79,566.28	Bethlehem	Gush Etzion	0	69	252	655	933	1,467	1,609	1,760	1,883	1735
Nofei Prat (officially part of Kfar Adumim)	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1992	8.8	Inside	238,896.94	36,463.61	Ramallah	Binyamin	0		0	0	0	0	0	0	400 (estimated)	
Nofim	quality of life/ideological	Secular	1987	10.5	Inside	637,675.62	0.00	Tul Karem	Shomron	0	0	0	286	385	400	409	406	410	409
Nokdim	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1982	8.2	Outside	1,528,634.69	457,480.24	Bethlehem	Gush Etzion	0	34	0	348	611	729	782	828	886	1308
Nahliel	ideological	National-religious	1984	11.6	Outside	370,372.28	23,366.04	Ramallah	Binyamin	0	0	0	227	244	264	278	335	374	392
Nili	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1981	3.8	Outside	619,101.93	34,092.69	Ramallah	Binyamin	0	155	329	517	721	852	886	912	913	846
Nirit (a town inside Israel that has expanded into the West Bank)	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	expanded into the West Bank around 2004	0.0	Inside	56,171.34	47,640.33	Tul Karem	Alfei Menashe	0		0	0	0	0	0	0	100 (estimated)	
Niran	quality of life/ideological	Secular	1977	28.3	Outside	392,715.04	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	99	0	0	56	49	52	56	54	54
Na'ale	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1988	4.9	Outside	767,641.82	3,568.16	Ramallah	Binyamin	0	0	0	140	137	623	655	710	749	935
Na'ama	quality of life/ideological	Secular	1982	25.6	Outside	657,074.61	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	23	0	129	127	130	129	128	122	102
Nerya (officially part of Talmon, aka Talmon B)	ideological	National-religious	1991		Outside	122,957.52	22,301.54	Ramallah	Binyamin									750 (estimated)	
Netiv Ha'gdud	quality of life/ideological	Secular	1976	29.0	Outside	1,026,683.50	226,643.72	Jericho	Jordan Valley	0	155	0	194	139	127	125	114	108	175
Susiya	ideological	National-religious	1983	3.2	Outside	1,688,755.56	777,019.56	Hebron	Har Hebron	0	0	0	282	482	700	737	754	792	841
Sal'it	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1977	1.8	Inside	682,157.79	442,900.65	Tul Karem	Shomron	0	0	312	340	410	447	429	474	465	498
Sansana (officially part of Eshkolot)	quality of life/ideological	National-religious	1999	0.0	Inside	195,961.26	0.00	Hebron	Har Hebron									300 (estimated)	
Ofarim (united with Beit Arye in 2004)	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1989	3.3	Inside	439,101.42	0.00	Ramallah	Beit Arye	0	0	0	0	686	0	0	0	900 (estimated)	
Ateret	ideological	National-religious	1981	16.0	Outside	635,567.26	345,075.66	Ramallah	Binyamin	0	72	0	253	302	373	406	438	469	763
Eli	ideological	National-religious	1984	23.7	Outside	4,150,559.64	2,265,560.75	Nablus	Binyamin	0	0	0	759	1,900	2,420	2,530	2,625	2,771	2928
Alei Zahav	quality of life	secular	1982	5.0	Inside	375,726.13	44,442.46	Tul Karem	Shomron	0	62	0	353	391	684	723	772	851	458

Name	Settlement Type	Population type	year established	Distance from Green Line (Kilometers)	side of barrier (built and planned)	area (square meters)	private Palestinian land (square meters)	District	Municipality	Population 1982	Population 1983	Population 1990	Population 1995	Population 2000	Population 2005	Population 2006	Population 2007	Population 2008	Population 2009
Almon	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1982	6.9	Inside	658,793.33	298,058.23	Ramallah	Binyamin	0	42	224	523	698	762	808	854	925	827
Immanuel	Ultra Orthodox	Ultra Orthodox	1983	13.2	Inside	1,287,241.86	794,908.34	Tul Karem	Har Hebron	0	0	2,590	3,500	3,040	2,583	2,678	2,775	2,890	2901
Enav	ideological	National-religious	1981	8.8	Outside	939,603.61	233,229.20	Tul Karem	Shomron	0	89	277	333	500	538	571	569	568	566
Ofra	ideological	National-religious	1975	15.1	Outside	4,668,788.10	3,990,345.45	Ramallah	Binyamin	475	508	936	1,330	1,880	2,384	2,531	2,664	2,735	3183
Etz Efraim	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1985	4.9	Inside	242,724.18	242,724.18	Tul Karem	Shomron	0	0	0	269	525	642	679	704	716	731
Otniel	ideological	National-religious	1983	8.3	Outside	664,501.65	208,531.30	Hebron	Har Hebron	0	0	0	315	560	747	752	763	758	802
Pedu'el	ideological	National-religious	1984	4.5	Inside	594,174.41	38,475.04	Tul Karem	Shomron	0	0	0	498	885	1,113	1,116	1,168	1,227	1096
Pnei Hever	ideological	National-religious	1982	12.5	Outside	541,545.39	106,268.11	Hebron	Har Hebron	0	0	0	121	304	375	392	396	421	370
Psagot	ideological	National-religious	1981	9.6	Outside	665,382.94	663,472.97	Ramallah	Binyamin	0	209	536	864	1,090	1,464	1,489	1,545	1,623	1563
Petzrael	quality of life/ideological	Secular	1975	34.5	Outside	1,196,168.89	3,340.42	Jericho	Jordan Valley	0	191	295	315	224	215	214	217	211	205
Tzofim	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1989	1.8	Inside	785,162.72	246,542.75	Tul Karem	Shomron	0	0	0	566	857	1,043	1,082	1,143	1,181	1129
Kedumim	ideological	National-religious	1977	12.5	Inside	2,100,054.51	1,000,547.56	Tul Karem	Kedumim	810	811	1,680	2,200	2,660	3,087	3,208	3,382	3,463	3774
Keidar	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1985	6.0	Inside	303,970.62	14,006.25	Tul Karem	Gush Etzion	0	0	0	220	447	728	782	801	852	960
Kalia	quality of life/ideological	secular	1968	20.8	Outside	609,678.71	0.00	Jericho	Megilot	0	102	245	256	260	271	266	274	281	300
Kiryat Arba	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1972	15.2	Outside	1,719,934.39	1,015,898.93	Hebron	Har Hebron	3,340	2867	4,290	5,220	6,380	6,819	6,958	7,039	7,226	7096
Kiryat Netafim	ideological	National-religious	1983	10.7	Inside	331,460.22	183,657.76	Tul Karem	Shomron	0	0	0	157	299	438	472	479	545	634
Karnei Shomron	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1978	9.0	Inside	3,131,263.70	1,454,807.82	Tul Karem	Karnei Shomron	605	636	3,520	5,040	5,890	6,280	6,333	6,439	6,559	6210
Rosh Tzurim	ideological	National-religious	1969	3.9	Inside	441,551.04	188.71	Bethlehem	Gush Etzion	0	210	269	269	265	364	422	470	550	555
Revava	ideological	National-religious	1991	12.3	Inside	593,313.28	135,354.72	Nablus	Shomron	0	0	0	145	504	827	909	989	1,075	1113
Ro'i	quality of life/ideological	Secular	1976	15.0	Outside	1,380,096.24	1,380,096.24	Jericho	Tul Karem	0	102	0	163	141	117	128	126	122	150
Rotem	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1983	5.9	Outside	56,139.58	0.00	Jericho	Tul Karem	0		0	0	0	0	0	0	100 (estimated)	
Rechelim	ideological	National-religious	1991	24.0	Outside	738,834.67	415,846.66	Nablus	Shomron	0		0	0	0	0	0	0	200 (estimated)	
Reihan	quality of life	Secular	1977	1.5	Outside	401,344.99	44,227.86	Jenin	Shomron	0	51	0	105	120	150	153	158	171	164
Rimonim	quality of life/ideological	Secular	1977	18.2	Outside	308,464.59	307,159.13	Ramallah	Binyamin	0	86	0	426	499	561	565	619	602	616
Shvut Rachel	ideological	National-religious	1991	29.0	Outside	653,755.34	275,458.85	Ramallah	Binyamin									500 (estimated)	
Shavei Shomron	ideological	National-religious	1977	13.3	Outside	893,959.43	607,276.29	Nablus	Shomron	220	267	476	619	573	606	631	650	692	712
Shadmot Mehola	ideological	National-religious	1979	3.4	Outside	1,098,678.50	42,982.01	Jericho	Tul Karem	0	0	0	279	399	516	536	542	538	493
Shilo	ideological	National-religious	1979	27.1	Outside	3,100,817.03	705,738.20	Ramallah	Binyamin	340	325	673	1,010	1,580	1,945	2,068	2,171	2,303	2005
Shim'a	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1985	2.9	Outside	173,502.83	3,474.74	Hebron	Har Hebron	0	0	0	0	296	349	368	370	376	304
Shani (a town in Israel expanded into the West Bank)	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1981	0.0	Inside	41,565.45	179.70	Hebron	Shimon	0		0	0	0	0	0	0	400 (estimated)	
Sha'arei Tikva	quality of life	Mixed (national-religious/secular)	1983	2.7	Inside	986,989.37	225,585.39	Tul Karem	Shomron	0	7	1,160	2,260	3,380	3,709	3,773	3,931	4,084	4493
Shaked	quality of life	Secular	1981	2.9	Inside	404,172.78	57,487.48	Jenin	Shomron	0	110	336	455	497	527	536	525	546	614
Tomer	quality of life/ideological	Secular	1978	31.2	Outside	418,727.90	0.00	Jericho	Jordan Valley	0	0	248	291	308	281	282	290	282	233
Telem	quality of life/ideological	Mixed (national-religious/secular)	1982	7.4	Outside	452,273.75	90,411.99	Hebron	Har Hebron	0	0	0	83	97	152	167	192	176	217
Tko'a	ideological	Mixed (national-religious/secular)	1977	8.4	Outside	1,368,055.98	146,646.88	Bethlehem	Gush Etzion	0	188	474	813	980	1,243	1,343	1,455	1,635	1596